INTERPOL

enact
Enhancing Africa's response to transnational organised crime

التقييم الاستراتيجي لمشروع ENACT:
لمحة عامة عن الجريمة الخطيرة والمنظمة في منطقة شمال أفريقيا

تقرير تحليلي

هذا المشروع ممول من
الاتحاد الأوروبي

(لم يترجَم هذا النص ولم يراجَع في قسم الترجمة العربية في المنظمة)

جُمع هذا التقرير في إطار مشروع ENACT (Enhancing Africa's response to transnational organized crime) الذي يموله الاتحاد الأوروبي. إن مضمون هذا التقرير هو من مسؤولية المؤلف (المؤلفين) ولا يعبّر بأي شكل من الأشكال عن رأي الاتحاد الأوروبي أو شراكة ENACT. يساهم المؤلفون في منشورات ENACT بصفتهم الشخصية.

© 2018 ، ENACT. تناط حقوق الطبع والنشر في المجلد ككل في ENACT وشركائه والاتحاد الأوروبي والمؤلف (المؤلفين)، ولا يمكن إعادة إنتاج أي جزء كليًا أو جزئيًا بدون إذن صريح كتابي للمؤلف وشراكة ENACT.

ينفِّذ معهد الدراسات الأمنية والإنتربول مشروع ENACT، بالاشتراك مع المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

ISS INSTITUTE FOR SECURITY STUDIES

INTERPOL

THE GLOBAL INITIATIVE AGAINST TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME

إخلاء مسؤولية

تُمنَع إعادة إصدار هذه الوثيقة كليا أو جزئيا وبأي شكل من الأشكال دون الحصول على إذن خاص من صاحب حقوق التأليف والنشر. وعندما يُمنح الحق في إعادة إصدار هذه الوثيقة، يود الإنتربول الحصول على نسخة من أي منشورات تستخدمها كمصدر.

واتخذ الإنتربول جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. ولكن المواد المنشورة فيها تُعمَّم بدون أي نوع من الضمانات، سواء كانت صريحة أو ضمنية. ويتحمل القارئ مسؤولية تفسير هذه المواد واستخدامها. ولا يتحمل الإنتربول في أي حال من الأحوال المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن استخدامها، ولا عن استمرار دقة المعلومات المدرجة فيها أو عن محتوى أي موقع إلكتروني خارجي مشار إليه في متنها.

ولم تراجَع هذه الوثيقة رسميا. ولا يعكس محتواها بالضرورة آراء أو سياسات الإنتربول أو بلدانه الأعضاء أو هيئاته الإدارية أو المنظمات المساهمة فيه، كما أنه لا يعني تأييدا له من قبلها. والحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في أيّ من الخرائط لا تعني ضمنا تأييدا أو قبولا رسميا من الإنتربول. وليس في التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا في طريقة عرض مادتها ما يتضمن التعبير عن أيّ آراء للإنتربول بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أيّ منها، أو بشأن رسم تخومها أو حدودها.

© INTERPOL 2018
INTERPOL General Secrétariat
200, quai Charles de Gaulle
69006 Lyon
France
Web: www.INTERPOL.int

المحتويات

موجز 4

النتائج الرئيسية 5

مقدمة 6

النطاق والمنهجية 7

التحليل والنتائج 7

منظمات أم شبكات إجرامية 7

الاتجار بالسلع غير المشروعة والأسواق غير المشروعة 8

الاتجار بالمخدرات 8

الاتجار بالأسلحة 16

الهجرة غير الشرعية واستغلال طالبي الهجرة 20

السلع المقلدة 29

الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي 33

الإرهاب والجريمة المنظمة 37

العوامل المساعدة 41

الاستنتاجات 42

المراجع 43

موجز

تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة شمال أفريقيا خطرا جسيما يهدد سلامة وأمن جميع البلدان الأعضاء في المنطقة، وتحديا كبيرا لأجهزة إنفاذ القانون. ولذلك، سعى الإنتربول، في إطار مشروع ENACT الذي يموله الاتحاد الأوروبي، لتصنيف أنواع الجريمة المنظمة في المنطقة وتقييمها، بحيث تنبثق طريقة أكثر استراتيجية لمواجهتها من جانب أجهزة إنفاذ القانون.

وتستهدف المنظمات الإجرامية الدولية منطقة شمال أفريقيا بسبب الثروات المالية غير المشروعة الهائلة التي يمكن جنيها نتيجة للفرص التي تتيحها الأسواق الإجرامية في المنطقة، ولاسيما الاتجار بالمخدرات والسلاح، وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وتزوير مجموعة متنوعة من السلع، والتهريب غير المشروع للتراث الثقافي.

كما تستغل عصابات الجريمة مختلف القضايا الاجتماعية وتستفيد من هشاشة الدولة ومحدودية قدرات الشرطة على إنفاذ القانون لإخفاء وتطوير أنشطتها. إضافة إلى ذلك، هناك عدد من العوامل التي تعزز هذا النوع من الجرائم مثل طول حدود المنطقة مع أفريقيا جنوب الصحراء، وموقع المنطقة الجغرافي الاستراتيجي بين أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا، وانضمام بلدان شمال أفريقيا إلى حركة التجارة العالمية، والاقتصادات الهشة، وتحقيق الأرباح من النزاعات المسلحة العديدة الأخيرة في المنطقة أو المناطق المجاورة لها، بالإضافة إلى درجات متفاوتة من الفساد.

وبالتالي، فإن الخطر الذي تنطوي عليه الجريمة المنظمة في شمال أفريقيا جسيم، ومع ذلك غالباً ما لا يتم كشفه أو الإبلاغ عنه، على الرغم من وجود مصادر بيانات مختلفة التي تكشف عن الأنشطة الرئيسية التي تنفذها المجموعات والشبكات الناشطة في المنطقة وآليات العمل القائمة بينها. وينتج هذا في الغالب عن القدرة المحدودة وغير المتكافئة لأجهزة إنفاذ القانون في المنطقة على إدارة قضايا الجريمة المنظمة المعقدة. وستساهم زيادة الوعي فيما يتعلق بنطاق وعمل الجريمة المنظمة في شمال أفريقيا، وتعزيز الشراكات القوية بين وكالات إنفاذ القانون في المنطقة، في تحسين طرق معالجة التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة.

النتائج الرئيسية

ترد أدناه النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها من تحليل مجموعة من البيانات المتوفرة عن الجريمة المنظمة في شمال أفريقيا:

- إن انتشار العصابات الإجرامية هو ظاهرة إجرامية عبر وطنية شائعة في المنطقة. وإن التهريب الذي يشكل تقليداً طويلاً العهد في شمال أفريقيا هو جانب راسخ من الاتجار غير المشروع بالسلع عبر الحدود.
- إن تعدد الجرائم شائع في أوساط العصابات الإجرامية في منطقة شمال أفريقيا لأنه كثيرا ما تكون الأنشطة الإجرامية مترابطة ومتصلة كل منها بالآخر.
- تتزايد صلة المنطقة مع الأسواق غير المشروعة العالمية عن طريق منظمات إجرامية دولية شتى تستهدف شمال أفريقيا تحديدا لتحقيق أقصى قدر من الأرباح غير المشروعة. ومن المتوقع أن يشتد دور هذه المنظمات.
- يشير التحليل إلى أن منطقة شمال أفريقيا تشكل مركز استهلاك وإنتاج وعبور لمختلف أنواع المخدرات غير المشروعة، بما يشمل القنب والكوكايين والهيروين. كما يتم تحويل وتهريب عدة أنواع من المؤثرات العقلية عبر المنطقة.
- تشكل بلدان أفريقيا، في المقام الأول، بلدان المصدر ومراكز العبور للمهاجرين الذين يتم تهريبهم إلى أوروبا. وتلعب العصابات الإجرامية المحلية دورا بارزا في هذه الظاهرة الإجرامية؛ وهي تتعاون أيضا مع عصابات إجرامية موجودة خارج المنطقة.
- تشير المعلومات المتوفرة إلى أن بلدان شمال أفريقيا تشكل، بدرجات متفاوتة، بلدان المصدر والعبور والوجهة للرجال والنساء والأطفال الذين يقعون بشكل رئيسي ضحايا للعمل القسري والاتجار لأغراض جنسية. بالإضافة الى ذلك، فإن المنطقة تشهد عمليات اتجار بالبشر بغرض نزع الأعضاء.
- وقد زادت حالة النزاع في ليبيا وبعض الدول المجاورة للمنطقة من توفر الأسلحة وانتشارها وتهريبها في منطقة شمال أفريقيا وخارجها. ويُشتبه أن الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي سُرقت من المخازن الليبية تنتشر في أكثر من 12 بلدا في المغرب العربي ومنطقة الساحل والمشرق العربي والقرن الأفريقي ومناطق وسط أفريقيا. كما أن العديد من الجماعات المسلحة في المنطقة ضالعة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة.
- ويطال تهريب التحف القديمة والآثار التراثية الثقافية معظم دول شمال افريقيا. وتشكل أوروبا وأمريكا الشمالية وبشكل متزايد دول الخليج، أبرز الوجهات للقطع الأثرية التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع من منطقة شمال أفريقيا. ولدى العصابات الإجرامية شبكات تهريب خاصة بها، كما اتضح أنها تتعامل مباشرة مع تجار التحف القديمة والآثار أو مع هواة جمعها. ويُشتبه أيضا في أن يكون للجماعات الإرهابية ضلع في هذه التجارة في شمال أفريقيا.
- وتنتشر المنتجات المقلدة في جميع أنحاء شمال أفريقيا. وتمثل المنطقة مصدرا (من حيث الإنتاج) ونقطة عبور ووجهة للمنتجات المقلدة. وتلعب العصابات الإجرامية في شمال أفريقيا دورا هاما في استيراد هذه المنتجات وإنتاجها وتوزيعها.
- ويشكل الاتجار بأنواع مختلفة من السلع غير المشروعة مصدرا ماليا للجماعات الإرهابية والمتمردة الموجودة في المنطقة، وهي تتعاون مع العصابات الإجرامية التي تنسق مختلف عمليات الاتجار بهذه السلع.

مقدمة

تشكل الجريمة المنظمة مشكلة عالمية تطال جميع البلدان في شمال أفريقيا. وتتجلى الجريمة المنظمة من خلال الجرائم التي ترتكبها مجموعات من الأفراد التي تعمل في تناسق من أجل تحقيق أرباح غير مشروعة مع مرور الوقت. ومن المعروف أنه في شمال أفريقيا، تعمل مجموعات من الأفراد معا بحيث تشكل عصابات إجرامية عبر وطنية، التي بدورها تربط شمال أفريقيا ببقية العالم. ومن المقدر أن هذا التهديد يتنامى في كل بلد في المنطقة تقريبا.

وتشكل حرية حركة الأفراد والسلع والمستويات المتفاوتة للنمو والازدهار الاقتصادي وترابط كل من هذه الجوانب بالآخر، وقودا للجرائم المتشعبة في المنطقة. كما يضاف الى ذلك عوامل أخرى مثل، وجود إدارات ونظم سياسية تربطها حدود سهل اختراقها، واختلاف القوانين الجنائية أو الجزائية، واختلاف مستويات الفساد والفقر، ومستويات بطالة مرتفعة، بالإضافة الى سواحل بالغة الطول. نتيجة لهذه العوامل، من المقدر أن خطر واحتمال الجريمة المنظمة في شمال أفريقيا شديدان.

وتقوم طبيعة وديناميات المنظمات الإجرامية في شمال أفريقيا بتهديد السلام الدائم والاستقرار السياسي، وزعزعة الثقة بالمؤسسات العامة، وزيادة الفساد، وتأجيج أعمال العنف. كما تعطلان سيادة القانون وتقوضان النمو الاقتصادي. ويمكن في الكثير من الحالات، وصل الجريمة المنظمة والأنشطة الإجرامية المرتبطة بها بالجماعات المتمردة أو الإرهابية، مما يدل على اشتداد الخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة على السلامة العامة والنظام الاجتماعي. وتلحق الجريمة المنظمة ضررا كبيرا بالناس والسكان، وتؤثر سلبا على جميع بلدان المنطقة.

وتمثل المنظمات الإجرامية انعكاسا للبلدان التي تنشط فيها، فهي تستغل نقاط الضعف المجتمعية وترسخ مجموعة من الأساليب الإجرامية. فتعمل هذه المنظمات على مستويات تتناسب مع قدرة الدول على التصدي لها، كما يمكن أن تحظى أنشطتها المشينة بقبول العموم والمجتمع بطرق شتى. وبالتالي، تتشكل المنظمات الإجرامية وتنظم نفسها في ضوء الوقائع الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تستند إليها. وبناء على ذلك، تختلف الجريمة المنظمة في شمال أفريقيا عن غيرها وتعتمد العصابات الإجرامية المنظمة هيكليات ونظما وممارسات فريدة من نوعها، مما يطرح تحديات مختلفة خاصة أمام أجهزة إنفاذ القانون تبعاً للمنطقة التي تنشط فيها.

لذلك، من أجل فهم الجريمة المنظمة في منطقة شمال أفريقيا ومن أجل مكافحتها بشكل فعال، لا بد من فهم كيفية عملها عبر الحدود فهما دقيقا.

ويلزم على أجهزة إنفاذ القانون وصناع القرار في شمال أفريقيا إدراك طريقة عمل العصابات الإجرامية في البلدان وعبر الحدود. كما يتعين عليهم أن يعرفوا ماهية الأنشطة الإجرامية التي تشارك فيها هذه الجماعات وكيفية مشاركتها فيها، وأن يفهموا مختلف العوامل المساعدة على ارتكاب الجرائم والتي تفتح الطريق أمام ارتكاب هذه الأنواع من الجرائم. ويجب تقييم ديناميات الجماعات الإجرامية العاملة في المنطقة، وفهم الوسائل التي تتبعها لتيسير توفير هذه الأحجام الهائلة من السلع والخدمات غير المشروعة.

ومن هذا المنطلق، أجرى الفريق المعني بمشروع ENACT (Enhancing Africa's Response to Transnational Organized Crime) هذا التقييم للجريمة المنظمة والخطيرة في منطقة شمال أفريقيا. وسيوضح هذا التقييم كيفية عمل الضالعين في الجريمة المنظمة في منطقة شمال أفريقيا كما سيعرض كيف يتم تنفيذ مجموعة من الجرائم، وذلك بالدقة التي سمحت بها كمية البيانات المتاحة.

هنالك نسختان من هذا التقرير. هذا التقرير هو النسخة العامة للتقرير التحليلي المكتمل، والذي يتضمن معلومات مستمدة من الشرطة. ولقد تم حذف المعلومات السرية حيث تم استخدامها للتوزيع على الجمهور.

النطاق والمنهجية

إن الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو إجراء تقييم لبعض الأنشطة الإجرامية المنظمة في منطقة شمال أفريقيا التي تشمل البلدان التالية: الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر.

ويركز هذا التقييم على ستة مجالات للجريمة وهي: الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، والهجرة غير الشرعية، والاتجار بالأشخاص، والسلع المقلدة، والاتجار في التراث الثقافي. كما يتطرق التقرير إلى مسألة الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

ويستند هذا التقييم إلى منهجية تتمثل في تحليل معلومات مستمدة من مصادر عدَّة ومختلفة، وذلك من خلال جمع مصادر متعددة للبيانات، بهدف كسب فهم دقيق لما يحصل في المنطقة.

وقد استُنبطت الأحكام التحليلية والاستنتاجات المتعلقة بالطبيعة الحالية لأنشطة الجريمة المنظمة في المنطقة على أساس المعلومات والوقائع المتاحة في وقت كتابة هذا التقرير.

التحليل والنتائج

ويتناول التحليل أدناه المنظمات والشبكات الإجرامية ومختلف هياكلها وديناميّاتها، بالإضافة الى بعض الأسواق الإجرامية الناشطة في المنطقة والتي تشكل خطرا منظما حقيقيا وشاملا. ويتناول هذا التحليل أيضا العلاقة القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. وينظر هذا التقييم في بعض العوامل المساعدة على ارتكاب الجرائم المنظمة في المنطقة.

منظمات أم شبكات إجرامية

يشير تحليل البيانات المتوفرة عن المنطقة إلى أن المنظمات الإجرامية تنشط في مجموعة من الأسواق غير المشروعة في شمال أفريقيا. وهذه المنظمات الإجرامية تختلف باختلاف عوامل محددة على الصعيدين الجغرافي والوطني، فضلا عن الأسواق الجنائية التي تعمل فيها.

وإن المنظمات الإجرامية في المنطقة ضالعة في إنتاج واستيراد وتصدير وبيع وتسهيل عبور السلع والخدمات غير المشروعة في المنطقة كلها.

وبالنسبة لبعض الأسواق القائمة على الجريمة في المنطقة، كُشف عن وجود شبكات متطورة تقوم على التراتبية الهرمية وعلى العضوية. ويتصل هذا الأمر على وجه الخصوص بالاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالأعضاء البشرية.

وترتبط المنظمات الإجرامية في المنطقة التي تهيمن على الأسواق الوطنية غير المشروعة ارتباطا وثيقا بالمنظمات الإجرامية العاملة في البلدان المجاورة. وتسهل الممارسات الراسخة للتهريب عبر الحدود في شمال أفريقيا الاتجار بالسلع غير المشروعة لأنها تعتمد على التعاون مع المجموعات الإجرامية. وقد تبيّن أن لهذه المنظمات في المنطقة صلات مع منظمات إجرامية من أمريكا الجنوبية وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط، مما مكّن من خلق مجموعة من الأسواق الإجرامية.

وللمنظمات الإجرامية في شمال أفريقيا أيضا علاقات متينة مع نظيراتها في بلدان أفريقية أخرى، بما في ذلك بلدان منطقة الساحل. واستناداً إلى البيانات المتوفرة، تم تحديد روابط ثابتة في خمسة من أصل ستة أسواق جنائية مستعرضة في هذا التقرير، بما فيها المخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والاتجار بالأسلحة والاتجار بالسلع المقلدة.

ويبدو أن المنظمات الإجرامية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى تعمل في المنطقة بفضل علاقاتها مع

عصابات محلية. هذه هي الحال بالنسبة للاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال المنزلي أو الجنسي.

ويشكل الانتماء العرقي في بعض بلدان شمال افريقيا، عاملا حاسما في تنظيم المجموعات وهيكلياتها ونطاق العمليات، وذلك بسبب سيطرة بعض القبائل تاريخيا على بعض طرق التهريب عبر الحدود. ولا يمنع هذا الواقع التعاون بين المنظمات الإجرامية التي تنتمي إلى أعراق مختلفة، بل إنه يستتبع تقسيماً جغرافياً للمناطق التي تسيطر كل منها عليها.

وأخيرا، هناك رابطاً ملحوظاً بين مجموعات الجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية في المنطقة. وتضطر المنظمات الإجرامية في شمال أفريقيا، في بعض الأحيان، الى التعاون مع المتمردين أو الجماعات الإرهابية عبر دفع الضرائب أو اللجوء إلى خدمات الحماية التي يقدموها. وتلعب الجريمة دور معقد في الدعم المالي والمادي للعمليات الإرهابية.

الاتجار بالسلع غير المشروعة والأسواق غير المشروعة

وتنشط المنظمات الإجرامية، على نحو ما تقدم، في مجموعة من الأسواق الإجرامية في المنطقة وتستغل عددا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا. وتولد مواطن الضعف الاقتصادية والاجتماعية فرصا كبيرة للجماعات من أجل تحقيق أرباح غير مشروعة تستفيد منها جميع المنظمات الإجرامية المعنية. وعادةً ما تكون الأسواق الإجرامية الشائعة والمزدهرة في المنطقة هي نفسها الأسواق غير المشروعة التي تغذي المنظمات الإجرامية في جميع أنحاء العالم.

ويتناول هذا التقرير تحديدا الأسواق غير المشروعة في منطقة شمال أفريقيا وهي: الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاتجار بالسلع المقلدة والاتجار بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالأعمال الفنية والتحف التراثية الثقافية. واستنادا إلى المعلومات المتوفرة، تم تحديد هذه الأسواق الإجرامية على أنها الأكثر أهمية في المنطقة من حيث انتشارها والأضرار المحتملة التي يمكن أن تسببها بالإضافة الى الربط عبر الحدود وعلى الصعيد الدولي.

الاتجار بالمخدرات

لمحة عامة عن التهديد: تشكل منطقة شمال أفريقيا مركزا لاستهلاك وإنتاج وعبور أنواع مختلفة من المخدرات غير المشروعة. وتلعب مجموعات الجريمة المنظمة دورا بارزا في كل خطوة من عملية تهريب المخدرات في المنطقة. والقنب هو من أبرز أنواع المخدرات التي يتم إنتاجها والاتجار بها في المنطقة. وعادةً ما تمر تدفقات الكوكايين من أمريكا الجنوبية والمتجهة إلى أوروبا عبر المنطقة. ويُستهلك جزء صغير من الكوكايين العابر لشمال أفريقيا محليا ويتم تهريبه إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي بعض الحالات، دخل الكوكايين المنطقة من أوروبا أيضا، مما يشير إلى وجود صلات متشعبة بين الشبكات الإجرامية. ويلاحظ أيضا وجود مادة الهيروبين في المنطقة. تعبر مادة الهيروبين المتأتية من منطقة آسيا الوسطى هى أيضا هذه المنطقة لتتجه في المقام الأول نحو أوروبا. وتشهد المنطقة عمليات اتجار بأنواع عدة المؤثرات العقلية التي يتم تعاطيها محليا.

القنب

يشكل القنب، تاريخيا، أول وأبرز أنواع المخدرات التي يتم إنتاجها والاتجار بها في المنطقة وخارجها. ويشير تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2017 إلى أنه كان لدى مصر، تليها المغرب، أكبر مضبوطات حشيشة القنب في المنطقة، في حين أن الجزائر تتبع المغرب من حيث كميات راتنج القنّب التي تُضبط[1]. ومعظم كميات القنب المضبوطة في المنطقة هي محلية الإنتاج، غير أنه كُشف في مصر وليبيا[2] عن كميات من القنب مصدرها الشرق الأوسط، وهي تستخدم للاستهلاك المحلي والشحن إلى أوروبا.

وتشير المعلومات إلى أن حشيشة القنب تباع معظمها داخل المنطقة، ولكن يهرَّب راتنج القنب المنتج في شمال أفريقيا إلى أوروبا وتلعب عصابات الجريمة المغربية دوراً رئيسيا في هذه التجارة غير المشروعة.

وتشير التقديرات إلى أن نسبة 80 في المائة من كمية راتنج القنب المصادَر في الجزائر وجهتُها هي أوروبا، في حين أن نسبة 20 في المائة منها مخصصة للاستهلاك المحلي[3]. ومن المحتمل ان تكون هذه النسب نموذجية للمنطقة بأكملها. ويجعل متوسط قيمة كل غرام من راتنج القنب في السوق في شمال أفريقيا الذي يبلغ 3 دولارات[4]/[5] قيمة سوق راتنج القنب في المنطقة تصل إلى ما قدره عدة مئات من ملايين الدولارات الأمريكية.

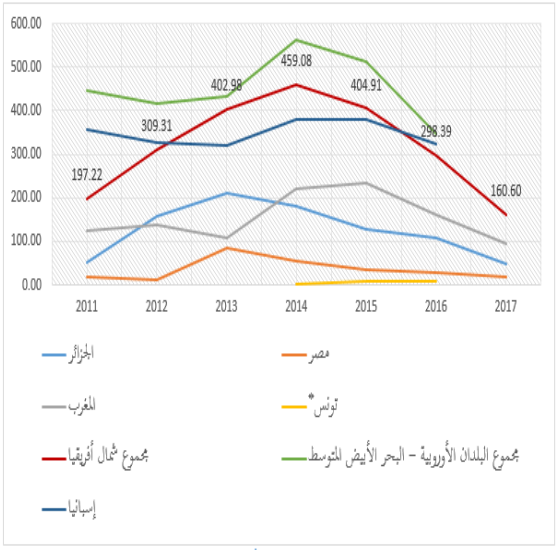

الشكل 1: كميات راتنج القنب بالطن التي ضبطتها بلدان شمال أفريقيا بين عامي 2011 و2017 قياسا بالكميات التي ضبطتها سلطات البلدان الأوروبية وإسبانيا[6]

وللسوق الأوروبية لمادة راتنج القنب، التي تشكل الوجهة الرئيسية لراتنج القنب المغربي، قيمة أكبر من ذلك بكثير. ويقدّر المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان (EMCDDA) أن ثمة حاجة إلى 200 1 طن من هذه المادة لتزويد سوق الاتحاد الأوروبي كل عام[7]. ومع بلوغ سعر الغرام الواحد منه في الاتحاد الأوروبي في عام 2015 ما متوسطه 9,35 يورو (10,79 دولارات أمريكية)[8]، يمكن التقدير أن قيمة راتنج القنب في السوق الأوروبية تبلغ نحو 11 بليون يورو (12,65 بليون دولار أمريكي) ، مما يشير الى وجود حافز اقتصادي كبير لاستيراده أو تهريبه عبر البحر الأبيض المتوسط.

وتصل مادة القنب المغربي إلى أسواقها في أوروبا والشرق الأوسط وبقية المنطقة عبر عدة طرقات:

- طريق بحرية تبدأ من عدة مواقع على ساحل المغرب مرورا بمضيق جبل طارق، أما الوجهة الرئيسية فهي اسبانيا بالإضافة الى فرنسا وإيطاليا.
- طريق برية جنوبية تمر عبر موريتانيا و/أو الجزائر من ثم مالي والنيجر وليبيا ومصر.
- طريق تجمع بين البر والبحر وتنطلق من المغرب بموازاة ساحل شمال أفريقيا من الغرب إلى الشرق عبر الجزائر وتونس وليبيا ومصر.

وفي السنوات الأخيرة، يبدو أن الطرقات التي تجمع بين البحر والبر أصبحت تُستخدم أكثر من الطريق البرية الجنوبية. وانخفضت كمية القنب المضبوطة في الجزء الجنوبي من الجزائر، مقابل ارتفاع ما يُضبط منها في البحر. ووفقا للسلطات الجزائرية، تمثل هذه الظاهرة دليلا على أن بعض شبكات الاتجار بالمخدرات حولت تركيزها إلى الطرقات البحرية بين الجزائر والمغرب، بفعل تشديد التدابير الأمنية على الحدود بين البلدين[9].

وللمنظمات الاجرامية المغربية دور بارز في عمليات الاتجار براتنج القنب باتجاه أوروبا ومنطقة شمال أفريقيا. وتتحكم بعض هذه المجموعات بكل مراحل الاتجار بهذه المادة، بدءا من الإنتاج وانتهاءً بالبيع بالتجزئة. وإن أسلوب عملها شديد التطور، ولديها بنى لوجستية تشمل وسائل نقل بحرية (مثل اليخوت الصغيرة والسفن الكبيرة والقوارب السريعة)، وأخرى جوية (مثل الطائرات المروحية والطائرات الصغيرة) وسيارات وشاحنات وموارد أخرى.

وتذكر المصادر المفتوحة أن الجماعات الإجرامية المغربية تشكل جهات فاعلة رئيسية في توريد راتنج

القنب إلى أوروبا، وأنها تقيم أحيانا شراكات مع عصابات إجرامية أوروبية[10]. بالإضافة إلى ذلك، فإن صلتها بالجماعات الإجرامية الإسبانية قوية بشكل خاص، لأن إسبانيا تشكل الوجهة الرئيسية لراتنج القنب بسبب قربها الجغرافي من المغرب. فالحرس المدني الإسباني قام في شباط /فبراير 2018، على سبيل المثال، بتفكيك منظمة إجرامية كانت تنقل كمية من هذه المادة على متن مروحية قادمة من المغرب. كما إن زعيم هذه الشبكة كان مغربيا ومقيما في ماربيا. وكان في عداد الأفراد الـ 18 الذين اعتقلتهم الشرطة الإسبانية مواطنون إسبان ومغاربة، وطياران من أصل صربي[11]. وفي السنوات القليلة الماضية، فككت قوات الشرطة الإسبانية العديد من المنظمات الإجرامية المماثلة واعتقلت زعماء عصابات مغاربة.

وتكشف المصادر المفتوحة أن ثمة منحى جديدا وهو تهريب مادة الحشيشة، المشتبه في أن تكون مغربية المصدر، إلى أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تتم مقايضتها بالكوكايين المخصص للتوزيع في أوروبا[12]. ويعني هذا المنحى، إذا اتضح أن الحشيشة بالفعل مغربية المصدر، أن المنظمات الإجرامية المغربية متّنت صلاتها مع المنظمات الإجرامية في أمريكا الجنوبية وأوروبا الضالعة في تهريب الكوكايين. وهو يساهم أيضا في معرفة سبب ازدياد الكميات المصادرة منها داخل المغرب وقبالة سواحلها. وقد يعكس نظام المقايضة رغبة الجماعات الموجودة في المغرب في بلوغ أسواق جديدة لراتنج القنب في أمريكا الجنوبية، وتنويع المنتجات التي تعرضها في شمال أفريقيا وأوروبا، وبالتالي زيادة أرباحها. على هذا الأساس، يمكن لمقايضة راتنج القنب بالكوكايين أن توضح جزئيا انخفاض كميات راتنج القنب المغربي التي تصادَر في أوروبا وشمال أفريقيا علما أن جزءا من الإنتاج يُرسل إلى أمريكا الجنوبية. وعلى مستوى المنطقة، يشير تحليل البيانات الواردة من بلدان شمال أفريقيا بشأن الاتجار بالمخدرات إلى أن المنظمات الإجرامية الوطنية تسيطر على أسواق بلدانها. كما يبيّن التحليل الدور المركزي الذي تؤديه المنظمات الإجرامية في الاتجار براتنج القنب على

وعلى مستوى المنطقة، يشير التحليل إلى أن المنظمات الإجرامية الوطنية تسيطر على أسواق بلدانها.

الصعيد الإقليمي وكيف تقيم المنظمات الإجرامية الوطنية صلات ببلدانها المتشاركة الحدود للحصول على المنتجات غير المشروعة ونقلها، وبالتالي تشكيل شبكات الاتجار عبر الوطنية.

الكوكايين

تشتد أهمية منطقة شمال أفريقيا أيضا كمركز لعبور الكوكايين من أمريكا الجنوبية المتجه إلى أوروبا وبدرجة أقل إلى الأسواق المحلية في المنطقة. وإن ما يجذب المنظمات الإجرامية الدولية هو الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمغرب إلى جانب تجربة المنظمات الإجرامية المغربية وخبرتها والشبكات التي أنشأتها لتهريب الحشيشة وبيعها في المنطقة، وتهريبها إلى أوروبا.

ويبين التدقيق في الأرقام المتوفرة بشأن كميات الكوكايين التي ضُبطت في المنطقة أن المضبوطات في المغرب هي أعلى بكثير من حيث الكمية مما هي في بلدان أخرى في المنطقة، مما يعني أن كمية الكوكايين التي تعبر المغرب هي أعلى بشكل عام أو أن حالات الكشف أو الإبلاغ عنها أكثر.

البلد	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	_	_	_	1,54	88,28	59,09	6,7
مصر	1,5	40,41	3	527,54	23	13	2,5
المغرب	57,09	23,53	14,44	632	_	1,480	2,588
تونس	_	_	_	_	_	_	63

الجدول 1: كمية الكوكايين بالكيلوغرام التي ضبطتها بلدان شمال أفريقيا[13]

ويتبين من تقييم لمضبوطات الكوكايين تم ضبطها في مطارات إحدى الدول الأعضاء في المنطقة في الفترة من كانون الثاني/يناير 2015 حتى شباط/فبراير 2018، أن نسبة 97,2 بالمائة من ناقلي الكوكايين الذين اعتُقلوا، انطلقوا من البرازيل. والأشخاص الآخرون

انطلقوا من بيرو وغينيا بيساو. وفي معظم الحالات، كان ناقلو المخدرات في طريقهم إلى عدة وجهات، أبرزها بلدان غرب ووسط أفريقيا وغينيا بيساو كانت الوجهة المفضلة. وشملت وجهات رئيسية أخرى بنن وكوت ديفوار وغينيا ونيجيريا وسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى وغانا. ويحدد التحليل وجود بلدان أوروبية كوجهات نهائية من بينها المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وبلجيكا. بالإضافة إلى ذلك، كشفت التحقيقات أن نسبة 34,5 في المائة من ناقليها كانوا موجودين في البرازيل و28,5 في المائة في نيجيريا و12 في المائة في غانا.

وعلى الرغم من أن المغرب يبلّغ عن معظم الحالات المتعلقة بناقلي الكوكايين في المنطقة، فإن حالات من تهريب الكوكايين باللجوء إلى الناقلين تحدث أيضا في بلدان أخرى في شمال أفريقيا. في أيلول/سبتمبر 2017، على سبيل المثال، ألقي القبض في مطار القاهرة الدولي على امرأة برازيلية وصلت على متن طائرة قادمة من إثيوبيا وفي حوزتها 3 كلغ من الكوكايين مخفية في أمبولات مخبأة تحت ملابسها[14].

وقد أبلغت البلدان الأعضاء في شمال أفريقيا أيضا عن حالات تهريب كوكايين إلى المنطقة من أوروبا عن طريق الجو أو عبر البحر الأبيض المتوسط على متن السفن أو العبارات.

وإن ازدياد كميات الكوكايين السائبة التي تُضبط في البر[15] وفي الموانئ وقبالة ساحل المغرب هو تطور هام يشير إلى أن المنظمات الإجرامية الدولية تستخدم أكثر فأكثر الطرقات البحرية لنقل كميات ضخمة من المخدرات، فضلا عن ناقليها جوا إما عبر ابتلاعها أو نقلها في حقائبهم. كما يعزز هذا الازدياد دور المغرب المتنامي كنقطة انطلاق وتحويل للمخدرات المعتزم إرسالها إلى أوروبا. وتشير هذه الزيادة أيضا إلى أن العصابات الإجرامية المحلية تؤدي دورا أكبر في هذا الشكل من الاتجار بالمخدرات من الحالات التي يقوم فيها أشخاص بمجرد نقلها جوا عبر المطارات المغربية.

ويتطلب شحن كميات كبيرة من المخدرات وتخزينها ونقلها وتحويلها وإعادة توضيبها إشراك أشخاص محليين من ذوي الخبرة وبنى تحتية صلبة لمؤازرة العمل. وفي أيلول/سبتمبر 2016، قامت السلطات المغربية بتفكيك مختبر لتحويل الكوكايين في منطقة بوشطاط الواقعة على الشريط الحدودي مع الجزائر. وصودر 200 كلغ من مادة الكوكايين الشديدة النقاوة وأُلقي القبض على سبعة مشتبه فيهم، من بينهم متخصصان في مجال الكيمياء من بيرو ومواطن فرنسي من أصول مغربية. كما صادرت السلطات في المختبر معدات وأجهزة حديثة تُستخدم لتحضير الكوكايين لأغراض الاستهلاك فضلا عن المؤثرات العقلية[16].

وقد تجسد الدور المركزي الذي تؤديه المنظمات الإجرامية المغربية في تهريب الكوكايين وتعاونها مع منظمات إجرامية متطورة مشابهة لها في أمريكا الجنوبية، في إلقاء القبض في كانون الأول/ديسمبر 2017 على زعيم عصابة مغربي يبلغ من العمر 72 سنة. وحاول الجاني تهريب طن من الكوكايين إلى إسبانيا كان مخبأ في شحنات من فاكهة الأناناس في حاويات آتية من الإكوادور وكوستاريكا ومتجهة إلى الجزيرة الخضراء، وهي مدينة مينائية هامة في إسبانيا. كما استخدم الحركة التجارية لإحدى شركاته بغية تصدير المخدرات من أمريكا الجنوبية عن طريق البحر. وقام بغسل عائدات جريمته عن طريق إقامة شبكة من الشركات العقارية والمؤسسات التجارية والمالية التي ساعده في إنشاؤها أبناؤه الأربعة وصهراه. وانتقل الرجل إلى ملقة في سبعينيات القرن الماضي، حيث بدأ بتهريب المخدرات عبر إدخال الحشيشة المغربية إلى إسبانيا. وترددت أنباء تفيد بأنه كرس كل أنشطته للاتجار بالكوكايين ليصبح أبرز تجار الكوكايين في شمال أفريقيا[17/18].

وعلاوة على ذلك، فإن ازدياد شحنات الكوكايين البحرية السائبة التي تصل إلى المغرب و/أو تعبره يتزامن مع الاتجاه الناشئ الذي أفادت به وزارة الخارجية الأمريكية بشأن تهريب راتنج القنب إلى أمريكا الجنوبية

ومنطقة البحر الكاريبي حيث يقايَض بالكوكايين[19]. وهذا يعني أن ثمة نظاما متطورا من دفع الأموال بين مختلف الجماعات الإجرامية التي تتاجر بهاتين المادتين غير المشروعتين، ويرجَّح أنه قائم على نظام التبادل. وهذا النظام يجعل تتبع أجهزة إنفاذ القانون لمصدر الحركة المالية بين هذه الجماعات أكثر صعوبة بسبب محدودية التبادل المالي، إلا في حال تحقيق أرباح. وهذا الأمر يجعل الكشف عن مصادر تمويل أي شبكة والقضاء عليها أكثر صعوبة.

ومع أن أعلى نسبة من كميات الكوكايين السائبة المصادرة المبلغ عنها والموثقة في السنوات الأخيرة في شمال أفريقيا سُجلت في المغرب، إلا أن بلدانا أخرى في المنطقة صودرت فيها هي أيضا كميات كبيرة من الكوكايين. ووفقا لمصادر مفتوحة، عثر خفر السواحل التونسي في مارس/آذار 2017 على ما قدره 31 كلغ من مادة الكوكايين النقية قبالة ساحل الرأس الطيب كان المهربون قد ألقوها في البحر[20]. كما عثر أيضا في أيار/مايو من العام نفسه، على 32 كلغ من الكوكايين في جزيرة كوريات الواقعة في خليج الحمامات[21]. ويُظن أن ثمة صلات في الحالتين مع منظمات إجرامية إيطالية مقرها صقلية، بفعل القرب الجغرافي بين الموقعين وصقلية، بالإضافة إلى تصريحات خفر السواحل التونسي الذي يتحدث عن أشكال جديدة من تهريب هذه المادة إلى إيطاليا.

وقد أفادت مصادر إخبارية في الآونة الأخيرة، أي في أيار/مايو 2018، بضبط كمية من الكوكايين غير مسبوقة قدرها 701 كلغ من الكوكايين في وهران، وهي مدينة مينائية تقع شمالي غربي الجزائر. ووصلت المخدرات بالقارب وكانت مخبأة في صناديق من اللحوم الحلال المجمدة قادمة من البرازيل. وذُكر أن مستوردها كان مواطنا جزائريا موجودا في الجزائر العاصمة. وهذه الحالة الأخيرة دليل على أن مادة الكوكايين السائبة تُضبط في جميع أنحاء ساحل شمال أفريقيا.

وأخيرا، يتم نقل كل عام ما يقدر بـ 18 طنا من مادة الكوكايين القادمة من أمريكا الجنوبية والموجهة إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا. وأفيد أن قدرا ضئيلا من هذه الكمية يمر عبر بلدان شمال أفريقيا، وعلى رأسها ليبيا[22]. ويرجَّح أن تكون كميات الكوكايين السائبة التي تدخل ليبيا مماثلة لتلك التي تدخل المغرب والجزائر وتونس. وفي ضوء ما تقدم، يمكن الافتراض أن عصابات الاتجار بالكوكايين في شمال أفريقيا أقامت صلات متينة مع نظيراتها في أمريكا اللاتينية حيث يتم شراء الكوكايين، وفي أوروبا حيث يتم بيع هذه الأخيرة. وقد اكتسبت هذه العصابات الخبرة عبر السنين كما أنها بنت شبكات لتهريب القنب إلى أوروبا وبيعها والتي يتم استخدامها اليوم لتهريب الكوكايين.

الهيروئين

وفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لوحظ أن مستوى زراعة زهرة الخشخاش في منطقة شمال أفريقيا محدود للغاية، إذ تُنتج كميات ضئيلة للغاية منها في مصر والجزائر كما أنه لا يوجد دليل على تحويل مادة الأفيون إلى هيروئين[23]. ولذلك، فإن مصدر مادة الهيروئين الموجودة في المنطقة هو مناطق أخرى في العالم، أبرزها أفغانستان.

ويدخل الهيروئين القادم من أفغانستان إلى شمال أفريقيا عن طريق مصر بشكل رئيسي، من خلال إحدى الطرقات التالية:

- الحدود الشرقية من خلال طريق برية تعبر منطقة الشرق الأوسط[24].
- طريق بحرية تبدأ في منطقة مكران الساحلية بين إيران وباكستان وتعبر شبه الجزيرة العربية وتعود إلى البحر الأبيض المتوسط عبر البحر الأحمر وقناة السويس[25].
- المطارات، مع أنها تُستخدم في معظم الحالات لتهريب كميات محدودة من المخدرات[26].

ويشير ارتفاع كميات الهيروين المضبوطة في البحر في السنوات الأخيرة، سواء البحر الأحمر أم على طول شبه الجزيرة العربية، إلى تزايد أهمية طريق البحر الأحمر لمهربي الهيروين. وفي هذا السياق، يُشتبه في أن تكون مصر من بين مراكز العبور للهيروين في المنطقة المتجهة إلى أوروبا أو إلى تركيا لإمداد شبكات تهريب المخدرات التركية. ففي نيسان/أبريل 2018، على سبيل المثال، ضبطت البحرية المصرية 1,2 طن من الهيروين على متن قارب إيراني على مقربة من سفاجا جنوبي البحر الأحمر داخل المياه المصرية[27]. وفي حزيران/يونيو 2017، نفذت البحرية التركية وخفر السواحل التركي عملية مشتركة وصادرا 1 071 كلغ من المخدرات من على متن سفينة كانت ترفع علم جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت السفينة في طريقها من مصر إلى اليونان عندما تم اعتراضها[28]. واعتُقل 9 من أفراد الطاقم التابعين للجنسية التركية[29]، مما يشير إلى وجود صلات مع عصابات تركية ضالعة في تهريب الهيروين إلى أوروبا[30].

وفي مصر أيضا هنالك سوق محلية كبيرة للهيروين. وترى السلطات المحلية أن جزءا هاما من مادة الهيروين المصادر في مصر أو في مياهها مخصص للاستهلاك المحلي[31]. وكثيرا ما يُذكر أن الهيروين هو نوع المخدرات الثاني أو الثالث الأكثر استهلاكا من قبل المصريين[33/32]، ويُشتبه في أن استهلاكه أخذ في الارتفاع.

ومن الواضح أن المنظمات الإجرامية المصرية تشارك في تهريب الهيروين في المنطقة. أولا، تلعب هذه المنظمات دورا في توزيع الهيروين على المستوى المحلي. وثانيا، لا يمكن نقل المخدرات برّا عبر منطقة سيناء بدون مشاركة مجموعات إجرامية عاملة محليا والتي هي على معرفة بالمنطقة. وثالثا، من أجل تهريب الهيروين عبر موانئ البحر الأحمر، يجب على المهربين التعاون مع شركاء متواطئين محليين لتسهيل نقلها. وأخيرا، يوحي تصدير الهيروين من آسيا الوسطى (أفغانستان وباكستان وإيران) بوجود صلات بين الأفراد التابعين للمجموعات الإجرامية المنظمة في المنطقة وأولئك التابعين للمجموعات الإجرامية المنظمة المصرية.

وتشير معلومات مستمدة من مصادر مفتوحة إلى أن كميات الهيروين التي تُضبط في بلدان أخرى في شمال أفريقيا منخفضة. ويُظهر الجدول أدناه كميات الهيروين (بالكلغ) التي ضُبطت في بلدان شمال أفريقيا بين عامي 2011 و2017، ويبيّن أن مصر تبلّغ عن أضخم كميات الهيروين التي تُضبط في المنطقة.

البلد	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	6,07	0,86	0,33	2,57	1,4	0,99
مصر	96,06	260	613,3	516	_	_
المغرب	9,72	3,17	7,3	4,49	_	10,3
ليبيا	_	_	_	_	0,203	_

الجدول 2: كميات الهيروين (كلغ) التي ضُبطت في بلدان شمال أفريقيا[34]

وإن مصر هي أكثر البلدان التي يطالها تهريب الهيروين في المنطقة بفعل استهلاكه محليا، ولأن البلد يشكل نقطة عبور لهذا النوع من المخدرات في طريق يزداد أهمية للاتجار به عبر البحر الأحمر باتجاه تركيا وأوروبا.

ويبين العدد المحدود لمضبوطات الهيروين في بلدان أخرى في شمال أفريقيا محدودية الطلب المحلي على هذه المادة التي توفرها شبكات تهريب صغيرة.

وتبيّن دراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2016 عن تجارة الأفيون الأفغاني في أفريقيا[35] أن الكميات التي ضُبطت منها في ليبيا انخفضت بعد عام 2011. من المرجح أن الاتجار بالهيروين في ليبيا أو عبرها، سواء للاستهلاك المحلي أو العبور إلى أوروبا، ما زال مستمراً، ولكنه أصبح ظاهرة لا يتم الإبلاغ عنها.

وتشير الحالات التي أبلغت عنها البلدان الأعضاء إلى الإنتربول إلى حدوث حالات تهريب الهيروين من أوروبا وتركيا وأفريقيا جنوب الصحراء إلى المنطقة، مما يدل على أن جماعات الجريمة المنظمة المحلية لديها الصلات اللازمة للحصول على كميات كبيرة من الهيروين وشحنها. كما يبدو أن لكل سوق وطني

للهيروين ديناميات تهريب خاصة بها، تربط مجموعات الجريمة المنظمة المحلية بنظيراتها خارج المنطقة.

أنواع مخدرات أخرى

تعاني منطقة شمال أفريقيا، فضلا عن أنواع المخدرات المذكورة في القسم السابق، من ظاهرة تعاطي وتهريب العديد من المؤثرات العقلية، بما يشمل الترامادول والريفوتريل والفاليوم والكبتاغون. ومن المعروف عن هذه المخدرات، نظرا لأسعارها الرخيصة، أن من يستخدمها في الغالب هم السكان المنتمون إلى الطبقات الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة[36].

وتشير البيانات المستمدة من مصادر مفتوحة إلى وجود ظاهرتين بارزتين مختلفتين. من ناحية، يشيع استهلاك الترامادول في مصر وليبيا؛ من ناحية أخرى، يشيع استهلاك "القرقوبي" في الجزائر والمغرب. وترد أدناه معلومات عن هاتين المادتين.

الترامادول

وفقا لتقارير وسائل الاعلام، يبدو أن ليبيا ومصر هما البوابتان الرئيسيتان لدخول الترامادول إلى المنطقة، سواء للاستهلاك المحلي أو للعبور و/أو التهريب إلى بلدان أخرى.

وتتأتى معظم كميات الترامادول التي تدخل إلى المنطقة من الهند أو سري لانكا[37]. إلى جانب ذلك، ثمة ما يشير إلى أن الترامادول الصيني الصنع متوفر في السوق المصرية[38]. وهذا النوع من الترامادول ليس جديدا في المنطقة بل أفيد بأنه موجود في مصر منذ عام 2011[39].

وقد يكون إنتاج الترامادول في البلدين الآنفين الذكر أو تصديره منهما قانونيا فيهما؛ غير أن عيار حبوب الترامادول المنتجة في هذين البلدين، مثل 225 ملغ، لا يتوافق مع الجرعات الطبية العادية وهو محظور في بلدان الوجهة[40].

وتشكل إيطاليا نقطة عبور هامة لتهريب الترامادول إلى ليبيا[41]، مما يشير إلى وجود صلات مع عصابات إجرامية إيطالية وأيضا مع عصابات إجرامية من الهند وسري لانكا. وفي عام 2017، ضبطت أجهزة إنفاذ القانون الإيطالية في مناسبتين مختلفتين كميات منها في جنوة[42/43] وميناء جياتورو في كالابريا[44] وكانت الحصيلة مصادرة 61 مليون حبة ترامادول مصدرها الهند ومتجهة إلى ليبيا.

وتحدثت وسائل الإعلام عن ضلوع داعش[45]، كجهة منظمة لعمليات تهريب الترامادول إلى ليبيا وعن صلة هذه المنظمة الإرهابية بالمافيا الإيطالية، ولكن أجهزة إنفاذ القانون لم تؤكد هذا النشاط بالدليل الملموس.

إن مصراته وطبرق الواقعتين على الحدود المصرية، هما المدينتان الأكثر ذكرا كوجهتين لعبور حبوب الترامادول إلى ليبيا.

كما صادرت، ووفقا لمصادر مفتوحة، أجهزة إنفاذ القانون التابعة لدبي واليونان ومالطة وسنغافورة وإسبانيا ومصر بين عام 2015 ومنتصف عام 2016 ما قدره 226 مليون حبة ترامادول وجهتها ليبيا[46/47]. ويبين ذلك تعدد المسالك المستخدمة للاتجار بالترامادول المتجهة إلى شمال أفريقيا. وإن مدينتا مصراته وطبرق الليبيتان هما الأكثر ذكرا كوجهتين لعبور حبوب الترامادول إلى ليبيا. ويسهل قرب طبرق من الحدود المصرية التي تقع على بعد 160 كلم منها تهريب الترامادول عبر الحدود بين البلدين.

وليست مصر وجهة للترامادول فحسب، بل هي أيضا مركز عبور له باتجاه ليبيا ودول أفريقية أخرى. وكمثال على التهريب من مصر إلى ليبيا، صودر في نيسان/أبريل 2016 ما قدره 9 ملايين حبة ترامادول كانت مخبأة في حاوية في بورسعيد[48]. وهذه الحاوية التي كانت متجهة إلى ليبيا وصلت من الهند وكانت عائدة لشركة استيراد وتصدير مقرها في الإسكندرية (مصر). وقد أثبتت مصادرة نحو 12 مليون حبة

ترامادول في بورسعيد في تشرين الأول/أكتوبر 2017 التهريب من مصر إلى بلدان أفريقية أخرى، حيث كانت مخبأة هذه الأخيرة في حاوية حجمها 40 قدما آتية من الهند وفي طريقها إلى المغرب ومنه إلى غينيا[49/50]. ومن غير الواضح ما إذا كانت الوجهة النهائية للمخدرات هي المغرب أم غينيا، غير أن استهلاك الترامادول آخذ في الارتفاع في غرب أفريقيا والمعروف أن العصابات الإجرامية النيجيرية تؤدي دورا رئيسيا في هذه التجارة.

ويشتبه في أن العصابات الإجرامية النيجيرية ضالعة أيضا في تهريب الترامادول من نيجيريا إلى ليبيا، سالكةً طرقات التهريب المستخدمة لتهريب مجموعة متنوعة من السلع عبر منطقة الساحل. وتنطلق شحنات الترامادول في كثير من الأحيان من شمالي نيجيريا نحو مدن مثل زندر ومارادي في جنوبي النيجر. ومن ثم تُنقل المخدرات نحو الشمال إلى مدينة أغاديز التي تشكل مخبأ سريا آخر يتم فيه أحيانا توضيبها من جديد قبل نقلها إلى سبها، وهي واحة تقع في جنوبي غربي ليبيا، على مسافة نحو 640 كيلومترا إلى الجنوب من مدينة طرابلس الغرب[51/52]. وتُنقل المخدرات من سبها باتجاه مدن ليبية أخرى إما للاستهلاك أو لتهريبها من جديد.

وتُستخدم على هذه الطريق من نيجيريا إلى ليبيا وسائل نقل شتى ويستعان بعدد كبير من الجهات الفاعلة. وهي تربط مختلف المنظمات الإجرامية المسؤولة عن تصنيع أو استيراد الترامادول في نيجيريا أو في أماكن أخرى في غرب أفريقيا بالشركاء والوسطاء المتواطئين معها في النيجر، وعلى مسافة أبعد بزبائنها في ليبيا وخارجها. وأشارت بعض الجهات المشاركة في عمليات التهريب هذه، لا سيما في النيجر، إلى أنها حولت أنشطتها لتهريب الترامادول للتعويض عن انخفاض الإيرادات التي كانت تجنيها من تهريب المهاجرين[53].

غير أنه تعذر، استنادا إلى المعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة، تحديد ما إذا كانت العصابات الإجرامية الضالعة في تهريب الترامادول من نيجيريا أو بشكل أشمل من غرب أفريقيا إلى ليبيا هي نفسها الضالعة في تهريب الكوكايين من غرب أفريقيا إلى أوروبا عبر شمال أفريقيا[54]، حتى لو بدا أنها تستعين بنفس الوسطاء لنقل منتجاتها عبر مختلف الحدود. وكذلك الأمر، تعذر، استنادا إلى المعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة، التثبت من وجود روابط بين العصابات الإجرامية التي تهرب الترامادول وتلك التي تهرب الحشيشة والكوكايين أو الهيروين في المنطقة. ولا بد من الحصول على معلومات إضافية لتكوين فكرة متعمقة عن الجهات الفاعلة والديناميات في هذه السوق الإجرامية.

وفي الختام، تناقلت وسائل إعلامية وبلدان أعضاء في الإنتربول أنباء عن حالات تهريب للترامادول على أيدي أشخاص ينقلونها جوا أو عن طريق الشحن الجوي من مصر وإليها[55/56]. وهذه الحالات مرتبطة ببلدان في الشرق الأوسط. كما من المحتمل أن يكون تهريب الترامادول على أيدي أشخاص ينقلونها جوا أو من خلال الشحن الجوي منتشراً في ليبيا بالإضافة إلى بلدان أخرى من المنطقة.

القرقوبي

"القرقوبي" هو مخدر شائع الاستخدام في المغرب والجزائر. وهو كناية عن خليط من المؤثرات العقلية والحشيشة، وأحيانا الكحول أو الصمغ، وهو يسبب الهلوسة والذهان. ويتم تهريب المؤثرات العقلية المستخدمة في تصنيع القرقوبي، مثل الريفوتريل أو الفاليوم، على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وتشكل الجزائر منذ سنوات عديدة، وفقا لمعلومات مستمدة من مصادر مفتوحة، وجهة هامة للمؤثرات العقلية المستخدمة في تصنيع مادة القرقوبي. وتهرَّب هذه المؤثرات العقلية إلى البلد عن طريق شبكات دولية تزور الأدوية عاملة في إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وبعض بلدان البلقان[57]. ومن ثم تهرَّب المخدرات من الجزائر إلى المغرب، في المقام الأول عن

طريق مقاطعة وجدة على الحدود المغربية أو إقليم فكيك، وبعد ذلك إلى المدن الواقعة على الساحل[58].

وظهرت منذ عام 2017 طريق إمداد جديدة مباشرة من إسبانيا إلى المغرب تمر عبرها المؤثرات العقلية اللازمة لتصنيع القرقوبي، نتيجة لاشتداد الرقابة من جانب السلطات المغربية على الشبكات الإجرامية المتخصصة في تهريب الحبوب المسببة للهلوسة من الجزائر إلى المغرب.

وتحصل في حالات عديدة المنظمات الإجرامية المغربية الموجودة في إسبانيا أو العاملين لحسابها في إسبانيا على هذه المؤثرات العقلية، المعروفة باسم "القرقوبي الإسباني"، من الصيدليات المحلية عبر تزوير وصفات طبية و/أو تغيير أسماء الأشخاص المخصصة لهم هذه الوصفات. ويتم من ثم تهريب هذه العقاقير إلى المغرب حيث تُخلط في مختبرات مع مكونات أخرى من القرقوبي، مثل فتات القنب والطحين والتلوين الأحمر لإنتاج عدة حبوب صغيرة لكي تباع في المغرب بـ 10 دراهم (1,06 دولار أمريكي)[59] كلُ حبة منها[60].

وفي حزيران/يونيو 2018، فككت الشرطة الإسبانية شبكة دولية لتهريب القرقوبي من إسبانيا إلى المغرب والتي كانت تستخدم طريقة العمل هذه. وأُلقي القبض في هذا السياق على 28 شخصا متخصصا في تزوير الوصفات الطبية وصودرت 33 ألف حبة فضلا عن 581 وصفة طبية مزورة و14 بطاقة صحية ونحو 477 55 دولارا أمريكيا[61]، من بين أشياء أخرى[62]. وأجهضت أجهزة إنفاذ القانون المغربية أيضا عدة محاولات لتهريب حبوب من المؤثرات العقلية عبر ميناء طنجة من إسبانيا إلى المغرب، وذلك في العام 2017 والأشهر الأولى من عام 2018. وأفادت الصحف، استنادا إلى إحصاءات رسمية، بأن الشرطة في طنجة ضبطت 693 346 حبة من المؤثرات العقلية خلال هذه الفترة[63].

وتعذر التأكد، استنادا إلى المعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة، من وجود صلات بين المنظمات الإجرامية التي تهرّب المؤثرات العقلية المستخدمة في تصنيع القرقوبي والشبكات الإجرامية التي تهرّب الحشيشة أو الكوكايين أو الهيروين في المنطقة.

بيد أن من المحتمل أن تكون هناك صلات مع بعض عصابات تهريب الحشيشة لأن الحشيشة تُستخدم في تصنيع القرقوبي. ويلزم الحصول على معلومات إضافية لتكوين فكرة متعمقة عن الجهات الفاعلة والديناميات في هذه السوق الإجرامية.

الاتجار بالأسلحة

لمحة عامة عن التهديد: أدى انهيار نظام القذافي في عام 2011 والنزاعات التي تلته في ليبيا إلى توفر الأسلحة وانتشارها والاتجار بها بكثرة في شمال أفريقيا. ونُهبت مخازن الأسلحة الليبية وانتشرت هذه الكميات من الأسلحة والترسانات في عدد من البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط يصل إلى 12 بلدا. وحتى الآن، لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة القادمة من ليبيا تتكاثر، ولكن بالمقابل، هذه التدفقات قد انخفضت وحتى انعكست منذ عام 2014. إن المهربون، كجزء من خطة تهريب واسعة النطاق تؤثر على منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل بأكملها، فضلاً عن أفراد أو جماعات مسلحة غالباً ما تكون مرتبطة بالإرهاب، متورطون في الاتجار بالأسلحة من مختلف المخزونات الليبية.

قبل أحداث عام 2011، كانت إمكانية الحصول على السلاح في المنطقة محدودة. غير أن سقوط نظام القذافي أدى إلى فقدان السيطرة على مخزونات ضخمة من الأسلحة، يُعتقد أنها من أضخمها وأكثرها تنوعا في البلدان الأفريقية. وفي تقرير نُشر في عام 2013، قدّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه كان في حوزة جيش القذافي ما بين 000 250 و000 700 قطعة سلاح اعتبارا من عام 2011، وكانت نسبة

70 في المائة منها إلى 80 في المائة بنادق هجومية[64]. وبعد سقوط القذافي، أصبحت مدن مثل أوباري وسبها ومحيطهما، والتي كانت من بين معاقل النظام وضمت مخازن هامة للأسلحة في البلد قبل عام 2011، مراكز بارزة للتهريب.

وثمة مصدر آخر للأسلحة التي يتم تهريبها من ليبيا أو داخلها وهو الأسلحة التي يملكها مدنيون. ووفقا لدراسة أجرتها المنظمة غير الحكومية Small Arm Survey في عام 2007، قُدر بأنه كان يوجد نحو 000 900 قطعة سلاح[65] في البلد[66] من مختلف الأنواع على الرغم من عدم قانونية امتلاك المدنيين للسلاح أثناء حقبة نظام القذافي. ودفع تدهوُر الوضع الاقتصادي في البلد بعد الأحداث التي شهدها في عام 2011 بعض المدنيين إلى مقايضة البنادق والذخائر بالسلع التي تؤمن لهم قوتهم اليومي[67].

وقد جعل سقوط النظام وما أعقبه من انهيار للعديد من المؤسسات التنظيمية والرقابية الحكومية الحدود، إلى حد بعيد، مناطق لا رقيب عليها أو مرتعا للفساد، وأرضا أكثر خصوبة لعمليات التهريب، بما يشمل تهريب الأسلحة. وبدأ يشتبه، اعتبارا من منتصف عام 2011، في أن عصابات إجرامية عديدة تمكنت من الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة التي سُرقت من المخازن العسكرية. وتشير التقارير المتوفرة إلى أن الذخائر والمتفجرات المسروقة من المستودعات الليبية انتشرت في 12 بلدا في مناطق المغرب العربي والساحل والشرق الأوسط والقرن الأفريقي ووسط أفريقيا[68/69]. وفي تقرير صادر في عام 2015، أشارت اليوروبول إلى أن بعض الأسلحة النارية القادمة من ليبيا كانت متوفرة في السوق السوداء الأوروبية. كما ذكر التقرير أن ليبيا يمكن أن تصبح مصدرا رئيسيا للأسلحة النارية غير القانونية التي تهرَّب إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل[70].

ومن أبرز الجهات التي دخلت عالم الاتجار بالأسلحة المسروقة من الترسانات الليبية، على الصعيدين الداخلي والإقليمي، كانت الميليشيات والألوية والأفراد الذين فروا من ليبيا ما بعد سقوط القذافي والجماعات المسلحة القبلية التي سيطرت على مراكز المدن والحدود، غالبا في أعقاب التحالفات القبلية التقليدية عبر الحدود. كما أن عددا كبيرا من المقاتلين الطوارق[71] الذين كانوا جزءا من جهاز القذافي العسكري غادروا بعد سقوط القذافي إلى مالي والنيجر مع كميات كبيرة من الأسلحة وساهموا في نقل الأسلحة الليبية وتهريبها إلى المنطقة كلها.

كما بدأ يشارك في الاتجار بالأسلحة مهربون محترفون ضالعون من قبل في الاتجار بالسلع على نحو غير مشروع في المنطقة. وأصبحت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أيضا من السلع التي تهرَّب والمرغوبة لدى العصابات الإجرامية. وتتاجر المجموعات والمهربون العاملون معها بالأسلحة النارية وتحتفظ كذلك بكمية منها بفعل المخاطر المتنامية التي يواجهها المهربون والحاجة إلى حماية أنفسهم على طول طرقات التهريب المليئة بالمخاطر. وقد وجدت المنظمات الإجرامية الضالعة في تهريب السلع العالية القيمة مثل المخدرات (كالحشيشة والكوكايين والحبوب التي تستدعي وصفة طبية وغيرها) في انتشار الأسلحة من الترسانات الليبية الفرصةَ لتسليح نفسها بكثافة، وشرعت تبدي استعدادا متزايدا لمواجهة أي شخص يشكل تهديدا لها.

لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة القادمة من ليبيا تنتشر، ولكن بالمقابل هذه التدفقات قد انخفضت وحتى انعكست منذ عام 2014. ويعود هذا الأمر غالبا إلى تدخّل الأجهزة الأمنية لمنع انتشار هذه الظاهرة، غير أن الطلب الداخلي المتنامي على الأسلحة هو أكثر من غيره عاملها المحرك.

ويُعتقد أن تناقص كميات الأسلحة القادمة من ليبيا ناجم عن تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحتها وذلك على طرقات العبور التقليدية بموازاة الحدود الجنوبية (تشاد والنيجر والجزائر) وحدود ليبيا الشرقية (مصر).

وهناك أيضا تزايد في الطلب الداخلي على الأسلحة الصغيرة في ليبيا. وذلك، من ناحية، من جانب المشاركين في الاقتتال الداخلي بين مختلف الفصائل التي تحاول انتزاع السلطة على البلد، ومن ناحية أخرى، من المدنيين الذين يسعون للحصول على أسلحة لحماية أنفسهم.

وهذا الطلب الداخلي هو أحد العوامل المحركة لتزايد كميات الأسلحة التي تدخل الآن إلى ليبيا. ووفقا لمركز Conflict Armament Research، غدا السودان مصدرا هاما لذخائر الأسلحة الصغيرة والمقاتلين الذين يدخلون إلى ليبيا[72]. فضلا عن ذلك، أشار فريق خبراء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تقريره لعام 2017 إلى أن الأسلحة التي لا تزال تدخل إلى ليبيا تزداد تطورا. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن دخولها يشكل خرقا لحظر الأسلحة المفروض على البلد بموجب قرار مجلس الأمن 1970 الصادر في عام 2011[73].

ويشتبه في أن سوق الأسلحة الليبية في الداخل لا يزال نشط للغاية ولم يتوقف. وفي تقرير نشر في نيسان/أبريل 2017، ذكرت المنظمة غير الحكومية Small Arms Survey أن "بعودة تدفق الأسلحة غير المشروعة عاد باعتُها في السوق السوداء الذين يتركزون في مناطق مكتظة بالسكان في ليبيا، بما في ذلك طرابلس ومصراتة، وفي المدن الصغيرة القريبة من أماكن القتال الدائر. وتباع الأسلحة النارية في البلدات والمدن الكبيرة بشكل علني أو شبه علني في المتاجر والأسواق"[74]. وأشارت هذه المنظمة في منشور أصدرته في نيسان/أبريل 2016 أيضا إلى أن المراكز السكانية الليبية الكبيرة هي من بين أكثر المناطق نشاطا لبيع الأسلحة غير المشروعة عبر الإنترنت[75]. وتشكل هذه الأسواق الإلكترونية، التي تعرض مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة، امتدادا للأسواق الفعلية الآنفة الذكر. وأشارت كذلك التقارير إلى أن لمن يشتري ويبيع هذه الأسلحة صلات بالجماعات المسلحة.

تطال ظاهرة تهريب الأسلحة القادمة من ليبيا البلدان المجاورة.

وتطال ظاهرة تهريب الأسلحة من ليبيا البلدان المجاورة. باستثناء الجزائر، حيث تُنشر بانتظام في "مجلة الجيش" الصادرة عن وزارة الدفاع إحصاءاتٌ عن الأسلحة المصادرة، تعذر تحديد إحصاءات موحدة ودقيقة عن الأسلحة المصادرة في سياق هذا التقرير، مما يجعل من الصعب تكوين صورة دقيقة عن الحركة الإقليمية للأسلحة الداخلة والخارجة والمتداولة داخليا. إلا أن التقرير الذي أصدره في عام 2017 Flemish Peace Institute بعنوان "Illicit Firearms Circulation and the Politics of Upheaval in North Africa" (تداول الأسلحة النارية غير المشروعة وسياسات الثورات في شمال أفريقيا)، يشير إلى أن "أنماط انتشار الأسلحة وتداولها تختلف إلى حد بعيد باختلاف بلدان شمال أفريقيا. ولكل بلد ديناميات مختلفة عن الآخر بسبب الموقع الجيوسياسي وعدم تجانس احتكار القوة في كل بلد ..."[76].

أما في تونس، فإن الأسلحة الليبية دخلتها للمرة الأولى عندما باع بعض اللاجئين من ليبيا، ولاسيما أفراد من قوات الأمن الموالية للقذافي أسلحتهم عند وصولهم إلى البلد. غير أن الاتجار بالأسلحة النارية عبر الحدود ما زال قائما بين البلدين ويقوم به مهرِّبون لتحقيق الأرباح، بالإضافة إلى أفراد أو جماعات مرتبطة بالإرهاب. وإن التهريب يجري على طول سهل الجفارة الممتد باتجاه جنوبي شرقي تونس وشمالي غربي ليبيا، وخصوصا عبر نقاط العبور عند رأس جدير شمالا ودهيبة جنوبا في جبال نفوسة[77]. وكُشف عن عدة مخابئ تحتوي على كميات كبيرة من الأسلحة في تونس، وخاصة في منطقة بن قردان وذلك عقب سلسلة من الهجمات التي استهدفت قوات الأمن في عام 2016. وتهرَّب أيضا الأسلحة من ليبيا إلى تونس عبر الجزائر. وشُلَّت حركة الشبكات التي تنقل

الأسلحة الليبية في ولايتي تبسة وعنابة، مما يعني أن حركة الأسلحة قد تكون تجري في البلد على طول الحدود الشمالية بين الجزائر وتونس[78]. وتهرَّب بعض الأسلحة إلى تونس كذلك من مصادر أخرى، بما في ذلك أوروبا. وفي حزيران/يونيو 2014، صودرت في ميناء تونس أسلحة في ثلاث مرات متفرقة على الأقل، صودرت في إحداها ثلاثون قطعة سلاح من عيارات مختلفة كانت متجهة إلى مدينة القصرين الغربية[79].

وأفادت "مجلة الجيش" الصادرة عن وزارة الدفاع الجزائرية بعد التدقيق في الأسلحة المصادرة في الفترة 2015-2017 بأن أسلحة وذخائر من مختلف الأنواع وبأعداد كبيرة تهرَّب إلى البلد ومنه. ويعرض الجدول 3 أدناه عينة من خمس فئات (من أصل أكثر من 80) من الأسلحة التي تشير إليها هذه المجلة. وتشير المعلومات الواردة في الجدول إلى أن في العام 2016 ارتفع عدد المرات التي صودرت فيها أسلحة، تلاه في عام 2017 انخفاضٌ فيها بالنسبة تقريبا لكل أنواع الأسلحة التي كُشف عنها.

الفئة	2015	2016	2017
خراطيش بعيارات شتى	8,353	189,362	179,426
رشاشات كلاشينكوف	132	668	288
ألغام مضادة للأفراد	31	2,195	
قاذفات صواريخ آر بي جي من عيار 7	7	18	10
قاذفات محمولة لصواريخ آر بي جي من عيار 7	2	338	34
قنابل يدوية	+160	792	56
قذائف هون	2	37	5

الجدول 3: عيّنة من الأسلحة والذخائر المصادرة التي أفادت بها وزارة الدفاع الجزائرية للفترة 2015–2017

ومن حيث التوزيع الجغرافي لكميات الأسلحة المصادرة، تشير المعلومات المتوفرة إلى أن معظم المضبوطات وجدت في أربعة مناطق مختلفة من البلد وهي:

- جنوبي الجزائر في المقام الأول، حيث كانت الأسلحة جزءا من حركة التهريب باتجاه مالي وبلدان أخرى واقعة جنوبي الصحراء الكبرى؛
- المنطقة الوسطى الشرقية من الجزائر على طول الحدود مع ليبيا؛
- المنطقتان الشمالية الشرقية والشمالية الوسطى من الجزائر؛
- منطقة الساحل الشمالي، حيث نُفذ عدد أقل من عمليات الضبط.

وتشير المعلومات المتاحة إلى أن الاتجار بالأسلحة في الجزائر، على غرار ليبيا وتونس، يقوم به مهربون في سياق خطة واسعة النطاق للاتجار بها وتهريبها وهي تطال منطقتي شمال أفريقيا والساحل بأكملهما، بالإضافة الى أفرادٌ وجماعات مرتبطة بالإرهاب. فعلى سبيل المثال، ذكرت صحيفة الحياة في آب/أغسطس 2017 أن السلطات الجزائرية سلّمت نظيرتها التونسية تقريرا عن شبكة ليبية مقرها تونس وتهرب الأسلحة التي تحصل عليها من الميليشيات الليبية إلى الجزائر عبر تونس[80]. وتشير المقالة إلى أن الأسلحة تهرَّب بين غدامس في ليبيا والدبداب في الجزائر. كما أبلغت هذه الدول الأعضاء عن حالات تهريب أسلحة بين الجزائر وتونس.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أفادت مصادر مفتوحة بأن القوات الجوية المصرية دمرت 10 مركبات محملة بالأسلحة أثناء محاولتها التسلل إلى مصر عبر حدودها الغربية مع ليبيا. وأشارت المعلومات إلى أن مصر دمرت 1200 مركبة محملة بالأسلحة والذخيرة وبمقاتلين عند الحدود مع ليبيا في الفترة ما بين أيار/مايو 2015 وتشرين الثاني/نوفمبر 2017[81]. وتعطي هذه الأرقام فكرة عن حجم تهريب الأسلحة بين البلدين.

وانضمت جماعات جهادية سلفية مصرية عديدة إلى المنظمات الليبية المتطرفة العاملة في المنطقة الساحلية الشرقية من ليبيا، أي برقة، وبالتالي أضحت قادرة على تسهيل تهريب الأسلحة بين البلدين والقيام بدور نشط فيه[82]. كما أتاح تهريب الأسلحة عبر الحدود التي يبلغ طولها 1 200 كلم انتشار الجماعات السلفية من شبه جزيرة سيناء إلى مناطق دلتا النيل ووادي النيل[83].

ويشير التحليل إلى أن مهربي الأسلحة يتفادون الإيقاع بهم فينقلون الأسلحة عبر المناطق الصحراوية على طول الحدود الغربية المصرية، مستخدمين نفس الطرقات التي يستخدمها مهربو المخدرات. وتهرَّب بعض الأسلحة الليبية التي تعبر الحدود المصرية إلى قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي. غير أن المعلومات المتوفرة تفيد بأن كميات الأسلحة التي تدخل إلى غزة تقلصت نتيجة لتكثيف مصر جهودها لتفكيك الشبكات الضالعة في تهريب كل أنواع السلع بين سيناء وغزة.

وأخيرا، يبدو أن المغرب في مأمن نسبيا من الأسلحة الليبية المصدر. غير أن وسائل الإعلام ذكرت في كانون الثاني/يناير 2017، أنه تم تفكيك خلية إرهابية من قبل المكتب المركزي للتحقيقات القضائية بالمغرب في مدينة الجديدة، تخلل ذلك مصادرة العديد من الأسلحة. تم تهريب هذه الأسلحة من ليبيا إلى المغرب عبر الجزائر[84]. وتشير معلومات أخرى إلى ارتفاع عدد مهربي المخدرات المسلحين على طول الحدود المغربية[85].

الهجرة غير الشرعية واستغلال طالبي الهجرة

تشهد منطقة شمال أفريقيا حاليا ظاهرتين متمايزتين. فبشكل عام، هناك الأفراد الذين يدفعون مالًا للمهربين لمساعدتهم على دخول بلد ما بصورة غير شرعية، ويفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم. ويشار إلى هذا النشاط على أنه تهريب الأشخاص. وبموازاة هذا النشاط، أو في بعض الأحيان بالإضافة إلى تهريب الأشخاص، هناك الاتجار بالأشخاص الذين يُكرهون أو يجبرون على القيام بأعمال يُستغلون فيها بعد دخولهم إلى بلد آخر. وكثيرا ما تكون هاتان الجريمتان مرتبطتين، لأن المهاجرين غير الشرعيين يمكن أن يقعوا ضحايا الاتجار بهم في أي مرحلة أثناء رحلتهم قبل بلوغهم وجهتهم النهائية.

تهريب الأشخاص

لمحة عامة عن التهديد: غادر أكثر من 726 000 مهاجر[86] شواطئ شمال أفريقيا نحو أوروبا بين عامي 2013 و2017. وكان معظم هؤلاء المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكانت ليبيا نقطة المغادرة الرئيسية للمهاجرين خلال الفترة نفسها. وتشكل العصابات الإجرامية في شمال أفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى أبرز الجهات الضالعة في هذه الجريمة. ويدرّ تهريب المهاجرين كل عام أرباحا بملايين الدولارات (الأمريكية) للعديد من الجهات التي تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من هذه السوق الإجرامية.

يقتضي تهريب المهاجرين، تأمين دخول شخص ما بشكل غير قانوني إلى بلد هو ليس من مواطنيه ولا من المقيمين فيه قانونيا من أجل تحقيق مكاسب مالية أو ملموسة. وإن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص هما أمران يترابط كل منهما بالآخر وغالبا ما يكون ذلك في سياق الهجرة عبر الوطنية[87].

وتشكل بلدان شمال أفريقيا حاليا مراكز عبور وبلدان مصدر لتهريب المهاجرين غير الشرعيين باتجاه أوروبا.

ويمكن تقسيم المهاجرين المهربين الذين يعبرون المنطقة أو ينطلقون منها إلى أربع فئات رئيسية:

- مهاجرون من شمال أفريقيا يأملون الوصول إلى أوروبا الغربية؛
- مهاجرون من منطقة جنوب الصحراء الكبرى يأملون أيضا الوصول إلى أوروبا الغربية؛
- مهاجرون من بلدان أخرى يعبرون شمال أفريقيا في طريقهم إلى أوروبا؛
- لاجئون وطالبو لجوء مقيمون في بلدان في شمال أفريقيا لكن يأملون الوصول إلى أوروبا.

وكثيراً ما تعكس عمليات الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص تدفقات الهجرة المنتظمة. وعادة ما تسهل عوامل، مثل وجود مغتربين وأقرباء في بلدان المقصد الهجرة غير المشروعة. فعلى سبيل المثال، تشير إفادات المهاجرين الذين استخدموا طريق وسط البحر الأبيض المتوسط في عام 2015 إلى أن العديد منهم بدأوا رحلتهم بعد الحصول على معلومات أو تشجيع من أصدقاء أو أقرباء لهم موجودين في أوروبا[88]. وبالتالي، فإن فهم تدفقات الهجرة كظاهرة عامة يؤدي إلى فهم أفضل لتدفقات الهجرة غير المشروعة.

فهجرة مواطني شمال أفريقيا إلى أوروبا، وخاصة من الجزائر والمغرب وتونس، لم تتوقف منذ أواخر ستينيات القرن الماضي وذلك عندما دعت بلدان أوروبا الغربية (أبرزها فرنسا وبلجيكا وألمانيا وهولندا) التي كانت تحتاج إلى قوة عاملة رخيصة، عمال من شمال أفريقيا لإعادة بناء الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب وللمساهمة في تحسين اقتصاداتها.

وفي ثمانينيات القرن الماضي، غدت إيطاليا، ثم إسبانيا في أواخر تسعينيات القرن الماضي، وجهات جديدة للعمال التونسيين والمغاربة لأسباب عدة. وتشمل هذه الأسباب القرب الجغرافي، وتطوير أعمال تستدعي قوة عاملة كثيفة مثل البناء والزراعة، وبالنسبة لإيطاليا يعود السبب إلى الاقتصاد غير الرسمي الضخم الذي اقتضى الاستعانة بمهاجرين قليلي المهارات وغالبا غير شرعيين[90/89].

وبالنسبة للجزائر، فبعد عقود على منع الهجرة (النظامية) إلى الخارج، الأمر الذي فرضته الحكومة الجزائرية في عام 1973[91]، لوحظت زيادة في هجرة العمال الجزائريين نحو أوروبا منذ العقد الأول من القرن الجاري. وجاء ذلك بالتزامن مع التحرير التدريجي للاقتصاد الجزائري. كما تتكون الموجة الجديدة من مهاجرين جزائريين ذوي مهارات عالية. وثمة أيضا بلدان جديدة يفضلونها كوجهات لهم، مثل كندا وإسبانيا وليس فقط فرنسا كما في ستينيات القرن الماضي[92].

وتمثل مصر أكبر دولة من حيث عدد السكان وتلك المرسِلة للمهاجرين إلى الخارج في شمال أفريقيا. وفي بداية سبعينيات القرن الماضي، حدثت زيادة حادة في أعداد المهاجرين المصريين لاسيما إلى البلدان المنتجة للنفط التي تحتاج إلى اليد العاملة، مثل المملكة العربية السعودية والعراق وليبيا. أما بالنسبة لأوروبا، فإن موجة الهجرة المصرية اشتدت أثناء العقد الأول من القرن الحالي. وبينما أصبحت إيطاليا الوجهة الرئيسية للمهاجرين القليلي المهارات، استقطبت المملكة المتحدة المصريين من حملة الشهادات العليا[93].

وفيما يتعلق بليبيا، فلم تشهد قبل عام 2011 حركات هجرة هامة إلى الخارج. غير أن الاضطرابات التي اندلعت في عام 2011 استتبعت ارتفاعا في عدد المواطنين الليبيين الفارين من البلد هربا من العنف. ولكن وردت معلومات مؤخرا من السلطات في بلدان الجوار تشير إلى أن الغالبية العظمى من هؤلاء الليبيين قد عادوا إلى ليبيا[94].

ويعرض الجدول أدناه كيفية توزُّع أعداد المهاجرين من شمال أفريقيا بحسب مناطق العالم.

البلد	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
شمال أفريقيا	28,894	24,537	17,541	11,908	6,532
أفريقيا (بلدان أخرى)	18,996	29,274	7,592	6,958	1,106
الإتحاد الأوربي	1,603,260	283,686	67,629	2,532,829	578,573
أوروبا (بلدان أخرى)	12,194	10,973	2,355	28,611	13,091
آسيا (غربي)	45,718	2,765,248	42,663	174,783	33,805
آسيا (بلدان أخرى)	609	2089	2,404	0	585
أمريكا (الشمالية)	78,705	243,189	14,989	137,999	131,702
بقية العالم	4,336	53,961	3,622	5,633	1,761
المجموع الكلي	1,792,712	3,412,957	158,795	2,898,721	767,155

الجدول 4: كيفية توزُّع أعداد المهاجرين من شمال أفريقيا[96/95] بحسب مناطق العالم

وعلى نحو ما تقدم، فإن وجود مغتربين وأقرباء في بلدان الوجهة، وحركات الهجرة غير الشرعية التي غالبا ما تعكس اتجاهات الهجرة العادية، يعتبران من العوامل التي تسهل الهجرة غير الشرعية. ولذلك، يمكن الافتراض أن حركات الهجرة غير الشرعية المستقبلية،

وبالتالي عمليات تهريب المهاجرين، ستنحو نحو المناطق التي يكثر فيها وجود أشخاص من البلد نفسه.

وزادت الهجرة من منطقة جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا ازديادا حادا في تسعينيات القرن الماضي كنتيجة لسياسة الباب المفتوح التي استهدفت مواطني هذه المنطقة. واعتمد معمر القذافي هذه السياسة في عام 1992 في إطار نظرته بشأن الوحدة الأفريقية[97]. وانتهت هذه السياسة في عام 2007 عندما فرضت ليبيا شروط التأشيرة على الدول العربية والأفريقية واعتمدت سياسات أكثر صرامة بشأن إقامة وعمل المهاجرين الموجودين على أراضيها. وأدى ذلك إلى انتقال أعداد كبيرة من مهاجري منطقة جنوب الصحراء الكبرى إلى بلدان المغرب العربي أو إلى أوروبا.

وفي الوقت نفسه، دفع اتساع رقعة النزاعات المسلحة والضائقة الاقتصادية التي تعصف بالعديد من بلدان وسط أفريقيا وغرب أفريقيا والقرن الأفريقي الآلاف من هؤلاء إلى التحرك نحو بلدان شمال أفريقيا بحثا عن فرص العمل والتعليم فيها، أو محاولة الحصول على صفة اللاجئ أو طالب اللجوء. وكان البعض يسعى أيضا للعبور إلى أوروبا[99/98].

ويفضل عدد كبير من الذين تعذر عليهم دخول أوروبا البقاء، بشكل قانوني أو غير قانوني، في شمال أفريقيا كأفضل الخيارات، بدلا من العودة إلى أوطانهم، على أمل أن يتمكنوا يوما ما من مواصلة رحلتهم إلى أوروبا[100].

وثمة لاجئون وطالبو لجوء مستقرون منذ فترة في بلدان شمال أفريقيا، وهم يشكلون مجموعة أخرى من المهاجرين التي تساهم في حركات هجرة غير نظامية من شمال أفريقيا. وتتكون هذه المجموعة، بمعظمها، من أفراد من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (تعتبر مجموعة فرعية من مهاجري أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على نحو ما تقدم) وبلدان الشرق الأوسط. ويحاول بعض هؤلاء اللاجئين وطالبي اللجوء الوصول إلى أوروبا بطريقة غير شرعية، من خلال الانضمام إلى مجموعات من المهاجرين الآخرين. فعلى سبيل المثال، حاول في النصف الأول من عام 2015 ما قدره 650 لاجئا سودانيا و330 لاجئا سوريا مغادرة مصر بشكل غير قانوني عن طريق البحر[101].

	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
المجموع	100,587	289,191	44,993	6,741	742
بلدان جنوب الصحراء الكبرى	453	80,553	12,709	2,891	43
البلدان العربية	10,134	207,976	32,273	3,799	678
البلدان الأخرى	90,000	662	11	51	21

الجدول 5: كيفية توزُّع الأشخاص المعنيين، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء المسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين[102/104/103] حتى 25 تموز/يوليو 2018

ويشكل المهاجرون الوافدون من بلدان أخرى ويقيمون في شمال أفريقيا أو يعبرونها في طريقهم إلى أوروبا، المجموعة الأخيرة من المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا بشكل غير مشروع انطلاقا من المنطقة المذكورة. وتشمل هذه الفئة مهاجرين من آسيا أو من جنوب شرق آسيا مصممين على الهجرة إلى أوروبا بعد أن عاشوا تجارب عمل غير مرضية في شمال أفريقيا. وتشمل المجموعة أيضا أولئك الذين اتخذوا أوروبا وجهة أساسية لهم منذ البداية. فعلى سبيل المثال، سجلت منظمة الهجرة الدولية في ليبيا في نيسان/أبريل 2018 ما قدره 232 44 مهاجرا أصلهم من بلدان في آسيا والشرق الأوسط.

ويعرض الجدول التالي عدد المهاجرين الدوليين الموجودين في بلدان شمال أفريقيا كما سجلته إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
248,624	478,310	788,419	95,835	57,663

الجدول 6: كيفية توزّع المهاجرين الموجودين في بلدان شمال أفريقيا اعتبارا من عام 2017[105]

ويقيم في ليبيا أكبر عدد من المهاجرين في المنطقة كما يظهر هذا الجدول. واستنادا إلى منظمة الهجرة العالمية،

في نيسان/أبريل 2018، كان يوجد في ليبيا 184 115 مهاجرا مصريا و339 6 مغربيا و717 5 تونسيا و882 1 جزائريا. والعبور إلى أوروبا ليس بالضرورة مبتغى جميع هؤلاء المهاجرين. فبعضهم يمارس أنشطة اقتصادية في ليبيا. بيد أن بعضهم الآخر يأمل في الانتقال إلى أوروبا حتى لو اقتضى منهم الأمر القيام بأعمال غير مشروعة كالسفر عن طريق التهريب.

وكان منع أوروبا الهجرة إليها في سبيل العمل في أواسط سبعينيات القرن الماضي السبب الأول الذي أدى إلى هجرة مواطنين من شمال أفريقيا بصورة غير شرعية إلى هذه القارة. علاوةً على ذلك، شددت البلدان الأوروبية في أوائل التسعينيات القيود على التأشيرات والرقابة على الحدود، الأمر الذي أدى الى تفاقم الهجرة غير الشرعية للعمال من شمال أفريقيا إلى أوروبا[107/106]. وبالمقابل، زاد إنشاء منطقة شنغن في عام 1995[108] عدد نقاط الدخول المحتملة إلى أوروبا (إيطاليا وإسبانيا واليونان والبرتغال على سبيل المثال) بالنسبة للمهاجرين المنطلقين من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.

وعلاوة على ذلك، شدد عدد من بلدان الخليج منذ عام 2011 سياسات العمل والهجرة واعتمدوا سياسات جديدة تتعلق بتوطين اليد العاملة. ونُفذت نتيجة لذلك عمليات قمع للمهاجرين غير الشرعيين في عدة بلدان. في عام 2013، على سبيل المثال، قامت المملكة العربية السعودية في أعقاب حملة واسعة النطاق لتنظيم وضع العمال غير الموثقين المقيمين فيها، بترحيل الآلاف منهم، بمن فيهم 300 000 مصري تبين أنهم مقيمون فيها بطريقة غير شرعية[109].

إلى جانب ذلك، فإن النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والضائقة الاقتصادية التي يعاني منها العديد من البلدان الأفريقية لا تزال تدفع الآلاف من الأفارقة من مختلف أنحاء القارة إلى الهجرة سنويا، بشكل قانوني أو غير قانوني، بحثا عن ظروف معيشية أفضل.

وأخيرا، أدى انهيار الدولة والبنى الأمنية بسبب سقوط نظام القذافي وتناحر الجماعات المتنافسة على السلطة الذي تلا ذلك إلى انفتاح الحدود الليبية على مصراعيها أمام أنواع شتى من الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وسهّلت حالة هذه الحدود إلى حد بعيد وصول أعداد كبيرة من المهاجرين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ليبيا. دفعت كذلك الحالة الاقتصادية السيئة والمتأزمة التي سادت ليبيا بالكثير من مواطني هذا البلد إلى الانخراط في أنشطة التهريب سواء لتأمين قوتهم أو لتحقيق الثروات. وتجدر الإشارة إلى أن مداخيل هؤلاء المواطنين تتوقف إلى حد بعيد على موقعهم في هرمية شبكات التهريب.

مسالك وشبكات التهريب

يستخدم المهاجرون الذين يصلون إلى أوروبا أساليب شتى لعبور الحدود إلى بلد ما والإقامة فيه بشكل غير قانوني. ومن هذه الأساليب السفر جوا، على سبيل المثال، والبقاء في البلد بعد انتهاء مدة التأشيرة، وتزوير الوثائق، والاختباء في مركبات تُنقَل في المعدّيات، والقفز فوق الأسيجة المحيطة بمدينتي سبتة ومليليه الإسبانيتين في المغرب أو السباحة حولهما. ولكن القسم الأكبر من المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى أوروبا من شمال أفريقيا في السنوات الأخيرة سلكوا طرقا بحرية بمساعدة شبكات تهريب منظمة[110].

ويسلك المهاجرون بشكل أساسي الطرقات الثلاث التالية للانتقال من شمال أفريقيا إلى أوروبا:

- طريق غرب أفريقيا من السنغال فموريتانيا فالمغرب إلى جزر الكناري الإسبانية[111]؛
- طريق غرب البحر الأبيض المتوسط التي يسلكها المهاجرون من المغرب أو الجزائر إلى إسبانيا؛
- طريق وسط البحر الأبيض المتوسط التي تشكل فيها إيطاليا بلد الوجهة الأساسي وليبيا نقطة الانطلاق الرئيسية وتونس ومصر نقطتي انطلاق ثانويتين[112].

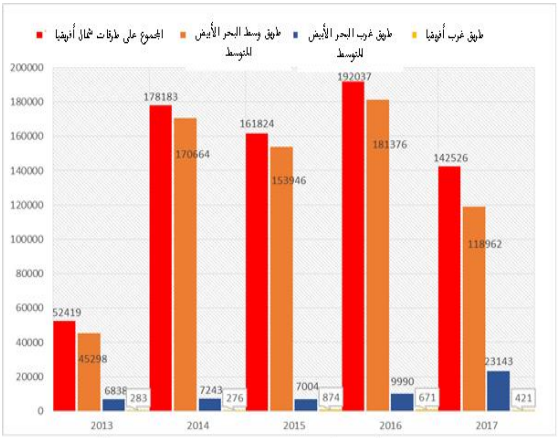

الشكل 2: طرق الهجرة الرئيسية من شمال أفريقيا إلى أوروبا، بين عامي **2013** و**2017**، وفقا لعدد المرات التي كُشف فيها اجتياز الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني[113]

وفي السنوات الخمس الأخيرة، كانت طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، إلى حد بعيد، أكثر الطرق استخداما من قبل المهاجرين الذين يأملون الوصول إلى أوروبا.

وفي هذا السياق، كانت ليبيا الوجهة الرئيسية لأغلبية المهاجرين المصممين على مغادرة شمال أفريقيا. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن النيجر هي نقطة الدخول الأساسية لمواطني غرب ووسط أفريقيا إلى ليبيا. وأفيد بأن مدينة أغاديز هي أبرز مركز عبور للمهاجرين نحو ليبيا. وتذكر بعض المصادر أن أسعار الرحلة من أغاديز إلى سبها في منطقة فزان الليبية تتراوح بين 200 و400 دولار أمريكي[115/114]. وتشير مصادر أخرى إلى أن جماعات إجرامية ذات صلة بالميليشيا في جنوب البلد قد تطلب ما بين 800 و1 000 دولار أمريكي لنقل المهاجرين من منطقة فزان المتاخمة للجزائر والنيجر وتشاد إلى طرابلس[116].

وفي وسع الكثيرين العبور إلى ليبيا من الجزائر (بعد دخول الجزائر من مالي)[117]. وتشكل السودان ومصر نقطتي دخول رئيسيتين أخريين إلى ليبيا للمهاجرين القادمين من مصر والقرن الأفريقي.

ويختار بعض المهاجرين أيضا السفر من النيجر ومالي إلى المغرب مرورا بالجزائر لسلوك طريق غرب البحر الأبيض المتوسط المؤدية إلى إسبانيا.

واستنادا إلى الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس)، يؤجر المهربون للمهاجرين، من أجل تيسير اجتيازهم نقاط التفتيش البرية في الجزائر، جوازات سفر من مالي[118] و/أو وثائق مزورة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تتيح لهم التظاهر بأنهم لاجئون مسجلون في البلد. وتتراوح كلفة إيجار هذا النوع من الوثائق بين 50 يورو للجواز المالي (57,82 دولارا أمريكيا) و10 يورو لوثائق مفوضية الأمم المتحدة (11,56 دولارا أمريكيا)[119]. وعند وصول المهاجرين إلى مدينة مغنية القريبة من الحدود المغربية الغربية، يسترجع المهربون الوثائق منهم لتأجيرها من جديد لمهاجرين آخرين[120].

وإن شبكات تهريب المهاجرين الناشطة في شمال أفريقيا قادرة بسهولة على تغيير طرق التهريب للتكيف مع استراتيجيات مراقبة الحدود التي تعتمدها البلدان، وذلك بفعل معرفتها العميقة ببيئتها، وشبكاتها اللوجستية التي أثبتت فعاليتها، والموارد المالية الوفيرة التي تكسبها من أنشطتها غير المشروعة[121]. وقد لوحظ على سبيل المثال تزايد استخدام طريق غربي المتوسط منذ عامي 2017/2016 بموازاة انخفاض أعداد المغادرين من ليبيا. وفي عام 2017، ازدادت أعداد مواطني تونس والجزائر المهاجرين من هذين البلدين باتجاه صقلية وسردينيا[122]. وتشير الأرقام غير المكتملة لعام 2018 إلى أن استخدام طريق غرب البحر الأبيض المتوسط لا ينفك يتزايد.

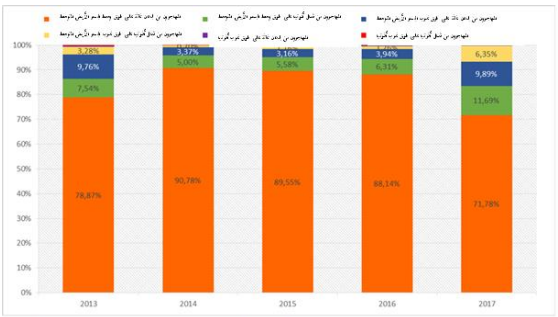

الشكل 3: كيفية توزّع الطرقات التي يسلكها المهاجرون من شمال أفريقيا إلى أوروبا استنادا إلى منشئهم وإلى عدد المرات التي كُشف فيها اجتياز الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني[123]

ملاحظة: يشير تعبير "بلدان ثالثة" في الشكل أعلاه إلى المهاجرين من بلدان أخرى غير بلدان شمال أفريقيا.

وتبين من مقابلات أجرتها Frontex مع مهاجرين وافدين إلى أوروبا أن نسبة 90 في المائة من الذين وصلوا عن طريق وسط البحر الأبيض المتوسط ونسبة 75 في المائة من الذين وصلوا عن طريق غرب البحر الأبيض المتوسط استعانوا بمهربين لتيسير سفرهم. ويدل ذلك على الدور الحيوي الذي تضطلع به شبكات التهريب في تنظيم الهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا وإليها[124].

وبالإضافة إلى ذلك، يشير تقرير Frontex لتحليل المخاطر لعام 2018 إلى أن ميسري تهريب المهاجرين ناشطون في 41 بلدا، الأمر الذي يدل على النطاق الدولي لأنشطة بعض شبكات التهريب. وفي شمال أفريقيا، يفيد هذا التقرير بأن ليبيا لديها ميسرين من أكثر الجنسيات تنوعا ناشطون على أرضها، مما يشير إلى أهمية هذا البلد كمركز إقليمي بارز للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وتشهد الجزائر ومصر والمغرب أيضا حضورا بارزا لميسري التهريب من الذين يحملون جنسيات أخرى. ومن الملفت للنظر أن الميسرين لا يقومون بالضرورة بتهريب مهاجرين من مواطنيهم أكثر مما يهربون مهاجرين من جنسيات أخرى.

وتتكون شبكات تهريب المهاجرين في ليبيا التي تيسر انتقال المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط، استنادا إلى دراسة نشرتها فرونتكس في عام 2015[125]، من ضباط حاليين أو سابقين في الجيش أو أجهزة إنفاذ القانون منظمين في جماعات إجرامية هرمية صارمة. والهيكلية الأكثر شيوعا لشبكات التهريب تشتمل على مستويات ثلاثة: رفيع ومتوسط ومنخفض، على غرار الموضح أدناه:

- المستوى الرفيع: يضم هذا المستوى الأول الأفراد الذي يؤدون الدور الحيوي، ومعظمهم من الجنسية الليبية، وأعضاء حاليين أو سابقين في الجيش أو أجهزة إنفاذ القانون؛
- المستوى المتوسط: يضم هذا المستوى وسطاء يُدعون "مهربي المهاجرين"، وهم عادة من أصل ليبي، يتولون تنظيم وإدارة رحلات المهاجرين المقبلين وإقامتهم في ليبيا. وهم يهتمون أيضا بمختلف جوانب الرحلة بما في ذلك تكلفتها؛
- المستوى المنخفض: يُدعى أعضاء هذا المستوى "أعوانا"، وهم مسؤولون عن العثور على مهاجرين محتملين جدد يأملون الوصول إلى القارة الأوروبية. ويقدم الأعوان المساعدة أيضا في عملية انطلاق الأفراد عند وصولهم إلى الشاطئ. ويحمل معظمهم نفس جنسية المهاجرين، الأمر الذي يسهّل على هؤلاء إيلاءهم ثقتهم.

واستنادا إلى معلومات من مصادر مفتوحة، تتراوح تكلفة العبور من ليبيا إلى إيطاليا عموما بين 800 و 300 1 دولار أمريكي[126]. وتكلفة السفر من تونس والجزائر ومصر والمغرب إلى أوروبا هي نفسها على ما يبدو. وعلى هذا الأساس، ذكرت المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود أن شبكات تهريب المهاجرين تكسب في ليبيا وحدها أكثر من 300 مليون دولار أمريكي سنويا[127].

وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن شبكات تهريب متطورة تنشط أيضا في بلدان أخرى في شمال أفريقيا.

في شباط/فبراير 2018، اعتقلت سلطات الشرطة في مدينة سلا الساحلية في المغرب أربعة أشخاص ضالعين في تهريب المهاجرين إلى أوروبا. وكان أحد أعضاء المجموعة قد جمع مهاجرين من عدة مدن مغربية في شقة في سلا بانتظار تهريبهم في زورق إلى إسبانيا. وحُددت في هذه العملية هوية 21 مهاجرا محتملا. وذُكر أن الجناة تقاضوا 000 12 دينار مغربي (268 1 دولارا أمريكيا) من كل مهاجر[128]. وفي حالة

أخرى ذكرتها وسائل الإعلام في كانون الأول/ديسمبر 2017، فكك جهاز الدرك الملكي المغربي شبكة متورطة في تهريب المهاجرين إلى إيطاليا عبر ليبيا. وهذه الشبكة ناشطة منذ عام 2015. واعتُقل خمسة أشخاص في مدينة بني ملال في وسط البلد وصودر مبلغ 2 500 000 دينار مغربي (264 187[129] دولارا أمريكيا)[130].

كما افادت وسائل الإعلام عن تفكيك عصابات تهريب المهاجرين في مصر[132/131] وتونس[133].

وبالإضافة إلى ما تقدم، تجمع بعض الشبكات الإجرامية بين تهريب المهاجرين والاتجار بسلع أخرى. ففي نيسان/أبريل 2018، ذكرت وسائل الإعلام أن أجهزة إنفاذ القانون الإيطالية فككت شبكة إجرامية كانت تهرّب مهاجرين من تونس إلى صقلية على متن زوارق سريعة. وفي سياق هذه القضية، وُجهت التهمة إلى سبعة تونسيين وخمسة مغاربة وإيطالية للاشتباه في قيامهم بتهريب مهاجرين والاتجار بسجائر مهربة. ودفع كل مهاجر ما بين 3 000 و5 000 يورو (3 469 – 5 781 دولارا أمريكيا)[134] عن الرحلة في الزورق السريع التي أوصلتهم إلى إيطاليا[135].

كما أفادت Frontex بأسلوب إجرامي مماثل في نيسان/أبريل 2018. فقد ذكرت الوكالة أن مجموعة إجرامية منظمة من المغرب كانت تهرّب المهاجرين والقنب عبر البحر الأبيض المتوسط إلى إسبانيا باستخدام زلاجات مائية نفاثة فُككت على يد أجهزة إنفاذ القانون الإسبانية بدعم من يوروبول. وفي سياق هذه القضية، اعتُقل 19 مغربيا في ألمرية (إسبانيا) وصادرت السلطات الإسبانية 11,6 كلغ من المخدرات وأكثر من 15 000 يورو نقدا (17 344 دولارا أمريكيا)[136]. وتقاضى الجناة من المهاجرين 4 000 يورو (4 625 دولارا)[137] عن الرحلة و500 يورو إضافية (578 دولارا)[138] ممّن أرادوا توفير مأوى لهم في إسبانيا[139].

وأخيرا، تشير المعلومات المتوفرة في قواعد بيانات الإنتربول إلى أن الشبكات الإجرامية المكونة من مواطنين من بلدان شمال أفريقيا تيسر تنقل المهاجرين غير الموثقين على أراضي الاتحاد الأوروبي.

الاتجار بالأشخاص

لمحة عامة عن التهديد: تعاني بلدان شمال أفريقيا من الاتجار بالبشر كما حدده بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص[140]. وتشكل هذه البلدان، بدرجات متفاوتة، بلدان مصدر وعبور ووجهة لرجال ونساء وأطفال يجري إخضاعهم بشكل رئيسي للعمل القسري وكذلك للاتجار بهم لأغراض جنسية. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت عدة بلدان من المنطقة عن حالات اتجار بالبشر لأغراض نزع الأعضاء. وتضطلع المنظمات الإجرامية في شمال أفريقيا والجماعات الإجرامية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بدور بارز في الاتجار بالأشخاص الذي تعاني منه المنطقة.

ضحايا الاتجار بالأشخاص من شمال أفريقيا

يشير التقرير المتعلق بالاتجار بالأشخاص لعام 2018 الصادر عن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة إلى تعرّض أطفال من الجنسين في المغرب ومصر وتونس وفي حالات قليلة الجزائر للاستغلال محليا في العمل القسري. ويحصل هذا الاستغلال في عدد من القطاعات، منها محلات تصليح السيارات والأعمال الزراعية والصناعات الحرفية والبناء، وكذلك العمل المنزلي (للفتيات على وجه الخصوص). كما يُرغَم العديد من القصّر على التسول ويجري الاتجار بهم لأغراض جنسية، ويُكرَه بعضهم على ارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم[142/141].

وتُجبَر بعض النساء في البلدان المذكورة أعلاه على ممارسة الدعارة في بلدانهن و/أو في الخارج ولا سيما في أوروبا[143] والشرق الأوسط[145/144]. وكشفت تونس على سبيل المثال وقوع 66 فتاة ضحايا

للاستغلال الجنسي في الخارج في عام 2015[146]. وغالبا ما يتم إغواء الضحايا بوعود عمل كاذبة أو يرغمهن أعضاء من أسرهن أو وسطاء آخرون على ارتكاب أفعال غير شرعية، مستفيدين بذلك من استغلالهن.

وبالإضافة إلى ذلك، يُرغَم رجال من تونس والجزائر ومصر والمغرب على العمل القسري في قطاع البناء والزراعة وفي الخدمات المتدنية الأجر في بلدانهم أو في الخارج[147].

وفي الفترة 2012-2015، أبلغت مصر عن الاتجار بـ 41 شخصا لنزع أعضاء من أجسادهم[148]. وتحدثت وسائل الإعلام أيضا عن حالات مماثلة في عامي 2016[149] و2017. فقد نشرت صحيفة "العربية" الإلكترونية في آب/أغسطس 2017 على سبيل المثال مقالة كشفت فيها أن السلطات المصرية فككت شبكة إجرامية ضالعة في الاتجار بالأعضاء البشرية في منطقة أبو النمرس في الجيزة، جنوب البلد. واعتقلت السلطات 16 من الجناة المشاركين في العملية، من بينهم أطباء وممرضات وسماسرة قاموا باستغلال ضحايا من مناطق شعبية ريفية فقيرة[150].

وتشير عدة تقارير من مصادر مفتوحة ومقالات صحافية إلى أن الاتجار بالبشر لأغراض نزع الأعضاء يطال رعايا من بلدان أخرى كالمغرب[151] وتونس والجزائر[152].

ولم تُكشَف في إطار هذا التقرير حالات ليبيين وقعوا ضحايا للاتجار في بلدهم أو في الخارج. إلا أن تقرير وزارة الخارجية في الولايات المتحدة لعام 2015 يذكّر بأن تقارير عديدة تلفت إلى أن ميليشيات وجماعات مسلحة غير شرعية تقوم منذ عام 2013 بتجنيد أطفال ليبيين دون سن الثامنة عشرة. ومع أخذ هذا الإيضاح في الاعتبار، تشير المعلومات المتوفرة إلى أن ليبيا هي بلد عبور ووجهة لرجال ونساء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا يقعون ضحايا الاتجار[153].

وفي غياب إحصاءات مفصلة وموحدة عن الموضوع، يصعب بلورة صورة دينامية عن الاتجار بالأشخاص في المنطقة. بيد أن البيانات المتوفرة تحمل على الاعتقاد أن لكل بلد، علاوة على الاتجاهات العامة المذكورة، خصائص ومناهج محددة فيما يتعلق بهذا الاتجار. ففي مصر مثلا، كانت نسبة 78,6 في المائة من ضحايا مختلف أشكال الاتجار المبلّغ عنهم خلال الفترة 2012-2015 من القصّر، في حين شكل القصّر في المغرب، في الفترة نفسها، نسبة 50 في المائة من الضحايا المبلّغ عنهم. وفي مصر، كان الاتجار لأغراض التسول سبب الإبلاغ عن أغلبية حالات الضحايا المسجلة (48,84 في المائة)، يليه الاستغلال الجنسي (25,97 في المائة)؛ وأما في تونس، فقد شكل ضحايا الاستغلال الجنسي والدعارة نسبة 83,49 في المائة من عدد الضحايا الإجمالي[154]. وقد تعكس هذه الأرقام خصائص قُطرية حقيقية على صعيد حركات الاتجار بالأشخاص أو الأولويات الوطنية في مجال الإبلاغ عن شكل معين من أشكال الاتجار بالبشر ومنعه.

وأغلبية ضحايا الاتجار بالبشر في مصر هم مصريون[155]. ولم تظهر في سياق هذه الدارسة بيانات موثوقة عن النسبة المئوية للضحايا الوطنيين مقارنة بالضحايا الأجانب في بلدان مثل تونس والجزائر والمغرب. والأفراد الضالعون في الاتجار بهؤلاء الأشخاص على الصعيد الوطني هم في معظمهم من المحليين. وقد يكون هؤلاء الجناة منظمين في جماعات أو لا يكونون، رهنا بشكل الاستغلال. فالاتجار بالقصّر لإكراههم على التسول أو العمل المنزلي القسري، على سبيل المثال، يمكن أن يقوم به شخص واحد. أما الاتجار بالأشخاص لأغراض نزع الأعضاء فلا يمكن أن يتم إلا في إطار شبكات متشعبة بسبب ما يقتضيه نزعها من كفاءات ولوجستيات. ولهذه الشبكات في الغالب أبعاد عبر وطنية. فهي تستهدف مواطني البلدان المعنية ولكن أيضا المهاجرين واللاجئين، ثم تبيع أعضاءهم لزبائن أغنياء، وطنيين أو أجانب[156].

علاوة على ذلك، إن الاتجار عبر الوطني بالضحايا من المنطقة لأغراض العمل القسري أو الاستغلال الجنسي في الخارج تشارك فيه، في معظم الحالات، شبكات دولية منظمة. وتيسّر هذه الشبكات تجنيد الضحايا وكذلك اجتيازهم لحدود بلد واحد أو أكثر، بشكل قانوني أو غير قانوني، وصولا إلى الوجهة التي يتم فيها استغلالهم[157]. وقد نقلت وسائل الإعلام مثلا أن وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية أعلنت في عام 2013 أن أكثر من 6 وكالات عمل وهمية في بلدان أجنبية تشغّل فتيات تونسيات في شبكات دعارة عن طريق اجتذابهن بوعود عمل كاذبة.

تنشط منظمات إجرامية من بلدان منشأ الضحايا في شمال أفريقيا وتستغل المهاجرين غير الموثقين الراغبين في الذهاب إلى أوروبا.

ضحايا الاتجار بالأشخاص من الأجانب في شمال أفريقيا

بالإضافة إلى مواطني البلدان المعنية الذين يجري الاتجار بهم واستغلالهم في الداخل أو في الخارج، يتم بالمثل الاتجار برجال ونساء وقصّر من أصول أجنبية واستغلالهم في بلدان شمال أفريقيا.

بيد أن ليبيا تشهد أقسى حالات الاتجار والاستغلال العنيف الشبيهة بالرق التقليدي أو شراء العبيد وامتلاكهم، حيث يصار إلى بيع الضحايا بالمزاد في أسواق علنية وفقا لما وثّقته بعض وسائل الإعلام[159/158]. ويدخل في عداد الضحايا لاجئين ومهاجرين غير موثقين يدخلون بلدان شمال أفريقيا طوعا ولكن بشكل غير قانوني في طريقهم إلى أوروبا. كما هنالك المهاجرون الذين يدخلون هذه البلدان بشكل قانوني بموجب وعود عمل صحيحة أو كاذبة، ثم يجري إخضاعهم للعمل القسري والأعمال المنزلية والعمل في البناء والزراعة والتنظيف والتسول والدعارة.

وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ في مصر[161/160] وليبيا[163/162] عن حالات اتجار لأغراض نزع الأعضاء بمهاجرين أو لاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. غير أنه يتعين التحقق من مزاعم الاتجار لأغراض نزع الأعضاء في ليبيا وتأكيدها.

والضحايا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين يُبلَّغ عنهم في أكثر الأحيان يحملون جنسيات البلدان التالية: مالي والنيجر وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية وغينيا وليبريا ونيجيريا وإثيوبيا وإريتريا والصومال والسودان. وتجدر الإشارة إلى أن المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا انطلاقا من شواطئ شمال أفريقيا عبر مسالك الهجرة على طرق وسط البحر الأبيض المتوسط وغرب البحر الأبيض المتوسط وغرب أفريقيا يحملون عموما هذه الجنسيات نفسها.

ويشير تقرير وزارة الخارجية في الولايات المتحدة لعام 2018 إلى أن الكثيرين من مهاجري أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين يفشلون في محاولاتهم الوصول إلى أوروبا يظلون عالقين في الجزائر بانتظار فرصة لمواصلة رحلتهم. ويُضطر بعضهم إلى العمل بشكل غير مشروع في قطاعات شتى أو يمارسون الدعارة لتأمين قوتهم ودفع تكاليف مواصلة سفرهم إلى أوروبا. كما أن بعض المهاجرين غير الشرعيين مدينون أيضا للمهربين الذي يسّروا عملية دخولهم غير المشروعة إلى البلد. وكثيرا ما يتعين عليهم تسديد هذه الديون من خلال السخرة في الأعمال المنزلية وإجبارهم على التسول وممارسة الدعارة. وتشير المصادر المفتوحة المتوفرة إلى انتشار آليات استغلال الضحايا في أنحاء المنطقة.

يدخل في عداد الضحايا لاجئين ومهاجرين غير موثقين يدخلون بلدان شمال أفريقيا طوعا ولكن بشكل غير قانوني في طريقهم إلى أوروبا.

ويتعرض بعض المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للاستغلال الجنسي في البارات والمواخير غير الرسمية على يد أفراد من مواطنيهم في مدن مثل تمنراست (وهي مركز عبور بارز للمهاجرين المتجهين إلى أوروبا) والجزائر العاصمة[164]. وفي المغرب، تشير بعض التقارير إلى أن الشبكات الكاميرونية والنيجيرية ترغم النساء على ممارسة الدعارة، في حين أن الشبكات النيجيرية ترغمهن على التسول في الشوارع[165]. وبالمثل، يذكر التقرير السنوي لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة حول الاتجار بالبشر لعام 2015 أن "شبكات الاتجار التي تطال ليبيا من النيجر ونيجيريا وتشاد وإريتريا والصومال والسودان وغيرها من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تُجبر المهاجرين على العمل بالسخرة وممارسة الدعارة بعد استقطابهم بوسائل احتيالية ومصادرة وثائق هويتهم وسفرهم وحجب أجورهم عنهم أو عدم دفعها وتكبيلهم بالديون"[166]. وتبرهن هذه الأمثلة على أن المنظمات الإجرامية من بلدان منشأ الضحايا تنشط في شمال أفريقيا وتستغل المهاجرين غير الموثقين الراغبين في الوصول إلى أوروبا.

وقد يقع المهاجرون الوافدون بشكل مشروع إلى بعض بلدان شمال أفريقيا ضحايا لشبكات الاتجار أيضا. ففي تونس على وجه الخصوص تنظم شبكات إجرامية مقرها كوت ديفوار الاتجار برعايا من هذا البلد إلى تونس لاستغلالهم كخدم في المنازل. وهي تستهدف في كوت ديفوار النساء المتعلمات والنساء غير المؤهلات في الوقت نفسه وتغريهنّ بفرص عمل جيدة يتبين أن لا وجود لها عند وصولهن إلى تونس. ويستقبل الضحايا عند وصولهن إلى تونس وسطاء تونسيون أو من كوت ديفوار يأخذونهن مباشرة إلى منازل الأسر التونسية. وتجري مصادرة جوازات سفر وأموال هؤلاء الضحايا ويُرغَمنَ على العمل كخادمات. ويفاد بأن هذه الشبكات ناشطة في مدن كبرى مثل صفاقس وتونس العاصمة وسوسة وقابس، المعروفة بأنها مراكز بارزة لاستقطاب واستخدام ضحايا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[168/167].

ونقلا عن مصادر مفتوحة، أُنقذ 176 شخصا من ضحايا الاتجار بالأشخاص في تونس بين عامي 2012 و2017 بينهم 150 من كوت ديفوار و12 من نيجيريا. وكانت أصول سائر الضحايا من تونس وبنغلاديش ومالي والكونغو والكاميرون وغانا والسنغال والفلبين وكولومبيا. وكان بين هذه الـ 176 ضحية 152 امرأة و7 فتيات قاصرات دون سن الثامنة عشرة[169]. وإن إعفاء مواطني كوت ديفوار من التأشيرة التونسية لمدة 3 أشهر هو على ما يبدو عامل يسهّل هذا الشكل من أشكال الاتجار. وأفادت مصادر مفتوحة بظاهرة مماثلة في المغرب[171/170].

وأُبلغ أيضا عن وجود ضحايا للاتجار بالبشر من بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا كإندونيسيا والفلبين وسري لانكا وبنغلاديش في مصر[173/172]. ويذكر التقرير السنوي لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة حول الاتجار بالبشر لعام 2018 أن بعض الفلبينيات والإندونيسيات اللواتي استُقدمن للعمل كخادمات في المغرب أُخضعن للعمل القسري فور وصولهن. وعلى غرار الضحايا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تُدفع لهن الأجور التي وُعدن بها ويُحتفظ بجوازات سفرهن ويتعرضن لاعتداءات جسدية من قبل أرباب العمل. ويشير التقرير أيضا إلى أن عددا ضئيلا ولكن متزايدا من الضحايا من جنوب آسيا يُرغمن على ممارسة الدعارة والعمل القسري في المغرب.

السلع المقلدة

لمحة عامة عن التهديد: تتوفر السلع المقلدة في أسواق شمال أفريقيا على نطاق واسع. ويبدو أن مصدر معظم المنتجات المقلدة المتوفرة في المنطقة هو الصين. كما تنتَج أيضا على الصعيد المحلي سلع مقلدة للاستعمال الداخلي أو للتصدير. وتشكل منطقة شمال أفريقيا، بالإضافة إلى ذلك، مركز عبور للمنتجات المقلدة والمقرصنة الموجهة إلى أوروبا والشرق الأوسط. وتلعب منظمات الجريمة

المحلية دورا بارز في عملية الاتجار بالسلع المقلدة بجميع مراحلها.

يتناول هذا الجزء مسألتي التقليد (انتهاك العلامات التجارية) والقرصنة (انتهاك حقوق الملكية). وهو لا يغطي تهريب المنتجات المشروعة والتهرب الضريبي.

قدّرت منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي في دراستها الصادرة عام 2016 بعنوان "Trade in Counterfeit and Pirated Goods, Mapping the Economic Impact" (تجارة السلع المقلدة والمقرصنة: تحديد التبعات الاقتصادية)، أن التجارة الدولية للمنتجات المقلدة والمقرصنة شكلت في عام 2013 نسبة 2,5 في المائة من قيمة التجارة العالمية، أي ما قيمته 461 مليار دولار أمريكي[174].

ويُلحق التقليد الضرر بالشركات التي تنتج سلعا مشروعة وتبيعها. ويؤثر سلبا أيضا على الاقتصادات الوطنية عندما تخسر الحكومات ضرائب الدخل على المنتجات المصنوعة أو المباعة في السوق السوداء، كما يعرّض المواطنين لخطر استهلاك منتجات رديئة النوعية. وتلعب الجماعات الإجرامية المنظمة دور بارز في تجارة السلع المقلدة والمقرصنة وتكسب بذلك مداخيل هامة من هذه الأسواق غير المشروعة.

إن شمال أفريقيا هي منطقة مصدر وعبور ووجهة للمنتجات المقلدة والمقرصنة.

وتشير البيانات الرسمية والمعلومات التي تنقلها وسائل الإعلام إلى توفر السلع المقلدة على نطاق واسع في أسواق شمال أفريقيا إن من حيث الكمية أو من حيث تنوع المنتجات المقلدة والمقرصنة. ويبدو أن مصدر معظم المنتجات المقلدة المتوفرة في هذه الأسواق هو الصين التي تعتبرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أول منتج للسلع المقلدة فيما يتعلق بـ 9 من أصل 10 فئات منتجات جرى تحليلها في إطار دراستها بشأن طرق تجارة السلع المزيفة[175]. ومن بلدان المصدر الأخرى تركيا وبنغلاديش[176].

وبالإضافة إلى السلع المقلدة والمقرصنة المستوردة في المنطقة، تتوفر كمية كبرى من السلع المزيفة المتنوعة المنتجة محليا للاستعمال الداخلي أو التصدير. وإن المنطقة هي أيضا مركز عبور للمنتجات المقلدة القادمة في أغلبيتها من آسيا والموجهة إلى أوروبا أو الشرق الأوسط. وتشكل شمال أفريقيا نتيجة لذلك منطقة مصدر وعبور ووجهة للمنتجات المقلدة والمقرصنة. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن المجموعات الإجرامية المنظمة ضالعة في إنتاج السلع المقلدة والمقرصنة وتوزيعها على المستوى المحلي وعن نقل السلع التي تنتهك العلامات التجارية وحقوق الملكية في المنطقة وإلى خارجها.

مصدر السلع المقلدة والمقرصنة

ذكرت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المغربية في التقرير المتعلق بأنشطتها السنوية لعام 2017 أن كميات السلع المقلدة التي ضبطها جهاز الجمارك زادت أكثر من الضعفين من عام 2015 إلى عام 2016 وتضاعفت من جديد بين عامي 2016 و2017[178/177].

وقال رئيس المنظمة التونسية لإرشاد المستهلك في ندوة دولية عن التقليد عُقدت في تونس العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر 2017 إن أكثر من 80 في المائة من قطع غيار السيارات والملابس ومستحضرات التجميل المباعة في تونس مقلدة وتستتبع أخطارا على الصحة وعلى الاقتصاد[180/179].

واستنادا إلى ما نقلته وسائل الإعلام عن مسؤول في المديرية العامة للجمارك الجزائرية، ضبطت أجهزة الجمارك 700 802 سلعة مقلدة في عام 2016. وأضاف هذا المسؤول أن الصين كانت مصدر 92 في المائة من المنتجات التي صادرتها هذه الأجهزة. وكانت نسبة 63 في المائة من هذه السلع سلعا رياضية، و28,9 في المائة قطع غيار للسيارات، و3,3 في المائة أجهزة

ومعدات، و2,5 في المائة نظارات، و2,5 في المائة ساعات، و1,2 في المائة أجهزة إلكترونية، و0,2 في المائة مستحضرات تجميل، وأخيرا 0,1 في المائة لوازم مدرسية[181]. وفي عام 2017، ضبطت الجمارك الجزائرية 214 724 سلعة يُفترض أنها مقلدة. ومن بين المنتجات الأكثر مصادرة تُذكر السلع الرياضية، والأغذية، ومنتجات العناية الشخصية كأجهزة تجفيف الشعر وماكينات الحلاقة الكهربائية وغيرها، ومستحضرات التجميل، والأجهزة الإلكترونية. وكانت تركيا والصين وبنغلاديش وتونس أبرز بلدان المصدر للسلع المقلدة التي ضُبطت في عام 2017 في الجزائر[182]. وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن ثمة اتجارا بسلع غير مشروعة عبر الحدود بين بلدان شمال أفريقيا.

وفي مصر، تنتَج السلع المقلدة والمقرصنة محليا وتُستورَد أيضا من جهات آسيوية. وفي عام 2010، قُدرت قيمة قطاع تقليد السلع في مصر ب 30 مليار جنيه مصري (1,67 مليار دولار أمريكي[183]) في السنة[184]. وتصنّع الأغذية والأدوية[185] ومنتجات العناية الشخصية المقلدة بمعظمها في مصر؛ بينما يتم إنتاج الأجهزة الكهربائية والملابس الجاهزة ومنتجات التبغ في الخارج، خاصة في آسيا، ثم تهرَّب لاحقا إلى مصر[186].

وفي ليبيا، حذرت وزارة الاقتصاد في عام 2013 من تزايد عدد السلع المزيفة والمقلدة التي تباع في الأسواق المحلية[187]. ولم تُعرض في إطار هذا التقرير أي أرقام خاصة بأسواق التقليد في ليبيا. ومع ذلك، في ضوء انتشار الظاهرة في المنطقة وعجز المؤسسات الليبية الحالية عن إنفاذ القانون وكثافة حركة التهريب بين ليبيا وبلدان أخرى في شمال أفريقيا، يرجَّح للغاية أن تكون نسبة وتنوع المنتجات المقلدة والمقرصنة في ليبيا مماثلتين لنسبتهما وتنوعهما في بلدان الجوار.

وعلاوة على ذلك، يعطي تحليل تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالسلع المقلدة والمقرصنة فكرة عن حركة المنتجات المقلدة والمقرصنة التي تصل إلى منطقة شمال أفريقيا للاستهلاك المحلي، أو التي تعبر هذه المنطقة في طريقها إلى أوروبا أو الشرق الأوسط. وأشير إلى الجزائر ومصر والمغرب كمراكز عبور رئيسية للمنتجات المقلدة الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي. ويجمع الجدول 7 أدناه البيانات المستمدة من دراستين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن مسالك التجارة والتهريب لعشر فئات من المنتجات المقلدة و/أو المقرصنة خلال الفترة 2011-2013.

بلد المصدر	نقطة العبور	الوجهة	نوع المنتجات	قيمة السلع المقلدة في الأسواق العالمية بمليارات
لم يذكر	لم تذكر	الجزائر، مصر، المغرب	معدات الكترونية وكهربائية	121
الصين	هونغ كونغ (الصين)، المملكة العربية السعودية	المغرب	مجوهرات (بما فيها الساعات)	40,9
الصين	سنغافورة، هونغ كونغ (الصين)، الكويت	المغرب، الجزائر	أجهزة بصرية وفوتوغرافية وطبية	29,2
الصين، تايلند، فييتنام	الامارات العربية المتحدة، هونغ كونغ (الصين)	الجزائر، المغرب، ليبيا، مصر	ملابس ومنسوجات	27,7
الهند، الصين، سنغافورة	اليمن، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة	شمال أفريقيا	منتجات صيدلانية	16,2
الصين، تركيا	هونغ كونغ (الصين)	المغرب، الجزائر	أحذية	13,3
الصين	لم تذكر	المغرب، الجزائر	مواد غذائية	12
الصين، الهند، باكستان	هونغ كونغ (الصين)، الامارات العربية المتحدة، البحرين	شمال أفريقيا	لعب وألعاب ومعدات رياضية	9,72
الصين	هونغ كونغ (الصين)	مصر، المغرب	مصنوعات جلدية وحقائب يد	8,6
الصين	الامارات العربية المتحدة	الجزائر، المغرب، مصر، ليبيا	عطور ومستحضرات تجميل	5,3

الجدول 7: حركة السلع المقلدة أو المقرصنة الموجهة إلى بلدان شمال أفريقيا أو العابرة بها[188/189]، 2011–2013

ولا يعطي هذا الجدول فكرة شاملة عن حركة جميع المنتجات المقلدة. فهو يستثني، على سبيل المثال، قطع غيار السيارات المقلدة و/أو المقرصنة التي تُعتبر، وفقا للمصادر المفتوحة، فئة مهمة من المنتجات المقلدة في شمال أفريقيا ويُعرف أنها تستورد إلى المنطقة[190]. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن حركة المنتجات المقلدة التي جرى بحثها يجوز أن تكون قد تغيرت أو ازدادت أو انخفضت خلال السنوات التي تلت السنوات قيد الدرس (2011-2013).

وفيما يتعلق بالإنتاج المحلي للسلع المقلدة والمقرصنة، تعتبر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الجزائر والمغرب وتونس بلدانا منتجة لبعض أبرز أنواع المنتجات المزيفة التي تُشحَن إلى أنحاء العالم[191].

بلد المصدر	نوع المنتجات
الجزائر	أجهزة إلكترونية وكهربائية
المغرب	سلع جلدية وحقائب وأحذية؛ معدات إلكترونية وكهربائية؛ لعب وألعاب
تونس	أصناف جلدية وأحذية

الجدول 8: أبرز أنواع المنتجات المقلدة التي تُشحن إلى أنحاء العالم والبلدان المنتجة لها[192]، 2011-2013

ولا تشمل دراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المنتجات المقلدة المصنوعة والمستهلكة محليا التي تشكل جزءا مهما من السلع المقلدة المتوفرة في المنطقة. ويشمل ذلك بعض قطع غيار السيارات التي يقال إنها تنتَج في المغرب[193]. وفي مصر، ذكرت وسائل الإعلام في آذار/مارس 2018 أن قوات الأمن في محافظة المنيا أغلقت مصنعا غير مرخص للمبيدات والأسمدة الزراعية والأدوية البيطرية المقلدة يديره مدرس كيمياء. وضُبطت مئات الكيلوغرامات من مختلف المنتجات، بما في ذلك الأسمدة المغشوشة والمبيدات[194].

وتجدر الإشارة أخيرا إلى وجود حركة للمنتجات المقلدة من شمال أفريقيا باتجاه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فهناك مؤشرات على سبيل المثال على أن أفارقة من جنوب الصحراء الكبرى مقيمين في المغرب يصدّرون المنتجات المقلدة المتوفرة في الأسواق المغربية إلى بلدانهم الأصلية[195]. ومن المحتمل أن يكون هذا الاتجاه موجودا في بلدان أخرى في شمال أفريقيا يقيم فيها مغتربون من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الأساليب الإجرامية التي تتبعها المجموعات الإجرامية المنظمة

يمكن أن تكون المجموعات الإجرامية المنظمة المسؤولة عن تصنيع المنتجات المقلدة والمزيفة على المستويات المحلية مختلفة الحجم والتعقيد، رهنا بطبيعة المنتجات المقلدة ونوعيتها[196] وبحجم الإنتاج.

وتتميز المجموعات الإجرامية الضالعة في أعمال التقليد بالمرونة. فهي تتخذ من المصانع الصغيرة غير المرخصة منطلقا لعملياتها بينما تقوم مجموعات أخرى بعملياتها انطلاقا من المنازل. وهي تغير مواقعها باستمرار لتفادي كشف أمرها وفي وسعها نقل أعمالها إلى موقع مختلف في مهلة قصيرة.

وهي قادرة على الاستفادة من التطورات التكنولوجية المعتدلة الأسعار مثل الماسحات الضوئية والطابعات العالية الجودة. وقد أتاحت هذه الأدوات للعديد من المقلدين من المستوى المنخفض تقليد أغلفة العلامات التجارية الشهيرة.

وعندما يكون مصدر السلع هو الخارج، يؤدي المستوردون المحليون دورا رئيسيا في تحديد شركة الصنع أو التوزيع في الخارج ووضع خطة لتهريب المنتج إلى البلد. وفي كثير من الأحيان، يؤسس المقلدون شركات وهمية وشركات أخرى يستخدمونها كواجهة لإخفاء أنشطتهم. ويزورون مستندات الشحن وينقلون المنتجات المقلدة عبر طرقات التفافية وعدة نقاط عبور لإخفاء نقطة المغادرة الأصلية. وتثبت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقريرها لعام 2017 "Mapping the Real Routes of Trade in Fake Goods" (تحديد الطرقات الحقيقية لتجارة السلع المزيفة) أنه بالإضافة إلى استخدام نقاط العبور لتسهيل إخفاء المصدر الحقيقي للسلع، تستخدَم هذه النقاط لإنشاء مراكز توزيع للسلع المقلدة والمقرصنة ولإعادة توضيبها أو تغيير ملصقاتها.

وتنتشر في المتاجر والأسواق المحلية في بلدان شمال أفريقيا منتجات مزيفة منخفضة الجودة ومنتجات مقلدة أكثر تطورا تُصنَع محليا وفي الخارج. ويشير ذلك إلى أن مجموعات إجرامية منظمة من مختلف الأحجام ومستويات التطور تنفذ عملياتها في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، يوحي الوجود الكثيف للمنتجات المقلدة المستوردة بأن المجموعات الإجرامية في شمال أفريقيا مرتبطة بمجموعات مماثلة تعمل في البلدان التي تُنتج فيها السلع المقلدة، أو بمجموعات ناشطة في

نقاط العبور الرئيسية التي تمر بها السلع المزيفة قبل وصولها إلى شمال أفريقيا (انظر الجدول 7).

كما أن بعض بلدان شمال أفريقيا هي إما بلدان إنتاج أو نقاط عبور للسلع المقلدة الموجهة إلى أوروبا و/أو الشرق الأوسط. ويعني ذلك ضمنا أن للمجموعات الإجرامية المنظمة في هذه المنطقة صلات بنظيراتها في بلدان الوجهة.

وأخيرا، فإن السلع المقلدة التي تنتَج في بلد ما أو تستورد إليه تجد طريقها إلى الأسواق المجاورة عبر مسالك تهريب إقليمية راسخة. فعلى سبيل المثال، ذُكر في تقرير عن السلع المقلدة التي ضبطتها الجمارك الجزائرية والذي صدر في كانون الثاني/يناير 2018 أن السلطات الجزائرية ضبطت في إحدى الحالات 000 250 كيس من التبغ المقلد و000 22 كيس إضافي من التبغ المغشوش المنتج في تونس[197].

الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي

لمحة عامة عن التهديد: تضم منطقة شمال أفريقيا 34 موقعا من مواقع التراث العالمي لليونسكو والعديد من المواقع التاريخية والأثرية التي تحتوي على كنوز قديمة لا تقدر بثمن وتحظى بتقدير كبير في سوق الأعمال الفنية. ويشارك أفراد يدفعهم الفقر وجماعات إجرامية يحفّزها تحقيق الربح في عمليات السطو على العديد من مواقع التراث الثقافي في شمال أفريقيا. وتردد أن تنظيم داعش الإرهابي ضالع في الاتجار بالتراث الثقافي في شمال أفريقيا. أما أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فهما وجهتان تقليديتان للقطع الأثرية القديمة التي تُهرَّب من شمال أفريقيا. وبرزت في السنوات الأخيرة منطقة الخليج كسوق مهمة للتحف الإسلامية التي تم الحصول عليها في شمال أفريقيا.

يشكل الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي جريمة عبر وطنية خطيرة ومربحة تؤثر سلبا على بلدان شمال أفريقيا. ويمكن أن يتخذ هذا الاتجار أشكالا مختلفة منها، على سبيل الذكر لا الحصر، السرقة والتنقيب غير المشروع عن الآثار، وإخراج الممتلكات الثقافية من مواقعها، فضلا عن تصدير واستيراد الأعمال الفنية بصورة غير مشروعة. ويبدو أن مصر وليبيا وتونس والجزائر هي البلدان الأكثر تضررا من هذه الجريمة.

ويشمل الاتجار غير المشروع مجموعة واسعة من القطع الأثرية الثقافية، بما في ذلك القطع التي ترقى إلى حقبة ما قبل التاريخ وإلى العصور اليونانية القديمة، والتماثيل الرومانية والبيزنطية، والنقود المعدنية والفسيفساء، والقطع الأثرية الإسلامية والقبطية واليهودية، بالإضافة إلى الآثار الدينية.

وإن الدوافع الكامنة وراء هذه الجريمة عبر الوطنية هي في المقام الأول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة والأحوال الأمنية المتدهورة.

إن الوجهات الرئيسية لقطع التراث الثقافي المسروقة من شمال أفريقيا هي أوروبا وأمريكا الشمالية، وبشكل متزايد دول الخليج.

وإن الوجهات الرئيسية لقطع التراث الثقافي المسروقة من شمال أفريقيا هي أوروبا وأمريكا الشمالية، وبشكل متزايد دول الخليج. ويستخدم المهربون طرقات برية وبحرية وجوية عديدة لتهريب المسروقات. ويمكن أن تكون المسالك التي يستخدمها المهربون مباشرة تؤدي إلى بلدان الوجهة الرئيسية، أو غير مباشرة تهدف إلى إخفاء مصدر السلع.

في عام 2011، قدرت اليونسكو حجم التجارة العالمية غير المشروعة في الآثار بين 4 و6 مليارات دولار[198]. وتجتذب جريمة الاتجار بالقطع الأثرية شبكات الجريمة والمنظمات الإجرامية الكبرى بشكل متزايد بسبب الطلب الشديد في الأسواق على الممتلكات الثقافية بمختلف أنواعها، ما يجعل تجارتها غير المشروعة مربحة. ومن السهل نسبيا الحصول على هذه الممتلكات؛

والأنظمة وعمليات الكشف في هذا المجال ليست شديدة الفعالية بسبب الترابط بين قطاعي تجارة القطع الأثرية المشروع وغير المشروع[199]. ونتيجة لذلك، كثيرا ما تتسلل قطع مهربة إلى الأسواق القانونية والسوداء للأعمال الفنية[200].

ومنذ عام 2001، أثبتت التحليلات الإحصائية التي أجرتها دار Sotheby's[201] للمزادات أن قيمة الآثار المصرية واليونانية والرومانية في السوق أعلى من قيمة السلع الثقافية من الحضارات القديمة الأخرى[202]. وعلاوة على ذلك، يتزايد الطلب على القطع الأثرية الإسلامية القديمة في منطقة الخليج[203].

وتضم منطقة شمال أفريقيا 34 موقعا من مواقع التراث العالمي لليونسكو والعديد من المواقع التاريخية والأثرية التي تحتوي على كنوز قديمة لا تقدر بثمن وتحظى بتقدير كبير في سوق الأعمال الفنية. ونتيجة لذلك، تبدو المنطقة هدفا جذابا للشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالتحف والقطع الفنية. وتشكل مصر حالة للدراسة ومعيار للاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي في المنطقة. وقدرت اليونسكو حجم التجارة العالمية غير المشروعة في الآثار بين 4 مليارات دولار و6 مليارات دولار[204]. وتعد تجارة الآثار جريمة جذابة بشكل متزايد.

البلد	عدد مواقع التراث العالمي
المغرب	9
تونس	8
الجزائر	7
مصر	7
ليبيا	5
المجموع	34

الجدول 9: مواقع التراث العالمي لليونسكو في شمال أفريقيا

وتشير دراسة صدرت في شباط/فبراير 2016 عن منشورات جامعة كامبريدج إلى أن تحليل الصور الساتلية التي غطت مصر بين عامي 2002 و2013 يبين أن "عمليات النهب تفاقمت للغاية اعتبارا من عام 2009 مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية وتكثفت بشكل أكبر مع الربيع العربي في عام 2011. وانعكس ذلك في زيادة عدد القطع الفنية المصرية التي بيعت في المزاد العلني، مما يشير إلى أن دوافع النهب هي الطلب الخارجي بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية الداخلية"[205]. كما ذكر المجلس الدولي للمتاحف في مطبوعة صدرت في عام 2015 أن "معدل فقدان التراث الثقافي المصري بلغ ذروته في تموز/يوليو 2015، ومنذ أحداث كانون الثاني/يناير 2011، ارتفع معدل الحفريات غير المشروعة في مصر"[206]. ودفعت حالة الطوارئ بالمجلس الدولي للمتاحف إلى إصدار قائمة حمراء للممتلكات الثقافية المصرية المعرضة للخطر[207].

وللأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المتدهورة التي تُضعف قدرة الدول على مراقبة حدودها ومواقع التراث الثقافي فيها وتأمينها على نحو فعال، –وإن بدرجات متفاوتة– أثراً على البلاد لا في مصر وحدها بل في ليبيا وتونس والجزائر أيضا. وأصبحت هذه البلدان بالتالي بيئة مؤاتية لتكثيف الاتجار بتراثها الثقافي.

ومما لا شك فيه أن الظروف الصعبة التي شهدتها ليبيا في السنوات الأخيرة وضعت تراثها الثقافي تحت ضغط هائل ومخاطر جسيمة. وعلى غرار الوضع في مصر، دفع ذلك بالمجلس الدولي للمتاحف إلى نشر قائمة حمراء للممتلكات الثقافية الليبية المعرضة للخطر. وتشير المعلومات المتوفرة من مصادر مفتوحة إلى أن الوضع في الجزائر وتونس هو على نفس القدر من الخطورة. وذكرت صحيفة "الوطن" في مقالة نشرتها في نيسان/أبريل 2016 أن أجهزة إنفاذ القانون الجزائرية استردت 3 900 قطعة أثرية في عام 2015 في حوالي 15 ولاية في الجزء الشرقي من البلاد، شملت لوحات وتماثيل وقطعا نقدية وفسيفساء وآثارا أخرى[208]. كذلك الأمر، ذكرت الطبعة المغاربية من هافينغتون بوست أن السلطات التونسية، ضبطت ما يقرب من 4 000 قطعة أثرية منذ الانتفاضة الشعبية في كانون

الثاني/يناير 2011 حتى كانون الأول/ديسمبر 2015[209].

كما تشير قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة والممتلكات الثقافية، التي تتضمن تفاصيل عن قطع أبلغت البلدان الأعضاء رسميا بسرقتها، استنادا إلى عدد القطع المعلنة رسمياً على أنها مسروقة إلى الإنتربول من جانب البلدان الأعضاء في شمال أفريقيا، أن مصر وليبيا هما أكثر البلدان تضرراً في المنطقة بسبب الاتجار غير المشروع في تراثها الثقافي.

الجهات الفاعلة المعنية

يُسهم عدد من الجهات الفاعلة في إثراء تجارة التراث الثقافي غير المشروعة في شمال أفريقيا. ويمكن تقسيم هذه الجهات إلى فئتين رئيسيتين.

فهناك أولا فئة الأفراد التي يدفعها الفقر وعصابات النهب الذين يملكون معرفة جيدة بالمواقع المحلية ولكن معداتهم بدائية؛ وهناك ثانيا جماعات النهب المنظمة التي يدفعها الربح وتوظف العديد من العمال وتستخدم المعدات الثقيلة والتكنولوجيا المتطورة والسجلات الحكومية لاستهداف المواقع الأثرية[210]. بالإضافة إلى ذلك، تمكنت المجموعات الإجرامية المنظمة المتخصصة في النهب والناشطة في مصر، بفعل انتشار الأسلحة من ليبيا بعد عام 2011 من الحصول على أسلحة ثقيلة بأسعار رخيصة. وقد أتاح لها ذلك استخدام قوتها النارية أثناء الغارات على المواقع الأثرية ضد حراس المواقع المجهزين بوسائل دفاعية ضعيفة[211].

ويذكر المجلس الدولي للمتاحف أن المجرمين الضالعين في هذا المجال على نطاق ضيق، يقومون ببيع القطع المسروقة إلى تجار الآثار المحليين الذين يبيعونها بدورهم إلى تجار كبار في القاهرة لديهم شبكات قادرة على تهريبها خارج البلد. غير أن القسم الأكبر من عمليات التهريب تقوم به مجموعات إجرامية لديها شبكات تهريب خاصة بها أو تعمل مباشرة مع تجار الآثار أو هواة جمع القطع الأثرية. وتشير المعلومات المستقاة من وسائل الإعلام المفتوحة إلى آليات مماثلة معتمدة في بلدان أخرى في المنطقة.

وتم الكشف عن صلة وصل بين الاتجار في التراث الثقافي والاتجار في السلع الأخرى في مناطق أخرى من العالم[212]، مما يشير إلى إمكانية انتشار هذه الظاهرة في شمال أفريقيا أيضا.

وتشكل الجماعات الإرهابية جهات فاعلة أخرى مهمة في الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي في شمال أفريقيا. وقد تم توثيق استخداما منتظما من قبل جماعات إرهابية مثل داعش، في سوريا والعراق، للاتجار في التراث الثقافي كمصدر للدخل[213]. وقد كُشفت ظاهرة مماثلة في ليبيا وتونس، ولكن إلى حد أقل.

وفي مقال نشرته وكالة رويترز في أيار/مايو 2016، أشار رئيس دائرة الآثار الليبية إلى أن تنظيم داعش متورط في تهريب القطع الأثرية من البلد. وبيّن التقرير أيضا أن قوات الأمن عثرت في منزل أحد قادة هذا التنظيم في بنغازي[214] على قطع أثرية تعود إلى عصور ما قبل التاريخ وقطع أثرية رومانية وبيزنطية جُمعت من أنحاء ليبيا. وعلاوة على ذلك، ذكرت صحيفة لاستامبا الإيطالية في تشرين الأول/أكتوبر 2016 أن أعضاء في المافيا الإيطالية باعوا داعش في ليبيا أسلحة مقابل قطع أثرية مسروقة. ونُقلت هذه القطع إلى ميناء جاليا تاورو في كالابريا على متن سفن شحن يديرها صينيون وبيعت لاحقا إلى هواة جمع للقطع الأثرية في روسيا والصين واليابان ودول الخليج[215]. وخسر داعش معظم أراضيه في ليبيا منذ ذلك الحين. بيد أنه لا يمكن إغفال دوره في الاتجار بالتراث الثقافي، خصوصا أن التنظيم لا يزال يعتبر هذا النوع من الاتجار وسيلة مهمة لتمويل أنشطته الإجرامية.

وفي تونس، أشار المتحدث باسم الحرس الوطني في مؤتمر صحافي عقده في كانون الثاني/يناير 2017 إلى وجود صلات بين الجماعات والشبكات الإجرامية

المنظمة الضالعة في الاتجار بالآثار وبين الجريمة المنظمة والإرهاب[216].

وفي حزيران/يونيو 2018، دعا مسؤول مصري إلى تشديد المراقبة في مختلف الموانئ لوقف تهريب القطع الأثرية المصرية. وذكر أيضا أن الاتجار غير المشروع بهذه القطع تقوم به شبكات مهربين دولية وأن الأرباح المتأتية منه هي مصدر تمويل هام للجماعات الإرهابية. وجاءت هذه الدعوة عقب مصادرة السلطات الإيطالية 118 قطعة أثرية مصرية في ميناء ساليرنو في آذار/مارس 2018[217].

الوجهات الرئيسية للتراث الثقافي المهرب من شمال أفريقيا

عُرفت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تقليديا كوجهتين للقطع الأثرية المصرية القديمة المهربة. بالإضافة إلى ذلك، برزت منطقة الخليج في السنوات الأخيرة كسوق مهمة للآثار الإسلامية التي يتم الحصول عليها في شمال أفريقيا[218]. ويشير تقرير TEFAF ART Market لعام 2017 إلى ارتفاع ملحوظ لنسبة المبيعات الخاصة التي تقام من خلال التجار والمعارض في منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة. ومن المرجح أن بعض هذه القطع الأثرية التي تباع في هذه الأسواق يأتي من الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي.

> ***برزت منطقة الخليج في السنوات الأخيرة كسوق مهمة للتحف الإسلامية التي تم الحصول عليها في شمال أفريقيا.***

وفي آذار/مارس 2018، أفادت الطبعة البلجيكية الإلكترونية لصحيفة باري ماتش[219] باعتقال إسباني في برشلونة في 28 آذار/مارس 2018 مالك صالة عرض معروفة دوليا متخصصة في تجارة الأعمال الفنية القديمة التي تعود إلى الحضارات اليونانية والأترورية والرومانية والمصرية. وكان الجاني بصحبة شخص زُعم أنه شريك له. وحصل الاعتقال في سياق عملية كبرى نفذتها الشرطة الايبيرية بحثا عن قطع مسروقة من مواقع أثرية ليبية على يد تنظيم داعش وجماعات مسلحة أخرى. وضُبطت في سياق هذه العملية عدة قطع أثرية من منطقتي برقة وطرابلس الليبيتين. وكان بين السلع المصادرة أيضا قطع مصرية الأصل. ولإخفاء الأصول غير المشروعة للقطع الأثرية، قام المهربون بتهريبها من ليبيا إلى مصر أولا بالبر والبحر. وتم شحنها بعد ذلك إلى الإمارات العربية المتحدة عبر مصر والأردن، قبل أن تصل إلى وجهتها النهائية في إسبانيا بعد المرور بألمانيا. وشُحنت بعض القطع أيضا عبر تايلند إلى إسبانيا. وتوضح هذه الحالة الآليات التي يستخدمها المجرمون لتهريب الممتلكات الثقافية من شمال أفريقيا وبيعها لاحقا إلى تجار أعمال فنية غير نزيهين.

أساليب النقل وطرق التهريب

تشمل أساليب النقل التي تم كشفها طرق برية وبحرية وجوية.

وإن الشحن البحري باستخدام الحاويات هو الأسلوب المفضل لنقل القطع الأثرية الضخمة. فالحاويات تسمح للمهربين بإخفاء القطع بسهولة عن طريق خلطها مع سلع أخرى. وإن حجم الشحن البحري يجعل من المستحيل التحقق من جميع الحاويات المغادرة للموانئ. ففي مصر مثلا، يقال إنه يُسمَح لمفتشي الآثار بالتدقيق في 6 في المائة فقط من الحاويات المصدرة[220].

ويمكن تهريب القطع الصغيرة مثل العملات المعدنية والمجوهرات والمواد العضوية (النسيج أو الرق) عن طريق الجو. وإن المواد العضوية بشكل خاص يصعب كشفها بالماسحات الضوئية.

وهناك العديد من الطرق المحتملة التي يمكن للمهربين سلوكها. ويمكن أن تكون هذه الطرق مباشرة تؤدي إلى بلدان الوجهة الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول الخليج؛ أو غير مباشرة بهدف إخفاء مصدر

السلع. وتشمل النقاط التي حددت كمراكز عبور للممتلكات التي يتم الاتجار بها من شمال أفريقيا، غزة والأردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وتركيا.

كما أن بلدان شمال أفريقيا هي أيضا نقاط عبور للقطع الأثرية المسروقة من البلدان المجاورة. فقد جرى على سبيل المثال الكشف عن قطع أثرية ليبية تعبر مصر[221]. كذلك ضُبطت ممتلكات ثقافية مصرية في الجزائر[222].

وأخيرا، قد يكون التراث الثقافي المسروق من بلدان غرب أفريقيا مثل مالي، يمر عبر شمال أفريقيا على الطرقات المستخدمة للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين[223].

تسويق الممتلكات الثقافية غير المشروعة

تباع الممتلكات الثقافية غير المشروعة عن طريق تجار الأعمال الفنية وصالات العرض، ودُور المزادات، والإعلانات الصحافية، وأسواق السلع المستعملة، ومحلات التحف، ومنصات الإنترنت. ويساعد البيع عبر الإنترنت الاتجار بالقطع الأثرية المنخفضة السعر ويعززه من خلال تيسير الصفقات المباشرة بين المهربين وهواة جمع القطع الأثرية[224]. وفي السنوات الأخيرة، وثّق المجلس الدولي للمتاحف مبيعات قطع أثرية مصرية على موقع ايباي eBay، مما يشير إلى أن بيع القطع المصرية على الإنترنت قد ازدهر بشكل خاص في الآونة الأخيرة[225]. ويتماشى ذلك مع تنامي المبيعات عبر الإنترنت بشكل عام فيما يتعلق بسوق الأعمال الفنية[226]. وفي أيار/مايو 2018، ذكرت الصحافة أن وحدة متخصصة من الشرطة التونسية فككت مجموعة لتهريب القطع الأثرية القديمة ناشطة على الشبكة الخفية. وحاولت هذه المجموعة المؤلفة من 6 أشخاص في تونس العاصمة بيع مخطوطات عبرية ذات قيمة تاريخية فائقة[227].

وأخيرا، يشكل إنتاج وثائق مزورة عن مصادر القطع جزءا لا يتجزأ من الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي. وتهدف هذه الممارسة إلى إخفاء المصدر الحقيقي للسلع المهربة لتيسير بيعها في الأسواق. ويمكن أن يتخذ إنتاج هذه الوثائق أشكالا مختلفة، منها إعداد مستندات مزورة (مثل الملصقات، والإيصالات، وسندات البيع، والرسائل من المالكين السابقين والمحامين والكتاب العدل وما إلى ذلك)، والتخفيض الطوعي لقيمة السلع، والتصريحات الكاذبة في المستندات الجمركية[229/228]. فعلى سبيل المثال، ذكرت صحيفة The Telegraph في آذار/مارس 2015 حالة تمثال رخامي بقيمة مليوني جنيه إسترليني (858 587 2 دولارا أمريكيا) سُرق من أحد مواقع التراث العالمية التابعة لليونسكو في برقة (ليبيا)[230]. وقد كشف موظفو الجمارك التمثال في مستودع غرب لندن في عام 2013 وسلموه إلى المتحف البريطاني في انتظار قرار المحكمة بشأن ملكيته. وتبين من التحقيقات أن التمثال قد هُرّب إلى المملكة المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2011 عبر دبي. وقام المواطن الأردني الذي استورده إلى المملكة المتحدة، بتزوير مستندات الاستيراد إذ أبلغ الجمارك بأن المنحوتة مصدرها تركيا لا ليبيا، وبأنها تساوي 60 000 جنيه إسترليني (635 77 دولارا أمريكيا) بدلا من 1,5 إلى مليوني جنيه إسترليني (893 940 1 - 858 587 2 دولارا أمريكيا)[231]. وادعى رجل أعمال مقيم في دبي، والذي حصل منة المستورد الأردني على التمثال، بأن المنحوتة كانت جزءا من مجموعة الأعمال الفنية التي تملكها أسرته منذ عام 1977. ويشتبه في أن هذا الرجل يقوم منذ عام 2008 بإخراج أعمال فنية من بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وارسالها إلى تجار أعمال فنية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. كما اتهم، وفي عام 2014، ممثلو النيابة العامة في نيويورك شركته التجارية في دبي بإدخال خمس قطع أثرية مصرية قديمة إلى الولايات المتحدة بشكل غير مشروع[232].

الإرهاب والجريمة المنظمة

لمحة عامة عن التهديد: إن تمويل الإرهاب من خلال المشاركة في أنشطة إجرامية منظمة هي

إحدى أهم جوانب الترابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وإن المنظمتان الإرهابيتان الرئيسيتان الناشطتان في المنطقة هما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم داعش. ويتبع هذان التنظيمان استراتيجيات أساسية مختلفة، مما يؤدي إلى اختلافات في نماذج التمويل المتبعة. ويبدو أن نموذج تمويل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حتى تاريخه، هو أكثر نجاحا من ذلك المتبع من قبل تنظيم داعش.

إن المنظمات غير المشروعة مثل الجماعات الإرهابية والمجموعات المتمردة، تنفذ بحكم طبيعتها أنشطة غير قانونية، كما تتعاون مع الجماعات الإجرامية. غير أن ذلك لا يعني أن المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية مترابطتان هيكليا. بل هما تعملان بطريقة مترابطة وتستفيد كلتاهما من مزايا الأخرى.

وغالبا ما تتعاون الجماعات الإرهابية والمجموعات المتمردة مع الجماعات الإجرامية من أجل:

- شراء الحاجيات الأساسية مثل الأسلحة والذخائر والمتفجرات والوثائق المزورة وما إلى ذلك[233]؛
- إمكانية تجنيد مجرمين سابقين ممن يمتلكون خبرة في العالم السري ويعرفون الأسواق غير المشروعة، يمكنها من خلالهم شراء أسلحة ووثائق مزورة وغيرها؛
- تمويل عملياتهم.

إلا أن تمويل الإرهاب من خلال المشاركة في أنشطة إجرامية منظمة هو واحد من أهم جوانب الترابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ومن المهم في هذا الإطار دراسة الاستراتيجيات الأساسية التي تتبناها بعض الجماعات الإرهابية، لأنها تؤثر في كيفية تعاون هذه الجماعات مع الشبكات الإجرامية وتمويل نفسها من خلال الأنشطة غير المشروعة. إن المنظمتان الإرهابيتان الرئيسيتان الناشطتان في المنطقة واللتان ستُبحث استراتيجياتهما أدناه هما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم داعش.

إن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هو أبرز جماعة جهادية عبر وطنية ناشطة في منطقتي الساحل وشمال أفريقيا. وهذه المجموعة متحصنة في شمال شرق الجزائر وتنفذ أنشطتها في منطقة كبيرة من المغرب العربي والساحل[234]. ولم يحاول هذا التنظيم طيلة سنوات نشاطه الطويلة ممارسة سيطرة صارمة على أي إقليم. وقد تمكن هذا التنظيم والمنتسبين اليه من إقامة تحالفات مع القبائل المحلية التي يسيطر بعضها تقليديا على ممرات التهريب الرئيسية في المنطقة. ووفقا لما ورد، لبعض أعضاء التنظيم البارزين مثل مختار بلمختار[235]، رئيس تنظيم المرابطون، تاريخ طويل في التهريب. ونتيجة لذلك، استفاد التنظيم من أنشطة التهريب والاتجار التي تحصل بين بلدان المغرب العربي ومنطقة الساحل.

أما تنظيم داعش، فهو اللاعب الجديد في المنطقة[236]. وتحالفاته في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل ضعيفة نسبيا[237]. وتستند استراتيجيته الأساسية على السيطرة على الأراضي والقضاء على الأعداء المحليين. وفي ليبيا، حيث نشر داعش لأول مرة مقاتليه في شمال أفريقيا، انقلبت الوحشية التي تعامل فيها التنظيم مع الناس والمعارضين عليه وأدت في أيار/مايو 2016 إلى إفقاده السيطرة على درنة وسرت في كانون الأول/ديسمبر 2016. والتنظيم واقع تحت ضغط متزايد منذ ذلك الحين. كما فقد التنظيم جزءا كبيرا من الأراضي التي كان يسيطر عليها في المنطقة وفشل بالتالي في السيطرة على طرقات التهريب الرئيسية. وهذا ما أوضحته أيضا بعض التقارير التي أشارت إلى أن داعش حاول دون جدوى، بين شباط/فبراير 2015 وكانون الأول/ديسمبر 2016، تحقيق إيرادات عالية من الاتجار بالسلع المشروعة أو غير المشروعة، ولا سيما المخدرات والقطع الأثرية والمهاجرين، عبر مدينة سرت الساحلية. غير أنه من المقدر أن داعش حقق إيرادات في ليبيا من خلال فرض ضرائب ورسوم على

استخدام الطرق، واختلاس رواتب المواطنين المحليين، ونهب ممتلكات السكان الذين فروا من المدينة[238]. ولا يتوفر الكثير من المعلومات عن ولاية سيناء ولا عن آليات تمويلها، وهي تابعة لداعش وناشطة في مصر.

ولأغراض هذا التقرير، سيتم البحث في نموذج عمل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي لأنه يعتبر أكثر نجاحا وأشد رسوخا في المنطقة.

مشاركة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الأنشطة الإجرامية والتهريب

تاريخيا، إن الأنشطة الرئيسية الثلاثة التي تدر المداخيل على تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي هي التهريب وتجارة المخدرات والاختطاف للحصول على فدية[239]. واليوم، يبدو أن النموذج الذي يتبعه هذا التنظيم للحصول على الموارد المالية قد تطور ليشمل روافد تمويل جديدة مع الحفاظ على مصادر التمويل السابقة.

الاختطاف للحصول على فدية

تاريخيا، كان دفع الفدى، مصدر الدخل الرئيسي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[240]. ووفقا لبعض التقديرات، دُفع للتنظيم بين عامي 2008 و2012 ما يتراوح بين 80 مليون و120 مليون دولار أمريكي في شكل فدى[241]. ولكن التدخل العسكري من جانب فرنسا وحلفائها الأفارقة في مالي في عام 2013، حال، وفقا لبعض الباحثين، دون تمويل كتائب التنظيم نفسها بالفدى التي تردها من أخذ الرهائن[242]. إلا أن التنظيم تمكن منذ عام 2015 من احتجاز 7 رهائن وما زال 6 منهم في الأسر. وجرت جميع عمليات الاختطاف في بلدان منطقة الساحل (بوركينا فاسو (3)، مالي (3)، النيجر (1)).

وفي حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2017، أُفرج على التوالي عن رهينة سويدية وأخرى من جنوب أفريقيا كان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يحتجزهما منذ عام 2011. ولم تُكشف تفاصيل المفاوضات التي أدت إلى إطلاق سراحهما، لكن حكومتي بلديهما أنكرتا دفع أي فدية[244/243]. إلا أنه يعتقد بعض الخبراء بأن الفدى لا تزال مصدر الدخل الرئيسي لهذا التنظيم، وما دامت هذه الفدى لا تزال تُدفع، سيسعى التنظيم إلى اختطاف رهائن جديدة[245].

وفي حالة أخذ رهينة، لا يتعاون التنظيم بالضرورة مع جماعات إجرامية أخرى أو يستعين حكما بها، بل ينفذ الفعل الإجرامي بنفسه. ولكن ليس من المستبعد أن يتمكن من "شراء" رهائن من جماعات إجرامية لا تلتزم بالضرورة بالفكر الجهادي وترى في الاختطاف للحصول على فدية مجرد عمل تجاري. وقد لوحظ هذا النمط في المنطقة في حالة الرهينة الفرنسي بيار كامات الذي اختُطف في مالي في تشرين الثاني/نوفمبر 2009[246] وأفرج عنه التنظيم في شباط/فبراير 2010.

فرض الضرائب وتأمين السلع المهربة

لدى العديد من بلدان منطقة الساحل اقتصادات غير رسمية[247]. ولذلك، تهرَّب كمية كبيرة ومتنوعة من المنتجات بين منطقة الساحل وبلدان المغرب العربي. وتحقق الجماعات الإرهابية والمجموعات المتمردة الموجودة في المنطقة إيرادات عن طريق فرض رسوم عبور على السلع التي تمر عبر مناطق سيطرتها و/أو من خلال تأمين القوافل. فقد أفيد على سبيل المثال بأن مختار بلمختار كان ضالعا في تهريب مختلف المنتجات المدعومة (مثل الأغذية الأساسية والأدوية والوقود وغيرها) من الجزائر لتباع في السوق السوداء في بلدان منطقة الساحل أو لمقايضتها بسلع و/أو خدمات[248].

ولطالما شكلت السجائر نسبة كبيرة من السلع المهربة عبر منطقة الساحل. وبلغت نسبة السجائر غير المشروعة أكثر من 20 في المائة من كمية السجائر المستهلكة في منطقة المغرب العربي في عام 2016، وما يصل إلى 93 في المائة من إجمالي هذه الكمية في ليبيا[249]. ويدخل جزء صغير من هذه السجائر غير

المشروعة بلدان المغرب العربي من منطقة الساحل. وقد حصل مختار بلمختار على لقبه الشهير "السيد مارلبورو" بفعل مشاركته المزعومة في تهريب السجائر[250]. ويرجَّح أن يظل فرض الضرائب على قوافل مهربي السجائر التي تعبر منطقة الساحل باتجاه بلدان شمال أفريقيا وتأمين هذه القوافل مصدري دخل كبيرين للجماعات المتمردة الناشطة في المنطقة.

ويقدر أن 18 طنا من الكوكايين تصل من أمريكا الجنوبية كل عام إلى غرب إفريقيا لتروَّج بعد ذلك في أوروبا. ويعبر جزء صغير منها منطقة شمال أفريقيا، ولا سيما ليبيا، في طريقها برا من غينيا بيساو إلى البحر الأبيض المتوسط ثم أوروبا[251]. بالإضافة إلى ذلك، ان المجموعات الإجرامية المنظمة التي تتخذ من المغرب مقرا لها هى أحد منتجى القنب وراتنج القنب الرئيسيين في العالم. ويهرَّب جزء من هذا الإنتاج عبر منطقتي شمال أفريقيا والساحل للاستهلاك المحلى والنقل لاحقا إلى أوروبا[252].

وكثرت المزاعم بشأن تورط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامى في الاتجار بالمخدرات، سواء بالقنب أو بالكوكايين، كمصدر للتمويل[253]. غير أن الأدلة الملموسة التي تدعم ادعاءات المشاركة المباشرة للتنظيم في تجارة المخدرات قليلة. ويعتقد العديد من الباحثين بأن دور التنظيم يقتصر في الغالب على فرض رسوم عبور أو تأمين شحنات المخدرات التي تمر عبر المناطق الخاضعة لسيطرته[255/254]. ويُزعم أنه، في عام 2013، طالب مختار بلمختار عند اندماج لواء الملثمين الذي كان يرأسه مع رجال من حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (حركة التوحيد)، الذي أدى إلى إنشاء "المرابطون"، كل عضو في المجموعة الجديدة بالتوبة والتعهد بعدم الانخراط في تجارة المخدرات. بالفعل، بعض أعضاء حركة التوحيد معروفون بسبب مشاركتهم في الاتجار بالمخدرات[256]. ويدل ذلك على تباين الآراء داخل التنظيم بشأن الأنشطة أو مصادر التمويل المشروعة وغير المشروعة من الناحية الإيديولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن استبعاد أن بعض القادة في حركة التوحيد ما زالوا ضالعين مباشرة بالاتجار بالمخدرات. بالتالي، عبر ضمانه سلامة قوافل التهريب أو فرضه ضرائب على مرور السلع المهربة، فإن التنظيم هو شريك في الاتجار بالمخدرات ولا تزال له صلات مع الكارتلات المتورطة في هذا النوع من الإتجار في المنطقة.

كما أن الأسلحة المهربة هى أيضاً من السلع غير المشروعة الرئيسية التي يتم الاتجار بها في المنطقة. ويبدو أن الأسلحة النارية تُهرَّب من ليبيا إلى النيجر في نفس الشاحنات التي تنقل المهاجرين والمخدرات ومبالغ نقدية كبيرة من النيجر إلى ليبيا. ففى طريق عودتها انطلاقا من ليبيا، تُحمَّل هذه الشاحنات بالسلع المهربة، بما في ذلك الأسلحة[257].

وبالإضافة إلى تأمين قوافل التهريب المحملة بالسلع المشروعة أو غير المشروعة، يبدو أن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامى قد حقق أيضا بعض الإيرادات من حماية وتأمين البنية التحتية النفطية بالنيابة عن المليشيات الليبية.

وأخيرا، إن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص يعتبران مصدران دخل جديدان مهمان لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامى. وقد غادر أكثر من 726 000 مهاجر شمال أفريقيا نحو أوروبا منذ عام 2013. وسلك ما يفوق 670 000 شخص منهم طريق وسط البحر الأبيض المتوسط وكانت ليبيا نقطة انطلاقهم الرئيسية[258]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2016، أعلن رئيس فرقة العمل العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، أدميرال إنريكو كريدندينو، أن المدن الساحلية الليبية تحقق من تهريب المهاجرين إيرادات تصل إلى 346 مليون دولار أمريكى سنويا. وأشار كذلك إلى أن الجماعات الإسلامية المتطرفة، مثل تنظيمى القاعدة والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامى، بالاتفاق مع قبيلة الطوارق في جنوب غرب ليبيا، تستغل ماليا، على ما يُعتقَد، طرق التهريب التي يصل فيها المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ليبيا[259]. ولم تعطَ تفاصيل عن كيفية استخدام الجماعات المتمردة لطرق التهريب، ولكن من المحتمل

أن يكون مصدر الإيرادات، هنا أيضا، الضرائب المفروضة على حركة التهريب، ولا على تنظيمها بحد ذاته. وبالرغم من ذلك، يبقى تعاون الجماعات الإرهابية مع مختلف الشبكات الإجرامية الضالعة في تنظيم الاتجار في العديد من السلع وتهريب المهاجرين أمرا لا يرقى إليه الشك.

العوامل المساعدة

ألقت هذه اللمحة العامة عن الجريمة الخطيرة والمنظمة في منطقة شمال أفريقيا الضوء على جوانب شتى من الجرائم التي تناولها البحث، ولا سيما الطرق المستخدمة للاتجار، والجهات الفاعلة المعنية، وتطور الجرائم المذكورة في السنوات الأخيرة، وتبعاتها الإقليمية. ومع ذلك، من أجل الحصول على صورة شاملة للجريمة المنظمة عبر الوطنية في شمال أفريقيا، ينبغي استكشاف العوامل التي تيسّر وتسهل ارتكاب الجريمة في المنطقة.

وتشكل الحدود البرية والبحرية الطويلة لمنطقة شمال أفريقيا والتي يسهل اختراقها، عوامل مساعدة لانتشار الجريمة المنظمة في المنطقة. فمن جهة، يجعل الخط الساحلي عند شمال المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، الذي يبلغ طوله 201 8 كلم[260] منطقة شمال أفريقيا عرضة لخطر مجموعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تسعى إلى تهريب ونقل مجموعة من الممتلكات والسلع غير المشروعة عبر الجبهة البحرية في المنطقة.

ومن جهة أخرى، تعقّد الحدود البرية بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي يبلغ طولها حوالي 305 6 كلم[261] وتمتد معظمها عبر مناطق صحراوية، عملية إنفاذ القانون وتضعف فعاليتها، ونتيجة لذلك، تشكل بوابة أخرى للجريمة والجماعات الإجرامية من والى المنطقة. كما توضح المعلومات المتوفرة وجود تاريخ لتهريب البضائع المهربة في شمال إفريقيا. فلدى المجموعات في المنطقة معرفة واسعة بطرق التهريب كما قد طورت هذه الأخيرة تقنيات مختلفة لتجنب الكشف عنها.

وإن دراسة حدود شمال أفريقيا على أنها عوامل مساعدة لانتشار الجريمة تدفع إلى بحث الأهمية المتزايدة للموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة في ربط جماعات الجريمة المنظمة من مختلف أنحاء العالم. وقد تجلى ذلك من خلال الاتجار في أنواع عديدة من السلع، مثل الأسلحة والمخدرات والسلع المقلدة، وكذلك الاتجار بالأشخاص، بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا وأمريكا الجنوبية وآسيا، فيما تلعب بلدان شمال أفريقيا أدوار نقاط انطلاق وعبور ووجهة نهائية لمختلف الأنشطة غير المشروعة المذكورة أعلاه.

وعلاوة على ذلك، تشارك اقتصادات شمال أفريقيا بشكل متزايد في التجارة العالمية وتوسع نتيجة لذلك أنشطة التصدير والاستيراد التي يمكن من خلالها إخفاء تدفقات السلع غير المشروعة. ويوفر النشاط الاقتصادي المتزايد كذلك الفرص للجهات الفاعلة غير الشرعية للاستفادة من الطلب المرتفع على السوق للقيام بأنشطة اقتصادية غير مشروعة عبر المنطقة.

وفي الوقت نفسه، يمكن اعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الشديدة القسوة التي تؤثر على العديد من مواطني شمال أفريقيا عاملا مساعدا آخر يدفع بعض الاشخاص المتأثرين بالبطالة والفقر إلى اللجوء إلى مصادر دخل غير مشروعة، قد تكون في بعض الحالات أكثر ربحية من الوظائف القانونية. وإن الجانب المربح لهذه الأنشطة يرفع مستوى قبول المجتمع لها. وقد لوحظت هذه الظاهرة بشكل خاص في المدن الحدودية حيث لجأ بعض الناس إلى الاتجار بالسلع غير القانونية لتوفير احتياجاتهم في غياب مصادر دخل قانونية أفضل.

وأخيرا، يشكل الفساد عاملا مساعدا آخر للجريمة المنظمة في المنطقة. فالفساد هو، وفقا لبيانات الإنتربول، أحد أكثر الجرائم التي بلّغت عنها البلدان الأعضاء في شمال أفريقيا. وأفادت وسائل الإعلام في العديد من بلدان المنطقة بحالات فساد في أوساط موظفي الخدمة المدنية و/أو مسؤولي إنفاذ القانون[262].

وأخيراً، تتأثر بعض بلدان شمال أفريقيا بالأوضاع الأمنية الصعبة الناتجة عن أنشطة الإرهابيين والجماعات المسلحة فيها. وتضعف مثل هذه الظروف بشكل طبيعي الدولة، وتحول الموارد المتاحة بعيداً عن الكفاح من أجل حماية أراضيها ومؤسساتها على حساب مكافحة الجريمة المنظمة. إن محدودية الموارد المتاحة لأجهزة إنفاذ القانون تدفعهم إلى إعطاء الأولوية لأنواع معينة و/أو أسلوب معين لتنفيذ الجريمة على غيرها، مما قد يتسبب في آثار سلبية على المجتمعات ويخلق بيئة مواتية لتطور الجريمة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون للصعوبات الداخلية في بلد ما آثار ضارة أيضاً على البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، يشكل عدم الاستقرار في بلد ما ظروفاً مؤاتية للمسلحين للتسلل عبر الحدود لتهريب البضائع لدعم أنشطتهم، وتجنيد الأعضاء، وفي بعض الحالات، شن هجمات. كما يؤدي هذا إلى إضعاف التعاون بين الدول لتأمين الحدود المشتركة.

الاستنتاجات

يرمي هذا التقرير إلى كشف اتجاهات أو أنشطة الجريمة المنظمة التي يمكن أن تشكل خطرا أو تهديدا مباشرا لمنطقة شمال أفريقيا. وقد بيّن هذا التقرير التهديدات التي تطرحها الجريمة المنظمة للسلامة والأمن والتنمية المستمرة في البلدان الأعضاء. وعرض هذا التحليل بإيجاز التهديدات المنبثقة من الشبكات الإجرامية والأسواق الإجرامية التي تعززها.

كما عرض هذا التقرير تقييما للعديد من الأسواق الإجرامية ولا سيما الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر، والسلع المقلدة، والاتجار بقطع التراث الثقافي. وألقى الضوء على الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب، وأشار الى العديد من العوامل المساعدة على تنامي الجريمة المنظمة في المنطقة. وتشمل هذه العوامل الحدود الطويلة التي تصعب حمايتها في المنطقة المذكورة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي لشمال أفريقيا القريب من الأسواق الاستهلاكية في أوروبا، ومشاركة بلدان شمال أفريقيا في التجارة العالمية، وماضي الجماعات الناشطة في التهريب عبر الحدود وبالتالي قدراتها المتقدمة، والفساد، والوضع الاقتصادي الصعب الذي تقاسيه شرائح واسعة من السكان.

وقد أظهر هذا التقرير أن الشبكات الإجرامية في شمال أفريقيا واسعة الحيلة وتعرف كيف تستفيد من البيئة التي تنشط فيها وأنها قادرة على استغلال العوامل الاقتصادية والاجتماعية الآنفة الذكر التي تحرك الجريمة المنظمة. ولدى هذه الشبكات التصميم والقدرة على مواصلة استغلال المنطقة لمكاسب إجرامية، وإذا لم يوضع لها حد فإنها ستواصل توسيع نطاق أنشطتها في الأسواق الإجرامية واستغلال السكان والنظم لتحقيق أقصى قدر من الأرباح. ومع تطور هذه الشبكات، ستفضي ممارساتها المجحفة والفاسدة إلى تعطيل الأعمال المشروعة، وإلحاق الضرر بالاقتصادات الحقيقية، وإدامة الفساد، واشتداد حدة العنف، وتقويض سيادة القانون بشكل متزايد.

ولذلك، من المهم أن تتخذ دول شمال أفريقيا التدابير المناسبة لمواجهة الشبكات الإجرامية في المنطقة مواجهة استراتيجية. ويقتضي البعد عبر الوطني المتزايد للجريمة المنظمة مواجهة جماعية من قبل الدول الأعضاء وأجهزة إنفاذ القانون. وهذه المواجهة الإقليمية الجماعية يجب أن يصاحبها تعاون أجهزة الشرطة وتبادل المعلومات بين البلدان من أجل تكوين صورة شاملة عن الشبكات الإجرامية وعن طريقة عملها في أنحاء المنطقة وعبرها. ويمكن لمثل هذا النهج أن يساعد في تحديد نقاط الضعف لدى الشبكات الإجرامية، ووفقا لذلك استحداث أكثر الاستراتيجيات فعالية من أجل القضاء على أنشطتها.

المراجع

[1] 'Market Analysis of Plant-Based Drugs: Opiates, Cocaine, Cannabis', Word Drug Report 2017, *United Nations Office on Drugs and Crime*, https://www.unodc.org/wdr2017/field/Booklet_3_Plantbased_drugs.pdf (تم الاطلاع عليه في 3 حزيران/يونيو 2018).

[2] المرجع نفسه.

[3] ' تقرير المجلس الدولي لمكافحة المخدرات لعام 2016 ' ، *المجلس الدولي لمكافحة المخدرات*، منشورات الأمم المتحدة، 2016.

[4] ذكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن غرام حشيشة القنب كان يباع عادة في عام 2015 في المغرب بـ 3 دولارات أمريكية وفي الجزائر بـ 3,3 دولارات أمريكية. انظر الموقع الإلكتروني الرسمي لإحصاءات المكتب للاطلاع على المزيد من المعلومات https://data.unodc.org/#state:9 (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[5] يُظهر تحليل لبيانات مستمدة من مصادر مفتوحة أن الأسعار ارتفعت بشكل حاد في العامين الماضيين في بلدان معينة مثل مصر والجزائر.

[6] وقد تم الحصول على الأرقام الواردة في هذا الرسم وتجميعها من عدة مصادر بما في ذلك: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في الجزائر، التقرير الدولي لاستراتيجية مكافحة المخدرات للسنوات من 2011 إلى 2018، إحصاءات وبيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقارير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للسنوات من 2011 إلى 2017 والصحافة. أعطيت الأرقام من المؤسسات الرسمية الأسبقية على المقالات الصحفية. في الحالات التي تم الإبلاغ عن أرقام مختلفة، تم الإبقاء على أعلى الأرقام من المؤسسات الرسمية.

[7] 'Perspectives on Drugs: Changes in Europe's cannabis', *European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction*, 2017, http://www.emcdda.europa.eu/system/files/publications/2937/POD_Cannabis%20resin%20market.pdf (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[8] يورو واحد= 1.15 دولار أمريكي في 6 آب/أغسطس 2018.

[9] وزارة الخارجية الأمريكية، 'International Narcotics Control Strategy Report, Volume 1 - Drug and Chemical', *Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs*, March 2017.

[10] 'Perspectives on Drugs: Changes in Europe's Cannabis Resin Market', *European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction,* 2017, http://www.emcdda.europa.eu/changes-europe%E2%80%99s-cannabis-resin-market_en (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[11] 'Espagne: une organisation criminelle qui transportait du haschich marocain en hélicoptère démantelée', *Huffpost Maghreb*, 21 février 2018, https://www.huffpostmaghreb.com/2018/02/21/espagne-une-organisation-criminelle-qui-transportait-haschich-marocain-helicoptere-damentele_n_19286096.html (تم الاطلاع عليه في 1 حزيران/يونيو 2018).

[12] وزارة الخارجية الأمريكية، 'International Narcotics Control Strategy Report, Volume 1 - Drug and Chemical', *Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs*, March 2018.

[13] تم الحصول على الأرقام الواردة في هذا الجدول وجمعها من عدة مصادر منها: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في الجزائر، التقرير الدولي لاستراتيجية مكافحة المخدرات للسنوات من 2011 إلى 2018، إحصاءات وبيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة المشار اليها، تقارير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للسنوات من 2011 إلى 2017 والصحافة. أعطيت الأرقام من المؤسسات الرسمية الأسبقية على المقالات الصحفية. في الحالات التي تم الإبلاغ عن أرقام مختلفة، تم الإبقاء على أعلى الأرقام من المؤسسات الرسمية.

[14] 'Brazilian Referred to Trial in Egypt on Drug Trafficking Charges', *Egypt Independent*, 2 December 2017, https://www.egyptindependent.com/brazilian-referred-to-trial-in-egypt-on-drug-trafficking-charges/ (تم الاطلاع عليه في 5 أيار/مايو 2018)

[15] في 11 شباط/فبراير 2018، ضُبط 540 كلغ من الكوكايين في ميناء الدار البيضاء. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2017، أفادت السلطات المغربية بأنها ضبطت نحو طنّين ونصف طن من مادة الكوكايين النقية جدا كانت مخبأة قرب الرباط وبوزنيقة والناضور. وأُدخلت هذه الكمية باستخدام قارب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ضُبط نحو 1,2 طن من الكوكايين على متن سفينة صيد قبالة ساحل الدخلة.

[16] 'Deux Péruviens et un Français parmi les membres d'un réseau de fabrication de cocaïne, arrêtés à Oujda', *Le Courrier de l'Atlas*, 13 septembre 2016, https://www.lecourrierdelatlas.com/maroc-deux-peruviens-et-un-francais-parmi-les-membres-d-un-reseau-de-fabrication-de-cocaine-arretes-a-oujda--5494 (تم الاطلاع عليه في 24 أيار/مايو 2018).

[17] 'Ce trafiquant d'origine marocaine cachait de la cocaïne... dans des ananas', *HuffPost Maroc*, 21 décembre 2017, https://www.huffpostmaghreb.com/2017/12/21/trafiquant-de-drogue-cachait-de-la-cocaine-dans-des-ananas_n_18880848.html (تم الاطلاع عليه في 24 أيار/مايو 2018).

[18] 'La Policía detiene al "mayor" traficante de cocaína de la Costa del Sol e interviene una tonelada de droga', *El Mundo*, 24 Diciembre 2017, http://www.elmundo.es/andalucia/malaga/2017/12/21/5a3b7b7946163f97518b458b.html (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[19] 'International Narcotics Control Strategy Report, Volume 1 - Drug and Chemical', 2018, op. cit

[20] 'Tunisie: saisie inédite de cocaïne venue d'Italie', *Le Figaro*, 13 mars 2017, http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2017/03/13/97001-20170313FILWWW00275-tunisie-saisie-inedite-de-cocaine-venue-d-italie.php (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[21] 'Monastir : 32,57 kilos de cocaïne découverts au large des îles Kuriat', *Direct Info*, 05 mai 2017, https://directinfo.webmanagercenter.com/2017/05/05/monastir-3257-kilos-de-cocaine-decouverts-au-large-des-iles-kuriat/ (تم الاطلاع عليه في 24 أيار/مايو 2018).

[22] 'Libya: A Growing Hub for Criminal Economies and Terrorist Financing in the Trans-Sahara', Policy Brief, 11 May 2015, *The Global Initiative against Transnational Organized Crime*, http://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2015/05/TGIATOC-Libya_-a-growing-hub-for-Criminal-Economies-and-Terrorist-Financing-in-the-Trans-Sahara-web.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[23] 'The Afghan Opiate Trade and Africa - A Baseline Assessment', *United Nations Office on Drugs and Crime*, 2016, https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Afghanistan/Afghan_Opiate_trade_Africa_2016_web.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[24] مثال على ذلك، ضُبط 11 كلغ من الهيروين في ميناء نويبع الواقع على البحر الأحمر في جنوبي سيناء داخل مكيّف هوائي لشاحنة قادمة من الأردن. المصدر: '9 Million Pills of Tramadol Seized at Port Said', *The Cairo Post*, 21 April 2016, http://thecairopost.youm7.com/news/204871/news/9-million-pills-of-tramadol-seized-at-port-said (تم الاطلاع عليه في 23 أيار/مايو 2018).

[25] 'Drug trafficking Routes Proliferate through Indian Ocean', *Jane's Military & Security Assessments Intelligence Centre*, 2017, https://www.janes.com/images/assets/457/72457/Drug_trafficking_routes_proliferate_through_Indian_Ocean.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 أيار/مايو 2018).

[26] 'The Afghan Opiate Trade and Africa - A Baseline Assessment', 2016, op. cit.

[27] 'Egyptian Navy Confiscates EGP 10 Billion Shipment of Heroin', *Cairo Scene*, 15 April 2018, http://www.cairoscene.com/Buzz/navy-confiscates-heroin (تم الاطلاع عليه في 24 أيار/مايو 2018).

[28] 'Record Heroin Haul Bound for Turkey Seized in Mediterranean Drug Sting', *Daily Sabah*, 7 June 2017, https://www.dailysabah.com/investigations/2017/06/07/record-heroin-haul-bound-for-turkey-seized-in-mediterranean-drug-sting (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[29] 'Turkish Coast Guard and Navy Confiscate Record Size of Narcotics', *Bosphorus Naval News*, 07 June 2017, https://turkishnavy.net/2017/06/07/turkish-coast-guard-and-navy-confiscate-record-size-of-narcotics/(تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[30] 'Drug trafficking routes proliferate through Indian Ocean', 2017, op. cit.

[31] 'The Afghan Opiate Trade and Africa - A Baseline Assessment', 2016, op. cit.

[32] 'Outcast: Egypt's Growing Addiction Problem', *Ahram Online*, 25 June 2015, http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/151/133715/Egypt/Features/Outcast-Egypts-growing-addiction-problem-.aspx (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018)

[33] 'Egypt Fights a Losing Battle against Drugs', *Arab News*, 26 February 2018, http://www.arabnews.com/node/1254306/middle-east (تم الاطلاع عليه في27 أيار/مايو 2018).

[34] تم الحصول على الأرقام الواردة في هذا الجدول وجمعها من عدة مصادر منها: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في الجزائر، التقرير الدولي لاستراتيجية مكافحة المخدرات للسنوات من 2011 إلى 2018، إحصاءات وبيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة المشار اليها، تقارير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للسنوات من 2011 إلى 2017 والصحافة. أعطيت الأرقام من المؤسسات الرسمية الأسبقية على المقالات الصحفية. في الحالات التي تم الإبلاغ عن أرقام مختلفة، تم الإبقاء على أعلى الأرقام من المؤسسات الرسمية.

[35] 'The Afghan Opiate Trade and Africa - A Baseline Assessment', 2016, op. cit.

[36] 'Tramadol Abuse Addiction Sweeping Egypt as Part of the World's Growing Opioid Crisis', *ABC News*, 4 May 2018, http://www.abc.net.au/news/2018-05-05/opioid-crisis-tramadol-epidemic-sweeping-cairo/9719454 (تم الاطلاع عليه في 28 أيار/مايو 2018).

[37] 'تقرير: المافيا الإيطالية تبيع الترامادول إلى داعش وبوكو حرام'، إرم نيوز، 5 شباط/فبراير 2018، https://www.eremnews.com/entertainment/crimes/1183481 (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

[38] 'Chinese Tramadol' goes viral on Egyptian market', *Egypt Independent*, 31 January 2018, https://www.egyptindependent.com/chinese-tramadol-goes-viral-egyptian-market/ (تم الاطلاع عليه في 27 أيار/مايو 2018).

[39] 'Outcast: Egypt's growing addiction problem', 2015, op. cit.

[40] . Aallana, 'The India Connection', *Fountain Ink*, 15 November 2016, http://fountainink.in/reportage/the-india-connection- (تم الاطلاع عليه في 27 أيار/مايو 2018).

[41] 'تقرير: المافيا الإيطالية تبيع الترامادول إلى داعش وبوكو حرام'، إرم نيوز، 5 شباط/فبراير 2018، https://www.eremnews.com/entertainment/crimes/1183481 (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

[42] 'Italy Says Seizes Opiates Meant to Finance Islamic State', *Reuters*, 3 November 2017, https://www.reuters.com/article/us-italy-crime-islamic-state/italy-says-seizes-opiates-meant-to-finance-islamic-state-idUSKBN1D30WS (تم الاطلاع عليه في 28 أيار/مايو 2018).

[43] Tramadol: The Dangerous Opioid From India', *The Diplomat*, 19 January 2018, https://thediplomat.com/2018/01/tramadol-the-dangerous-opioid-from-india/ (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[44] المرجع نفسه.

[45] وتسمى أيضا الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أو داعش، وهي مجموعة متمردة عابرة للحدود تعمل أساسا في غرب العراق وشرق سوريا.

[46] المرجع نفسه.

[47] 'The Islamic State May Have Gotten Caught Smuggling a Huge Shipment of Opiates to Libya', *Vice News*, 07 June 2016, https://news.vice.com/article/the-islamic-state-may-have-gotten-caught-smuggling-a-huge-shipment-of-opiates-to-libya (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[48] '9 Million Pills of Tramadol Seized at Port Said', 2018, op. cit.

[49] 'إحباط محاولة تهريب كمية من حبوب ترامادول في ميناء بور سعيد'، *Official governmental website of Port Said*, 27 October 2017, http://www.portsaid.gov.eg/Lists/List21/DispForm.aspx?ID=5968 (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

[50] 'جمارك بور سعيد تحبط محاولة تهريب نحو 12 مليون حبة ترامادول'، *Al-Masry Al-Yom*, 26 October 2017 https://www.almasryalyoum.com/news/details/1210515 (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

[51] 'New trends in tramadol trafficking in Niger', *The global initiative Against Transnational Organized Crime*, 25 June 2018, http://globalinitiative.net/tramadol-trafficking-in-niger/ (تم الاطلاع عليه في 5 تموز/يوليو 2018).

[52] أضحت هذه المدينة أيضا تُعرف منذ عام 2014 بأنها معلم هام لطريق وسط عبر البحر الأبيض المتوسط التي يستخدمها المهاجرون. وفي نيسان/أبريل 2107، ذكرت إذاعة البي بي سي أن أحد العاملين في منظمة الهجرة الدولية أفاد بوجود أسواق نخاسة يباع فيها المهاجرون الأفارقة في سبها.

[53] 'New trends in tramadol trafficking in Niger', 2018, op. cit.

[54] انظر القسم الذي يتناول مادة الكوكايين، في الصفحة 10.

[55] 'Canadian Passenger Attempts to Smuggle 200 Tramadol Bottles into Cairo International Airport', *Cairo Scene*, 8 May 2016, http://scene.gornany.com/BusinessAndPolitics/Canadian-Passenger-Attempts-To-Smuggle-200-Tramadol-Bottles-Into-Cairo-International-Airpor (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[56] 'Cairo Airport Busts Man Trying to Smuggle Tramadol in Two Children's Diapers', *Cairo Scene*, 6 March 2016, http://scene.gornany.com/BusinessAndPolitics/Cairo-Airport-Busts-Man-Trying-To-Smuggle-Tramadol-In-2-Childrens-Diapers (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[57] 'مؤتمر الإجرام الصيدلاني يعلن الجزائر إمبراطورية للقرقوبي' ، النهار المغربية عبر موقع المغرس الإلكتروني، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، https://www.maghress.com/annahar/7033 (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

[58] The United States Institute of Peace (USIP), 'Border Security Challenges in the Grand Maghreb', *Peaceworks*, Q.Hanlon and M. Herbert, No. 109, 2015, https://www.files.ethz.ch/isn/191018/PW109-Border-Security-Challenges-in-the-Grand-Maghreb.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[59] الدرهم المغربي= 0,11 دولار أمريكي في 6 آب/أغسطس 2018.

[60] 'القرقوبي الإسباني يغزو المغرب لتعويض الجزائري' ، جريدة اليوم 24 ، تشرين الثاني/نوفمبر 2017، http://m.alyaoum24.com/991272.html# (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

[61] الدرهم المغربي= 0,11 دولار أمريكي في 6 آب/أغسطس 2018.

[62] 'تفكيك شبكة دولية لتهريب "القرقوبي" عبر سبتة نحو المغرب' ، *Press Tetouan*, 27 June 2018 http://www.presstetouan.com/news29165.html (تم الاطلاع عليه في 28 آب/أغسطس 2018).

[63] 'Trafic de psychotropes: les hommes de Hammouchi frappent fort', *Le 360 Maroc*, 21 mai 2018، http://fr.le360.ma/societe/trafic-de-psychotropes-les-hommes-de-hammouchi-frappent-fort-166063 (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[64] 'Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment', *United Nations Office on Drugs and Crime*, February 2013 http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[65] 'Annex 4. The Largest Civilian Firearms Arsenals for 178 Countries', *Small Arms Survey*, 2007, http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2007/en/Small-Arms-Survey-2007-Chapter-02-annexe-4-EN.pdf (تم الاطلاع عليه في 6 تموز/يوليو 2018).

[66] F. Strazzari & F. Zampagni, 'Illicit Firearms Circulation the Politics of Upheaval in North Africa', *Flemish Peace Institute*, 2018, https://www.flemishpeaceinstitute.eu/sites/vlaamsvredesinstituut.eu/files/wysiwyg/project_safte_eu_neighbourhood_north-africa.pdf (تم الاطلاع عليه في 6 تموز/يوليو 2018).

[67] 'Border Security Challenges in the Grand Maghreb', 2015, op. cit.

[68] المرجع نفسه.

[69] 'Investigating Cross-Border Weapon Transfers in The Sahel', *Conflict Armament Research*, November 2016

[70] 'Exploring Tomorrow's Organized Crime', *EUROPOL*, 2015

[71] تعود أصولهم إلى قبيلة الطوارق الرحل المنتشرة، بمعظمها، في الصحراء الكبرى والمناطق القريبة في بلدان شمال وغرب أفريقيا. وفي عام 2011، أشار عدد من التقارير إلى أن أفرادا كثيرين تابعين للطوارق في مالي انضموا إلى قوات المرتزقة التابعة للقذافي في ليبيا. وذكر المصدر ذاته أن هؤلاء الرجال كانوا يتقاضون ما يصل إلى 10 000 دولار أمريكي للانضمام إليها. وكان يقدَّم إليهم وعد بتقاضي 1 000 دولار أمريكي يوميا لقاء المشاركة في القتال.

[72] 'Investigating Cross-Border Weapon Transfers in The Sahel', 2016, op. cit.

[73] إن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1970 (2011) "يفرض حظرا على الأسلحة وعلى سفر بعض الأفراد وتجميدا لأصول معينة على خلفية الحالة السائدة في الجماهيرية العربية الليبية". وينص على أنه "يُطلب من جميع الدول الأعضاء منع بيع أو توريد الأسلحة أو أي نوع من المواد ذات الصلة إلى ليبيا، بما في ذلك الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية، وقطع الغيار الخاصة بالمعدات المذكورة (ما عدا إلى الحكومة الليبية بالنسبة للمعدات غير القاتلة أو المساعدة الفنية أو التدريب أو المساعدات المالية)؛ ويحظر على ليبيا تصدير جميع الأسلحة والمواد ذات الصلة بها ويحظر على الدول الأعضاء شراؤها".

[74] N. R. Jenzen-Jones & I. McCollum, 'Web Trafficking: Analysing the Online Trade of Small Arms and Light Weapons in Libya', *Small Arms Survey,* April 2017, http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/F-Working-papers/SAS-SANA-WP26-Libya-web-trafficking.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[75] Security Assessment in North Africa, 'The Online Trade of Light Weapons in Libya', *Small Arms Survey*, Dispatch No. 6, April 2016, http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/R-SANA/SANA-Dispatch6-Online-trade.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[76] 'Illicit Firearms Circulation the Politics of Upheaval in North Africa', 2018, op. cit

[77] المرجع نفسه.

[78] 'Border Security Challenges in the Grand Maghreb', 2015, op. cit.

[79] المرجع نفسه.

[80] ' الجزائر تحذر تونس من شبكة ليبية تهرّب أسلحة عبر حدود البلدين' ، الحياة، 10 آب/أغسطس 2017، http://www.alhayat.com/article/880032/ (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

[81] 'Egypt's Army Destroys 10 Vehicles Loaded with Arms Near Libya Border', *Xinhua Net*, 11 November 2017, http://www.xinhuanet.com/english/2017-11/11/c_136745207.htm (تم الاطلاع عليه في 2 تموز/يوليو 2018).

[82] 'Egypt's Security and Haftar: al-Sisi's Strategy in Libya', *Instituto per gli Studi di Politica Internazionale (IPSI)*, 2 February 2017 https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/egypts-security-and-haftar-al-sisis-strategy-libya-16284 , (تم الاطلاع عليه في 2 تموز/يوليو 2018).

[83] Jamestown Foundation, 'Egypt Looks for Security Answers as its War on Terrorism Moves to the Desert Oases', *Terrorism Monitor*, Volume: 16 Issue: 1, A. McGregor, 15 January 2018 https://www.ecoi.net/en/document/1423040.html (تم الاطلاع عليه في 3 تموز/يوليو 2018).

[84] 'Terrorisme-cellule d'El Jadida: le BCIJ poursuit de dangereux éléments algériens', Le 360 Maroc, 30 January 2017 http://fr.le360.ma/politique/terrorisme-cellule-del-jadida-le-bcij-poursuit-de-dangereux-elements-algeriens-105939 (تم الاطلاع عليه في 3 تموز/يوليو 2018).

[85] Border Security Challenges in the Grand Maghreb', 2015, op. cit.

[86] مجموع المهاجرين الذين استخدموا طرق شمال أفريقيا لأوروبا بين عامي 2013 و2017. تحليل بيانات فرونتكس حول عبور الحدود بشكل غير قانوني. مستخرجة من: https://frontex.europa.eu/along-eu-borders/migratory-map/ (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018). انظر الشكل 4، ص 21 كمرجع.

[87] 'Baseline Study on Trafficking in Persons in Tunisia: Assessing the Scope and Manifestations', *International Organization for Migration (IOM)*, 2013, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Baseline%20Study%20on%20Trafficking%20in%20Persons%20in%20Tunisia.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[88] Africa-Frontex Intelligence Community Joint Report', Frontex, 2016, https://data.europa.eu/euodp/en/data/storage/f/2016-03-07T145446/AFIC_report_2015.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[89] Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 'Migration Profile: Tunisia', *Migration policy Centre*, F. De Bel-Air, Issue 2016/08, December 2016, http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/45144/MPC_PB_2016_08.pdf (تم الاطلاع عليه في 2 تموز/يوليو 2018).

[90] Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 'Migration Profile: Morocco', *Migration Policy Centre*, F. De Bel-Air, Issue 2016/05, April 2016, http://migration4development.org/sites/default/files/mp_morocco.pdf (تم الاطلاع عليه في 2 تموز/يوليو 2018).

[91] في عام 1973، أوقفت الحكومة الجزائرية، عقب موجات ضخمة من الهجرة باتجاه فرنسا في ستينيات القرن الماضي واعتمادا على إيراداتها من النفط والهيدروكربون، بشكل أحادي هذا النوع من الهجرة. ومنذ العقد الأول من هذا القرن، لوحظت قفزة جديدة في أعداد العمال المهاجرين الجزائريين بالتزامن مع تحرير الاقتصاد الجزائري تدريجيا.

[92] Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 'Migration Profile: Algeria', *Migration Policy Centre*, F. De Bel-Air, June 2013, http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Algeria.pdf (تم الاطلاع عليه في 2 تموز/يوليو 2018).

[93] Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 'Migration Profile: Egypt', *Migration Policy Centre*, F. De Bel-Air, Issue 01, February 2016, http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/39224/MPC_PB_2016_01.pdf (تم الاطلاع عليه في 2 تموز/يوليو 2018).

[94] Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 'Migration Profile: Libya', *Migration Policy Centre*, June 2013, http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Libya.pdf (تم الاطلاع عليه في 2 تموز/يوليو 2018).

[95] 'Trends in International Migrant Stock: The 2017 Revision', *United Nations Department of Economic and Social Affairs - Population Division*, http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/docs/MigrationStockDocumentation_2017.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[96] تشير هذه الإحصائيات إلى أعداد المهاجرين الدوليين. تشمل هذه الأعداد جميع المقيمين المولودين في الخارج في بلد بغض النظر عن تاريخ دخولهم البلاد. بالنسبة للبلدان التي لا تتوفر فيها بيانات حول السكان المولودين في الخارج، تستخدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بيانات حول المواطنين الأجانب. وعلى هذا النحو، قد لا يشمل عدد المهاجرين الدوليين المهاجرين من الجيل الثاني المولودين في البلاد، ولكن آباءهم هم الذين هاجروا. كما يجب عدم الخلط بين بيانات أعداد المهاجرين وبيانات تدفق الهجرة السنوية (أي عدد المهاجرين الذين دخلوا أو غادروا بلدًا خلال عام واحد .

[97] بدأ القذافي يهتم بالوحدة الأفريقية بعد فشل نظرية العروبة. وتمثلت نظريته في تأسيس الولايات المتحدة الأفريقية بجواز سفر واحد وجيش واحد وعملة واحدة. وأيدت بعض البلدان الأفريقية هذه الفكرة لكن بلدانا أفريقية قوية أخرى عارضتها مثل كينيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا.

[98] 'Trans-Saharan Migration to North Africa and the EU: Historical Roots and Current Trends', *Migration Policy Institute*, 01 November 2006, https://www.migrationpolicy.org/article/trans-saharan-migration-north-africa-and-eu-historical-roots-and-current-trends/ (تم الاطلاع عليه في 2 تموز/يوليو 2018).

[99] 'Migration Profile: Libya', 2013, op. cit.

[100] Trans-Saharan Migration to North Africa and the EU: Historical Roots and Current Trends', 2006, op. cit.

[101] 'Migration Profile : Egypt', 2016, op. cit.

[102] الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء دول جنوب الصحراء الكبرى.

[103] لا يشمل هذا الرقم الليبيين المشردين داخليًا.

[104] مستخرجة من قاعدة بيانات المفوضية الإحصائية للسكان، "مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين"، http://popstats.unhcr.org/en/persons_of_concern (تم الاطلاع عليه في 25 تموز/يوليو 2018).

[105] 'Trends in International Migrant Stock: The 2017 Revision', 2017, op. cit.

[106] 'Migration Profile: Tunisia', 2016, op. cit.

[107] 'Migration Profile: Morocco', 2016, op. cit.

[108] تضم منطقة شنغن 26 دولة أوروبية ألغت رسميا على حدودها المشتركة ضرورة حمل جوازات السفر وجميع أشكال الرقابة الحدودية الأخرى.

[109] 'Migration Profile: Egypt', 2016, op. cit.

[110] 'Risk Analysis for 2018', *Frontex*, 20 February 2018, https://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Risk_Analysis/Risk_Analysis_for_2018.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[111] 'Irregular border crossing on the West African Route', *Open Migration*, http://openmigration.org/en/infographic/irregular-border-crossing-on-the-west-african-route/ (تم الاطلاع عليه في 5 تموز/يوليو 2018).

[112] في عام 2016، كانت ليبيا نقطة انطلاق 90 في المائة من المهاجرين الذي وصلوا إلى إيطاليا، ومصر نقطة انطلاق 6 في المائة منهم: 'Desperate Journeys', *UNHCR Bureau for Europe*, February 2017, http://www.unhcr.org/58b449f54.pdf (تم الاطلاع عليه في 9 تموز/يوليو 2018).

[113] Analysis of Frontex data on illegal border crossing. Retrieved from: https://frontex.europa.eu/along-eu-borders/migratory-map/ (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

[114] 'Africa-Frontex Intelligence Community Joint Report', 2016, op. cit

[115] M. Politzer & E. Kassie, 'The 21st Century Gold Rush: Refugees', *Huffington Post*, 21 December 2016, https://highline.huffingtonpost.com/articles/en/the-21st-century-gold-rush-refugees/#/niger (تم الاطلاع عليه في 12 تموز/يوليو 2018).

[116] Jamestown Foundation, 'Libya's Rogue Militias Keep the Country from Tackling Human Trafficking', *Terrorism Monitor*, Volume: 16 Issue 4, A. Bocchi, 26 February 2018, https://jamestown.org/program/libyas-rogue-militias-keep-country-tackling-human-trafficking/ (تم الاطلاع عليه في 11 تموز/يوليو 2018).

[117] 'IDP & Returnee Report Round 20 – Mobility Tracking, May-June 2018', *Displacement Tracking Matrix (DTM) Libya*, http://www.globaldtm.info/libya/ (تم الاطلاع عليه في 11 تموز/يوليو 2018).

[118] المواطنون الماليون معفيون من التأشيرة إلى الجزائر والمغرب وتونس.

[119] يورو واحد = 1,16 دولار أمريكي في 6 آب/أغسطس 2018.

[120] 'Africa-Frontex Intelligence Community Joint Report', 2016, op. cit

[121] 'The Emerging Egyptian Hub', *Mediterranean Affairs*, 31 October 2017, http://mediterraneanaffairs.com/libya-egypt-changing-dynamics-migration-routes/ (تم الاطلاع عليه في 6 تموز/يوليو 2018).

[122] 'Risk Analysis for 2018', 2018, op. cit.

[123] Analysis of Frontex data on illegal border crossing. Retrieved from: https://frontex.europa.eu/along-eu-borders/migratory-map/ (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

[124] 'Risk Analysis for 2018', 2018, op. cit.

[125] 'Africa-Frontex Intelligence Community Joint Report', 2016, op. cit.

[126] 'Italy Busts New Smuggling Ring Bringing Migrants from Tunisia', *Reuters*, 10 April 2018, https://www.reuters.com/article/us-europe-migrants-italy-smugglers/italy-busts-new-smuggling-ring-bringing-migrants-from-tunisia-idUSKBN1HH1RS (تم الاطلاع عليه في 27 تموز/يوليو).

[127] 'The 21st Century Gold Rush: Refugees', 2016, op. cit

[128] 'Morocco Dismantles Migrant-Smuggling Ring', *Morocco World News*, 11 February 2018, https://www.moroccoworldnews.com/2018/02/240413/morocco-dismantles-migrant-smuggling-ring/ (تم الاطلاع عليه في 4 تموز/يوليو 2018).

[129] دينار مغربي واحد = 0,11 دولار أمريكي في 6 آب/أغسطس 2018.

[130] 'Morocco's Gendarmerie Dismantles International Illegal Migration Ring', *Middle East Monitor*, 5 January 2018, https://www.moroccoworldnews.com/2017/12/237456/moroccos-gendarmerie-dismantles-international-illegal-migration-ring/ (تم الاطلاع عليه في 4 تموز/يوليو 2018).

[131] 'Egypt Arrests 75 on Human Trafficking Charges', *Morocco World News*, 30 December 2017, https://www.middleeastmonitor.com/20180105-egypt-arrests-75-on-human-trafficking-charges/ (تم الاطلاع عليه في 8 تموز/يوليو 2018).

[132] 'Egyptian Authorities Arrest Two Human Smugglers in Alexandria', *Ahram Online*, 5 May 2017, http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/268154/Egypt/Politics-/Egyptian-authorities-arrest-two-human-smugglers-in.aspx (تم الاطلاع عليه في 4 تموز/يوليو 2018).

[133] 'Tunisia Arrests People Smuggler after 87 Drowned', *Reuters*, 22 June 2018, https://www.reuters.com/article/us-europe-migrants-tunisia/tunisia-arrests-people-smuggler-after-87-drowned-idUSKBN1JI1LO (تم الاطلاع عليه في 6 تموز/يوليو 2018).

[134] يورو واحد = 1,16 دولار أمريكي في 6 آب/أغسطس 2018.

[135] 'Italy Busts New Smuggling Ring Bringing Migrants from Tunisia', 2018, op. cit.

[136] يورو واحد = 1,16 دولار أمريكي في 6 آب/أغسطس 2018.

[137] يورو واحد = 1,16 دولار أمريكي في 6 آب/أغسطس 2018.

[138] يورو واحد = 1,16 دولار أمريكي في 6 آب/أغسطس 2018.

[139] 'From Morocco to Spain in 30 minutes: How a Crime Group Smuggled Migrants and Cannabis on Jet skis', Press Release, *EUROPOL*, 26 April 2018, https://www.europol.europa.eu/newsroom/news/morocco-to-spain-in-30-minutes-how-crime-group-smuggled-migrants-and-cannabis-jet-skis (تم الاطلاع عليه في 27 تموز/يوليو 2018).

140 تعرّف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص المكمل لها الاتجار بالأشخاص على النحو التالي: ''تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقّي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء''.

141 'Trafficking in Persons Report 2018', *Department of State - United States of America*, June 2018, https://www.state.gov/documents/organization/282798.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

142 'Baseline Study on Trafficking in Persons in Tunisia: Assessing the Scope and Manifestations'، 2013، المرجع السابق.

143 'France/Traite des êtres humains : Les Marocains parmi les premières victimes', *L'Economiste*, 27 juin 2018, https://mobile.leconomiste.com/flash-infos/france-traite-des-etres-humains-les-marocains-parmi-les-premieres-victimes (تم الاطلاع عليه في 18 تموز/يوليو 2018).

144 'Trafficking in Persons Report 2018', 2018, op. cit.

145 'Baseline Study on Trafficking in Persons in Tunisia: Assessing the Scope and Manifestations', 2013, op. cit.

146 'Global Report on Trafficking in Persons, Country profile: North Africa & Middle East', United Nations Office on Drugs and Crime, 2016, http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glotip/Glotip16_Country_profile_North_AfricaMiddle_East.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

147 'Trafficking in Persons Report 2018', 2018, op. cit.

148 'Global Report on Trafficking in Persons, Country profile: North Africa & Middle East', 2016, op. cit.

149 'Egypt Arrests 'Organ Trafficking Ring'', *BBC News*, 6 December 2016, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-38224836 (تم الاطلاع عليه في 18 تموز/يوليو 2018).

150 'Medical Staff Involved in Organ Trafficking Arrested in Egypt', *Al-Arabiya*, 23 August 2017, https://english.alarabiya.net/en/features/2017/08/23/Egyptian-authorities-capture-a-network-for-trafficking-human-organs.html (تم الاطلاع عليه في 18 تموز/يوليو 2018).

151 'Trafic d'organes: témoignages sur un crime pas comme les autres", *Le 360 Maroc*, 24 octobre 2014, http://fr.le360.ma/societe/trafic-dorganes-temoignages-sur-un-crime-pas-comme-les-autres-23635 (تم الاطلاع عليه في 19 تموز/يوليو 2018).

152 'Why Rates of Human Organ Trafficking are on the Rise in the Middle East', *Future for Advanced Research and Studies*,27 December 2016, https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/2309/why-rates-of-human-organ-trafficking-are-on-the-rise-in-the-middle-east (تم الاطلاع عليه في 7 تموز/يوليو 2018).

153 'Trafficking in Persons Report 2015', *Department of State - United States of America*, June 2015, https://www.state.gov/documents/organization/282798.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

154 'Global Report on Trafficking in Persons, Country profile: North Africa & Middle East', 2016, op. cit.

155 المرجع نفسه.

156 'Les migrants victimes d'un vaste trafic d'organes en Égypte', *L'Express*, 06 mars 2018, https://www.lexpress.fr/actualite/monde/proche-moyen-orient/les-migrants-victimes-d-un-vaste-trafic-d-organes-en-egypte_1939070.html (تم الاطلاع عليه في 4 تموز/يوليو 2018).

157 'Baseline Study on Trafficking in Persons in Tunisia: Assessing the Scope and Manifestations', 2013. op. cit

158 '"Where is the World?': Libya Responds to Outrage over Slave Auctions", *CNN*, 23 November 2017, https://edition.cnn.com/2017/11/23/africa/libya-reaction-slave-trade/index.html (تم الاطلاع عليه في 5 تموز/يوليو 2018).

159 'Slavery in Libya: Life Inside a Container', *Al-Jazeera*, 26 January 2018, https://www.aljazeera.com/news/2018/01/slavery-libya-life-container-180121084314393.html (تم الاطلاع عليه في 4 تموز/يوليو 2018).

160 'Egypt's Laws Push Organ Trafficking Underground, Increasing Exploitation: Study', *Egyptian Streets*, 3 September 2016, https://egyptianstreets.com/2016/09/03/egypts-laws-push-organ-trafficking-underground-increasing-exploitation-study/ (تم الاطلاع عليه في 4 تموز/يوليو 2018).

161 D. Giorgis, 'Organ Trafficking and Migrants from Africa', *Africa Institute for Strategic and Security Studies*, July 2017, http://www.africaisss.org/files/Organ%20Trafficking%20and%20%20Migrants%20from%20Africa.pdf (تم الاطلاع عليه في 9 تموز/يوليو 2018).

162 'African Migrants Being Sold as Slaves by Libyan Human Traffickers 'Have Their Organs Harvested, Bodies Mutilated and Roasted Like Kebabs' Claims Nigerian Ex-Minister', *Daily Mail Online*, 29 September 2017, http://www.dailymail.co.uk/news/article-5127881/Africans-sold-slaves-Libya-organs-harvested.html (تم الاطلاع عليه في 6 تموز/يوليو 2018).

163 'African Slaves Cut Open for their Kidneys in Libya's Burgeoning Organ Trafficking Market', *International Business Times*, 5 December 2017, https://www.ibtimes.co.uk/enslaved-immigrants-sold-their-kidneys-liver-libyas-burgeoning-organ-trafficking-market-1650024 (تم الاطلاع عليه في 4 تموز/يوليو 2018).

164 'Trafficking in Persons Report 2018', 2018, op. cit.

165 المرجع نفسه.

166 'Trafficking in Persons Report 2015', 2015, op. cit.

167 المرجع نفسه.

168 'Enquête: Entre la Côte d'Ivoire et la Tunisie, arnaques, trafic et esclavage', *Nawaat Organization*, 29 janvier 2018, http://nawaat.org/portail/2018/01/29/enquete-entre-la-cote-divoire-et-la-tunisie-arnaques-trafic-et-esclavage/ (تم الاطلاع عليه في 18 تموز/يوليو 2018).

169 'Traite des enfants en Tunisie, le phénomène en chiffres. Les Africains en sont les premières victimes?', *Huffington Post*, 30 août 2017, https://www.huffpostmaghreb.com/2017/08/30/traite-enfants-tunisie_n_17866134.html (تم الاطلاع عليه في 18 تموز/يوليو 2018).

170 'Au Maroc, le trafic lucratif des travailleuses domestiques', *Le Monde Afrique*, 28 mai 2017, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/05/28/au-maroc-le-trafic-lucratif-des-travailleuses-domestiques_5135098_3212.html (تم الاطلاع عليه في 18 تموز/يوليو 2018).

171 'Travail domestique: Le calvaire des migrantes subsahariennes', *Huffpost Maroc*, 26 avril 2017, https://www.huffpostmaghreb.com/2017/04/26/travail-domestiques-subsahariennes-migrants_n_16260820.html (تم الاطلاع عليه في 1 تموز/يوليو 2018).

172 'Global Report on Trafficking in Persons, Country profile: North Africa & Middle East', 2016, op. cit

173 'Trafficking in Persons Report 2018', 2018, op. cit.

174 'Trade in Counterfeit and Pirated Goods, Mapping the Economic Impact', *Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) Publishing*, Paris, 2016, https://doi.org/10.1787/9789264252653-en (تم الاطلاع عليه في 31 تموز/يوليو 2018).

175 'Mapping the Real Routes of Trade in Fake Goods', Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) Publishing, Paris, 2017, http://dx.doi.org/10.1787/9789264278349-en (تم الاطلاع عليه في 31 تموز/يوليو 2018).

176 'La Contrefaçon en Algérie: risques pour la santé et la sécurité du consommateur', *El-Moudjahid*, 14 avril 2018, http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/122465/ (تم الاطلاع عليه في 31 تموز/يوليو 2018).

177 المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، 'تقرير عن الأنشطة لعام 2017'، *إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة*، 2017.

178 المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، 'تقرير عن الأنشطة لعام 2017'، إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، 2016.

179 '80% des pièces de rechange, habits et cosmétiques sont de la contrefaçon en Tunisie', *Tunis Webdo*, 20 octobre 2017, http://www.webdo.tn/2017/10/20/80-pieces-de-rechange-habits-cosmetiques-de-contrefacon-tunisie/ (تم الاطلاع عليه في 30 تموز/يوليو 2018).

180 آخر الأرقام المتوفرة من وزارة التجارة التونسية ترقى إلى عام 2010 وتشير إلى أن 221 988 سلعة قد ضُبطت في العام المذكور.

181 'Plus de 800 000 produits contrefaits saisis/ L'Algérie, un pays déversoir?', *Algérie Focus*, 23 mars 2017, https://www.algerie-focus.com/2017/03/plus-de-800-000-produits-contrefaits-saisis-lalgerie-pays-deversoir/ (تم الاطلاع عليه في 29 تموز/يوليو 2018).

182 'La Contrefaçon en Algérie : risques pour la santé et la sécurité du consommateur', *El-Moudjahid*, 14 avril 2018, http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/122465/ (تم الاطلاع عليه في 31 تموز/يوليو 2018).

183 جنيه مصري واحد = 0,0558842 دولار أمريكي في 31 تموز/يوليو 2018.

184 'The Economic Impact of Counterfeit Goods in Egypt', *International Journal of Business Management & Research (IJBMR)*, ISSN 2249-6920, Vol. 3, Issue 3, August 2013, 111-128,http://www.tjprc.org/publishpapers/2-32-1373961791-10.%20The%20Economic%20Impact%20of%20Counterfeiting%20.FULL.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

185 The Proportion of Counterfeit Medicines on the Egyptian Markets Would Have Reached 30% of the Total Drug Market', *International Institute of Research Against Counterfeit Medicines (IRACM)*, 25 March 2015, http://www.iracm.com/en/2015/03/the-proportion-of-counterfeit-medicines-on-the-egyptian-markets-would-have-reached-30-of-the-total-drug-market/ (تم الاطلاع عليه في 1 آب/أغسطس 2018).

186 'Market of Deception', Geoffrey Craig, American Chamber of Commerce in Egypt, August 2007, https://www.libya-businessnews.com/2013/06/24/min-of-economy-warns-of-counterfeit-goods/ (تم الاطلاع عليه في 31 تموز/يوليو 2018).

187 'Min. of Economy Warns of Counterfeit Goods', *Libya Business News*, 21 June 2013, https://www.libya-businessnews.com/2013/06/24/min-of-economy-warns-of-counterfeit-goods/ (تم الاطلاع عليه في 30 تموز/يوليو 2018).

188 'Mapping the Real Routes of Trade in Fake Goods', 2017, op. cit.

189 'Why Do Countries Export Fakes?: The Role of Governance Frameworks, Enforcement and Socio-economic Factors', *Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) Publishing*, Paris, 2018, https://www.libya-businessnews.com/2013/06/24/min-of-economy-warns-of-counterfeit-goods/ (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

190 'Accidents de la route : Le danger des pièces de contrefaçon', *L'Economiste*, 13 septembre 2013, https://www.leconomiste.com/article/910780-accidents-de-la-routele-danger-des-pi-ces-de-contrefa (تم الاطلاع عليه في 31 تموز/يوليو 2018).

191 ''Why Do Countries Export Fakes?: The Role of Governance Frameworks, Enforcement and Socio-economic Factors', 2018, op. cit.

192 المرجع نفسه.

193 'Accidents de la route : Le danger des pièces de contrefaçon', 2013, op. cit.

194 'بالصور...ضبط مدرس كيمياء يُدير مصنع أدوية بيطرية مغشوشة في المنيا ', *Masrawy Newspaper*, 6 March 2018, www.masrawy.com/news/news_regions/details/2018/3/6/1277038/ (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

195 'Casablanca Still an Eldorado of Counterfeiting and Piracy', *The Arab Weekly*, 01 April 2018, https://thearabweekly.com/casablanca-still-eldorado-counterfeiting-and-piracy (تم الاطلاع عليه في 1 آب/أغسطس 2018).

196 يقوم باعة متجولون ببيع بعض المنتجات السيئة التقليد بأسعار لا تضاهى، في حين تباع منتجات أخرى في متاجر بأسعار قريبة من أسعار المنتجات الأصلية التي تقلدها.

197 'تبسة/ حجز سلع بقيمة 9 ملايين وتوقيف 106 أشخاص خلال 2017 ', *Essarih Online*, 21 January 2018, http://www.essarihonline.com/صوت-الشرق/تبسة-حجز-سلع-بقيمة-9-ملايين-وتوقيف-106-أشخاص/ (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

198 'The Fight against the Illicit Trafficking of Cultural Objects. The 1970 Convention: Past and Future', Information Kit, *United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)*, 15 and 16 March 2011, http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001916/191606E.pdf (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

199 'Antiquities Trafficking and Terrorism: Where Cultural Wealth, Political Violence, and Criminal Networks Intersect', *Middlebury Institute of International Studies*, July 2014, http://www.miis.edu/media/view/37908/original/illicit_antiquities_networks_final_1.pdf (accessed 27 August 2018).

200 N. Brodie, 'The Role of Conservators in Facilitating the Theft and Trafficking of Cultural Objects: The Case of a Seized Libyan Statue', *Libyan Studies*, 2017, https://www.cambridge.org/core/journals/libyan-studies/article/role-of-conservators-in-facilitating-the-theft-and-trafficking-of-cultural-objects-the-case-of-a-seized-libyan-statue/AF6894DDCB598A3E122B1D18A4EC9CAF (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

201 هي إحدى أكبر دُور سمسرة الأعمال الفنية في العالم، بما في ذلك المجوهرات والفن الزخرفي والفنون الجميلة ومجموعات الأعمال الفنية وغيرها.

202 'Samuel Andrew Hardy : les archéomafias, les antiquités et les drogues', *UNESCO*, 29 mars 2016, https://fr.unesco.org/news/samuel-andrew-hardy-archeomafias-antiquites-drogues (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

203 'Countering Illicit Traffic in Cultural Goods, The Global Challenge of Protecting the World's Heritage', *Conseil international des musées (ICOM)*, 2015, https://www.obs-traffic.museum/sites/default/files/ressources/files/Book_observatory_illicit_traffic_version%20issuu.pdf (تم الاطلاع عليه في 10 تموز/يوليو 2018).

204 'Fight against the Illicit Trafficking of Cultural Objects. The 1970 Convention: Past and Future', Information Kit, *United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)*, 15 and 16 March 2011, http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001916/191606E.pdf (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

205 'Satellite Evidence of Archaeological Site Looting in Egypt: 2002–2013', *Antiquity, A Review of World Archeology*, Vol 90, Issue 349, February 2016, https://www.cambridge.org/core/services/aop-cambridge-core/content/view/D23EA939FC4767D8BF50CAC6DE96D005/S0003598X16000016a.pdf/satellite_evidence_of_archaeological_site_looting_in_egypt_20022013.pdf (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

206 'Countering Illicit Traffic in Cultural Goods, The Global Challenge of Protecting the World's Heritage', 2015, op. cit.

207 القوائم الحمراء التي تصدر عن المجلس الدولي للمتاحف ليست قوائم للقطع المسروقة. والقطع الثقافية المدرجة فيها هي أعمال فنية مصنفة ضمن مجموعات مؤسسات معترف بها. ويُرمى منها إلى إيضاح فئات المواد الثقافية المنقولة التي تحميها التشريعات والمواد الأكثر عرضة للاتجار غير المشروع.

208 'Trafic d'objets archéologiques Et malheureusement ça continue...', *Le Soir d'Algérie*, 23 mai 2016, https://www.lesoirdalgerie.com/articles/2016/05/23/article.php?sid=196693&cid=41 (تم الاطلاع عليه في 23 حزيران/يونيو 2018).

209 'Tunisie: Trafic d'antiquités, une activité à réprimer ou à organiser?', Les Blogs, *The HuffPost Maroc*, 22 mars 2017, https://www.huffpostmaghreb.com/farouk-ben-ammar/tunisie-trafic-dantiquite_b_15514292.html (تم الاطلاع عليه في 21 تموز/يوليو 2018).

210 'Samuel Andrew Hardy : les archéomafias, les antiquités et les drogues', 2016, op. cit.

211 'Countering Illicit Traffic in Cultural Goods, The Global Challenge of Protecting the World's Heritage', 2015, op. cit.

212 'Samuel Andrew Hardy : les archéomafias, les antiquités et les drogues', 2016, op. cit.

213 'ISIS' Looting of the Middle East is 'The Largest-Scale Mass Destruction of Cultural Heritage since' WWII', *Business Insider*, 12 January 2016, https://www.businessinsider.com/isis-antiquities-destroyed-smuggling-2016-1?IR=T (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

214 'Libya's Ancient Sites Not Exposed to Same Risk as in Syria, Iraq – Experts', *Reuters*, 11 May 2016, https://www.reuters.com/article/us-libya-security-culture-idUSKCN0Y22G3 (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

215 'Arte antica in cambio di armi, affari d'oro in Italia per l'asse fra Isis e 'ndrangheta", *La Stampa*, 16 ottobre 2016, http://www.lastampa.it/2016/10/16/esteri/arte-antica-in-cambio-di-armi-affari-doro-in-italia-per-lasse-fra-isis-e-ndrangheta-x9uX3cnjg6B3Bhble4nTKK/pagina.html (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

216 'Garde Nationale: Démantèlement de 11 cellules terroristes en décembre', *Mosaique FM*, 6 janvier 2017, https://www.mosaiquefm.net/fr/actualite-national-tunisie/75730/garde-nationale-demantelement-de-11-cellules-terroristes-en-decembre (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

217 'Trade of Egyptian Antiquities Fund Terrorist Groups', *Egypt Today*, 7 June 2018, http://www.egypttoday.com/Article/1/51720/Trade-of-Egyptian-antiquities-fund-terrorist-groups-Parliamentarian (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

218 'Countering Illicit Traffic in Cultural Goods, The Global Challenge of Protecting the World's Heritage', 2015, op. cit.

219 'Trafic d'art et terrorisme : L'enquête de Paris Match rebondit en Espagne', *Paris Match Belgique*, 29 mars 2018, https://parismatch.be/actualites/132038/trafic-dart-et-terrorisme-lenquete-de-paris-match-rebondit-en-espagne (تم الاطلاع عليه في 26 حزيران/يونيو 2018).

220 'Countering Illicit Traffic in Cultural Goods, The Global Challenge of Protecting the World's Heritage', 2015, op. cit

221 'Samuel Andrew Hardy : les archéomafias, les antiquités et les drogues', 2016, op. cit.

222 'Un réseau de trafic d'antiquités démantelé', *Liberté Algérie*, 5 mai 2013, https://www.liberte-algerie.com/lalgerie-profonde/un-reseau-de-trafic-dantiquites-demantele-189335 (تم الاطلاع عليه في 26 حزيران/يونيو 2018).

223 'Samuel Andrew Hardy : les archéomafias, les antiquités et les drogues', 2016, op. cit.

224 'Most Antiquities Sold Online Are Fake or Illegal', *Smart News*, 3 November 2017 https://www.smithsonianmag.com/smart-news/most-antiquities-sold-online- (تم الاطلاع عليه في 26 حزيران/يونيو 2018).

225 'Countering Illicit Traffic in Cultural Goods, The Global Challenge of Protecting the World's Heritage', 2015, op. cit.

226 C. McAndrew, 'The Art Market 2018, An Art Basel & UBS Report', *Art Basel & UBS*, 2018, https://d2u3kfwd92fzu7.cloudfront.net/Art%20Basel%20and%20UBS_The%20Art%20Market_2018.pdf (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

227 'Démantèlement d'un réseau de trafic d'antiquités sur le dark web', *Mosaique FM*, 29 mai 2018, https://www.mosaiquefm.net/fr/actualite-faits-divers/351454/arrestation-d-un-reseau-de-trafic-d-antiquites-sur-le-darkweb (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

228 'Samuel Andrew Hardy : les archéomafias, les antiquités et les drogues', 2016, op. cit.

229 'Authentication', *ICOM Observatory of Illicit Traffic*, https://www.obs-traffic.museum/authentication (تم الاطلاع عليه في 6 تموز/يوليو 2018).

230 'Court Sits at British Museum for First Time as Judge Studies Looted Libyan Sculpture', *The Telegraph*, 30 March 2015, https://www.telegraph.co.uk/news/uknews/law-and-order/11503807/Court-sits-at-British-Museum-for-first-time-as-judge-studies-looted-Libyan-sculpture.html (تم الاطلاع عليه في 5 حزيران/يونيو 2018).

231 جنيه إسترليني واحد = 1,29 دولار أمريكي في 6 آب/أغسطس 2018.

232 'The Role of Conservators in Facilitating the Theft and Trafficking of Cultural Objects: The Case of a Seized Libyan Statue', 2017, op. cit.

233 Al-Qaeda has cooperated with the Naples-based Camorra mafia for expertise in forging travel documents. Source: C. S. Liang, 'Shadow Networks: The Growing Nexus of Terrorism and Organised Crime', *Geneva Centre for Security Policy*,

GCSP Policy Paper n°20, September 2011, https://www.files.ethz.ch/isn/133082/Policy%20Paper%2020.pdf (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

234 في آذار/مارس 2017، اندمج تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في تحالف رسمي ضم، بالإضافة إلى التنظيم المذكور، جماعة أنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا وتنظيم المرابطون. وأعلنت هذه المنظمة الجهادية المسلحة الجديدة الولاء للقاعدة وزعيمها أيمن الظواهري.

235 مختار بلمختار، جزائري، زعيم مجموعة المرابطون وقائد عسكري سابق في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. وهو أيضا مهرب وتاجر أسلحة.

236 The Libya Waliyat was officially recognized by IS leader Abu Bakr al-Baghdadi in November 2014. Source: J. Pack & R. Smith & K. Mezran, 'The Origins and Evolution of ISIS in Libya', Atlantic Council, *Rafik Hariri Center for the Middle East*, June 2017, http://www.atlanticcouncil.org/images/publications/The_Origins_and_Evolution_of_ISIS_in_Libya_web_0705.pdf (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

237 D. MacIver, 'Migration and Jihadism in the Sahel: Trade Routes to the New World', *Hate Speech International*, March 2017, https://www.hate-speech.org/wp-content/uploads/2017/04/Migration-and-Jihadism.pdf (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

238 'The Origins and Evolution of ISIS in Libya', 2017, op. cit.

239 S. Boeke, 'Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: Terrorism, Insurgency, or Organized Crime?', *Small Wars & Insurgencies*, Vol 27 Issue 5, August 2016, https://doi.org/10.1080/09592318.2016.1208280 (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

240 A. Gallet, 'Les enjeux du chaos libyen', *Politique étrangère*, Issue 2, Été 2015, p. 99-111, https://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2015-2-page-99.htm (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

241 M. Mémier, 'AQMI et Al-Mourabitoun : Le djihad sahélien réunifié?', Études de l'Ifri, *Institut français des relations internationales* (*Ifri)*, janvier 2017, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/aqmi_et_al-mourabitoun_-_le_djihad_sahelien_reunifie__0.pdf (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

242 المرجع نفسه.

243 'South African Stephen McGown Freed by Al-Qaeda in Mali', *BBC News*, 3 August 2017, https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-40802778 (تم الاطلاع عليه في 3 آب/أغسطس 2018).

244 'Former Hostage Held by Al-Qaeda Describes 6-Year Ordeal in the Sahara', *The New York Times*, 24 September 2017, https://www.nytimes.com/2017/09/24/world/africa/sweden-mali-qaeda-gustafsson.html (تم الاطلاع عليه في 3 آب/أغسطس 2018).

245 'Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: Terrorism, Insurgency, or Organized Crime?', 2016, op. cit

246 'Mali: l'otage français libéré', *Libération*, 23 février 2010, http://www.liberation.fr/planete/2010/02/23/mali-l-otage-francais-libere_611811 (تم الاطلاع عليه في 3 آب/أغسطس 2018).

247 مختلف مجموعات الأنشطة الاقتصادية والموظفين والشركات وفرص العمل غير المنظمة من قبل الدولة.

248 'AQMI et Al-Mourabitoun : le djihad sahélien réunifié?', 2017, op. cit.

249 'Illicit Cigarette Trade in the Maghreb Region, *KPMG*, 26 July 2017, https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/uk/pdf/2017/07/illicit-cigarette-trade-in-the-Maghreb-region.pdf (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

250 مع ذلك، يقول بعض الباحثين إن هذه المعلومات عن سمعته قابلة للنقاش. فقد ذكر الصحافي الموريتاني الأمين ولد سالم أن العديد من المسؤولين والمهربين في المنطقة يصرون على أن بلمختار لم يكن قط عضوا في شبكات تهريب السجائر. بل على العكس من ذلك، كثيرا ما قام بتعطيل عمليات التهريب من خلال اعتراض قوافل المهربين وإحراق السجائر بعد تأنيبهم بشدة باعتبار أنها ''حرام''.

251 'Libya: a growing hub for Criminal Economies and Terrorist Financing in the Trans-Sahara', 2015, op. cit.

252 انظر الجزء المتعلق بالاتجار بالمخدرات.

253 'Market Analysis of Plant-Based Drugs: Opiates, Cocaine, Cannabis', 2017, op. cit.

254 'Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: Terrorism, Insurgency, or Organized Crime?', 2016, op. cit.

255 'Les enjeux du chaos libyen', 2015, op. cit.

256 'AQMI et Al-Mourabitoun : le djihad sahélien réunifié?', 2017, op. cit.

257 'The 21st Century Gold Rush: Refugees', 2016, op. cit.

258 انظر الجزء المتعلق بتهريب المهاجرين.

259 'EU: Libya's Cities are Making Millions from People Smuggling', *Business Insider*, 1 December 2016, https://www.businessinsider.com/ap-eu-libyas-cities-are-making-millions-from-people-smuggling-2016-12?IR=T (تم الاطلاع عليه في 1 آب/أغسطس 2018)

260 حُسب طول الخطوط الساحلية باستخدام الموقع الإلكتروني https://www.indexmundi.com/ (تم الاطلاع عليه في 1 آب/أغسطس 2018).

[261] حُسب طول الحدود باستخدام الموقع الإلكتروني https://www.indexmundi.com/ (تم الاطلاع عليه في 1 آب/أغسطس 2018).

[262] استُنتجت هذه المعلومات بعد دراسة عدة مصادر جديدة، منها: 'Egypt Arrests Head of Customs Authority for Alleged Bribery', *Reuters*, 9 July 2018, https://www.reuters.com/article/us-egypt-corruption/egypt-arrests-head-of-customs-authority-for-alleged-bribery-idUSKBN1JZ261 (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018)؛ 'Morocco's King Fires Ministers over Slow Progress in Restive Tribal Area', *Reuters*, 24 October 2017, https://www.reuters.com/article/us-morocco-king/moroccos-king-fires-ministers-over-slow-progress-in-restive-tribal-area-idUSKBN1CT2V7 (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018)؛ 'In Tunisia's War on Corruption, Local Government is on the Front Line', *The Washington Institute*, 2 October 2017, https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/in-tunisias-war-on-corruption-local-government-is-on-the-front-line (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018) و 'Anger as Tunisia Grants Amnesty to Officials Accused of Corruption', *The Guardian*, 15 September 2017, https://www.theguardian.com/world/2017/sep/15/anger-as-tunisia-grants-amnesty-to-officials-accused-of-corruption (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018)؛ 'UN Reports Widespread Corruption in Libya', *The Libya Observer*, 6 March 2018, https://www.libyaobserver.ly/inbrief/un-reports-widespread-corruption-libya (27 آب/أغسطس 2018)؛ 'Algeria Suffers a Long Hot Summer of Political Scandal – Again', *The Middle East Eye*, 29 June 2018, https://www.middleeasteye.net/news/algeria-summer-scandal-abdelghani-hamel-sacked-abdelaziz-bouteflika-investigation-ship-cocaine-339586284 (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).